الأشباه والنظائر في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي

١ - ٢

دار الحديث
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثانى فى التدريب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله . هذا (هو الفن الثانى من الاشباه والنظائر وهو فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات مرتب على الابواب وسميته (بالتدريب).

باب الالفاظ ــ تقسيم)

ماخرج من الفم ان لم يشتمل على حرف فصوت، وان اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ، وان افاد معنى فقول. فان كان مفردا (فكلمة) اومركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها (فجملة)، اوافادذلك (فكلام) اومن ثلاثة (فكلم).

باب الكلمة ــ تقسيم

الكلمة اما اسم، واما فعل، واما حرف، ولارابع لها والادلة على ذلك ثلاثة .

احدها ، الاثر روى عن على بن ابى طالب رضى الله عنه اخرجه ابو القاسم الزجاجى فى (اماليه) بسنده اليه .

الثانى، الاستقراء التام من ائمة العربية كابى عمرو والخليل وسيبويه

ومن بعدهم .

الثالث ، الدليل العقلى ولهم فى ذلك عبارات .

منها، قول ابن معط ان المنطوق به اما ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو الاسم ، واما ان يصح الاخبار به لا عنه وهو الفعل، واما ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وهو الحرف .

قال ابن اياز فى هذا الاستدلال خلل وذلك ان قسمته غير حاصرة اذ يحتمل وجها رابعا وهو ان يخبر عنه لا به وسواء كان هذا القسم واقعا اوغير واقع بل سواء كان ممكن الوقوع ام محالا اذ استحالة احد الاقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الاخلال به حاصرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام فى (شرح اللمحة) هذا افسد ما قيل فى ذلك لأنها غير حاصرة .

ومنها ، قول بعضهم ان العبارات بحسب المعبر والمعبر عنه من المعانى ثلاث ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباته لها او نفيه عنها فالذات الاسم ، والحدث الفعل، والواسطة الحرف .

ومنها ، قول بعضهم ان الكلمة اما ان تستقل بالدلالة على ما وضعت له اولا تستقل وغير المستقل الحرف ، والمستقل اما ان تشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل اولا تشعر (١) فهى الاسم، وان اشعرت فهى الفعل، قال ابن اياز وهذا الوجه اقوى لأنه يشتمل على التقسيم المتردد بين النفى والاثبات .

ومنها ، قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصح اسنادها الى غيرها اولا، ان لم يصح فهى الحرف، وان صح فاما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا، ان اقترنت فهى الفعل، والا فهى الاسم .

قال ابن هشام وهذه احسن الطرق وهى احسن من الطريقة التى فى كلام ابن الحاجب وهى ان الكلمة اما ان تدل على معنى فى نفسها اولا، الثانى الحرف، والاول اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة اولا، الثانى الاسم، والاول

(١) لعله سقط هنا فان لم تشعر

الفعل، وذلك لسلامة الطريقة إلتى اخترناها من امرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة.

احدهما، دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى فى نفس اللفظ وهذا يقتضى بظاهره قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال وهذا وان كان جوابه ممكنا الا انه اقل ما فيه الابهام.

والثانى، دعوى دلالة الحرف على معنى فى غيره وهذا وان كان مشهورا بين النحويين الاان الشيخ بهاء الدين ابن النحاس نازعهم فى ذلك وزعم انه دال على معنى فى نفسه، وتابعه ابو حيان فى (شرح التسهيل).

باب الاسم

ضابط

تتبعنا جميع ماذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهى الجر، وحروفه، والتنوين، والنداء، وال، والاسناداليه، واضافته، والاضافة اليه، والاشارة الى مسماه، وعود ضمير اليه، وابدال اسم صريح منه، والاخبار به مع مباشرة الفعل، وموافقة ثابت الاسمية فى لفظه ومعناه، هذا ما فى كتب ابن مالك ـ ونعته، وجمعه تصحيحا وتكسيره، وتصغيره ذكر هذه الاربعة ابن الحاجب فى (وافيته) وتثنيته وتذكيره وتانيثه، ولحوق ياء النسبة له، ذكر هذه الاربعة صاحبا (اللب) (واللباب) وكونه فاعلا، اومفعولا. ذكرها ابو البقاء العكبرى فى (اللباب) وكونه عبارة عن شخص، ودخول لام الابتداء، وواو الحال ذكر هذه ابن فلاح فى (مغنيه) وذكر ابن القواس فى (شرح الفية ابن معط) لحوق الف الندبة وترخيمه وكونه مضمرا، اوعلما، أو مفردا منكرا، اوتمييزا او منصوبا حالا.

(فائدة) الاسماء فى الإسناد على اربعة اقسام. قسم يسند ويسند اليه وهو الغالب. وقسم لايسند ولايسند اليه كالظروف والمصادر التى لا تتصرف، والاسماء الملازمة

للنداء. وقسم يسند ولا يسند اليه كأسماء الافعال. وقسم يسند اليه ولا يسند كالتاء من ضربت والياء من افعلى والالف من اضربا والواو من اضربوا والنون من اضربن وايمن ولعمرك .

(فائدة) قال ابو حيان فى (شرح التسهيل) فى المسند والمسند اليه اقوال

احدها ، المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه وهو الاصح .

وثانيها ، ان كلا منهما مسند ومسند اليه .

وثالثها ، ان المسند هو الاول مبتدأ كان اوغيره والمسند اليه الثانى فقام من قام زيد وزيد من زيد قائم مسند والاخير منهما مسند اليه .

رابعها ، عكس هذا فزيد وقام فى التركيبين مسند والاول من التركيبين مسند اليه ، ولهذه المسئلة نظائر .

احدها ، المضاف والمضاف اليه فيهما اقوال اصحها ان الاول هو المضاف والثانى هو المضاف اليه وهو قول سيبويه والثانى عكسه والثالث يجوز فى كل منهما ،

ثانيها ، البدل والمبدل منه وفيهما اقوال الاضافة والاصح هنا ان الاول المبدل منه والثانى البدل ،

ثالثها ، بدل الاشتمال قال فى (البسيط) وفى تسميته بذلك اقوال ، احدها ، لاشتمال الاول على الثانى فان زيدا مشتمل على علمه ، والثانى لاشتمال الثانى على الاول لأنه دائر بين التعلق بالاول كاعجبنى زيد غلامه والدخول فى الاول كاعجبنى زيد علمه وحسنه ، والثالث انه سمى بذلك للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعلق اذ لاينفك احدهما عن ذلك .

(فائده) قال ابو البقاء العكبرى فى (اللباب) الاسناد اعم من الاخبار اذ كان يقع على الاستفهام والامر وغيرهما وليس الاخبار كذلك بل هو مخصوص بما صح ان يقابل بالتصديق والتكذيب فكل اخبار اسناد وليس كل اسناد اخبار .

(فائدة) قال ابن الدهان فى (الغرة) ثلاثة اشياء تتعاقب على المفرد ولا يوجد فيه منها اثنان وهى التنوين والالف واللام والاضافة .

قاعدة

قال ابن القواس فى (شرح الدرة) كل خاصتى نوع اما ان يتفقا او يختلفا فان اتفقا امتنع اجتماعهما كالالف واللام والاضافة فى الاسم والسين وسوف فى الفعل، وان اختلفا فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين والاضافة فى الاسم وسوف وتاء التانيث فى الفعل لأن سوف تقتضى المستقبل والتاء تقتضى الماضى وان لم يتضادا اجاز اجتماعهما كالالف واللام والتصغير وقد وتاء التانيث .

ضابط

الكلمات التى تاتى اسما وفعلا وحرفا وتتبتعها فوصلت ثمانية عشر كلمة اشهرها (على) فانها تكون حرف جر، واسما تجر بمن قال الشاعر .

غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

وفعلا ماضيا من العلو ومنه (ان فرعون علا فى الارض) .

(ومن) تكون حرف جر، واسما قال الزمخشرى فى قوله تعالى (فأخرج به من الثمرات رزقا لكم) اذا كانت من للتبعيض فهى فى موضع المفعول به ورزقا مفعول لأجله. قال الطيبى واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن فى قوله

(من عن يمينى مرة وامامى) وتكون فعل امر من مان يمين .

و(فى) تكون حرف جر، واسما بمعنى الفم فى حالة الجر ومنه حتى ما تجعل فى فى امرأتك، وفعل امر من وفى يفى .

(والهمزة) تكون حرف استفهام وفعل امر من وأى، واسما فى قول بعضهم ان حروف النداء اسماء افعال .

و(الهاء المفردة) تكون اسما ضميرا نحو ضربته ومررت به، وحرفا فى اياه، وفعل امر من وهى يهى .

و(لما) تكون حرف نفى جازم بمعنى لم، وظرفا نحو لما جاء زيد اكرمته، وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين من لم .

و(هل) تكون حرف استفهام، واسم فعل فى حى هل، وفعل امر من وهل يهل .

و(ها) تكون حرف تنبيه، واسما بمعنى خذ، وزجرا للابل يمد ويقصر وفعل امر من هاء يهاء .

و(حاشا) تكون حرف استثناء، واسما مصدرا بمعنى التنزيه نحو حاشا لله ولهذا قرئ بتنوينه، وفعلا ماضيا بمعنى استثنى يقال حاشى يحاشى وفى الحديث احب الناس الى اسامة ، قال الراوى ما حاشا فاطمة ولا غيرها، وقال النابغة

ولا احاشى من الاقوام من احد .

و(رب) بفتح الراء تكون حرف جر لغة فى رب بضم الراء، واسما بمعنى السيد والمالك، وفعلا ماضيا يقال ربه يربه بمعنى رباه واصلحه .

و(النون) تكون اسما ضميرا نحو قمن، وحرفا وهى نون الوقاية، وفعل امر من ونى ينى .

و(الكاف) تكون حرف جر، واسما كما قال فى (الالفية) (واستعمل اسما) وفعل امر من وكى يكى .

و(عل) تكون حرفا لغة فى لعل، وفعلا ماضيا من عله اذا سقاه مرة بعد مرة، واسما للقراد المهزول وللشيخ المسن .

(وبلى) تكون حرف جواب، وفعلا ماضيا يقال بلاه اذا اختبره، واسما لغة فى البلاء الممدود .

و(أن) تكون حرف تاكيد، وفعلا ماضيا من الانين، واسما مصدرا بمعنى الانين .

و(ألا) تكون حرف استفتاح، واسما بمعنى النعمة والجمع آلاء، وفعلا ماضيا بمعنى قصر وبمعنى استطاع .

و (الى) تكون حرف جر، واسما بمعنى النعمة، و فعل امر الاثنين من و أل بمعنى لجأ أو امر اللواحد فيه نون التوكيد الخفيفة فى الوقف ذكره ابن الدهان (فى الغرة).

و (خلا) تكون حرف استثناء، وفعلا ماضيا ومنه (واذا خلوا الى شياطينهم) واسما للرطب من الحشيش.

و (لات) تكون حرف نفى بمعنى ليس، وفعلا ماضيا بمعنى صرف، و اسما للصنم وقد نظمت هذه الكلمات فقلت.

وردت فى النحو كلمات اتت تارة حرفا وفعلا وسما
وهي من والهاء والهمز وهل رب والنون وفى اعنى فما
عل لما وبلى حاشا ألا وعلى والكاف فيما نظما
وخلا لات وها فيما رووا والى أن فرق الكلما

وقال الجمال السرمدى.

اذا طارح النحوى اية كلمة هى اسم وفعل ثم حرف بلا امترا
فقل هى ان فكرت فى شانها على وفى ثم لما ظاهر لمن اقترى
غدت من عليه، قد علا قدر خالد على قدر عمرو بالسماحة فى الورى
وقل قد سمعت اللفظ من فى محمد وفى موعدى يا هند لو كان فى الكرى
ولما رأى الزيد ان حالى تحولت الى شعث لما فلما اخف عرا
موار دها تنبي بما قد ذكرته وان لم اصرح بالدليل محررا

ثم رأيت فى (تذكرة ابن مكتوم) قال ذكر الزين احمد بن قطنة احد من ينسب الى النحو بمصر وكنيته ابن حطة ان (حتى) تكون حرفا واسما لامرأة وانشد.

ماذا ابتغت حتى الى كل القرى أحسبتنى جئت من وادى القرى

واسما لموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد فى شعر اه حيث قال

فما لكم ان لم تحوطوا ذمار كم سوام ولا دار بحتى ورامة

وفعلا لاثنين من الحت. انتهى.

باب الفعل

ضابط

جميع ماذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهى تاء الفاعل وياؤه، وتاء التانيث الساكنة، وقد، والسين، وسوف، ولو، والنواصب، والجوازم، واحرف المضارعة، ونونا التوكيد، واتصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وتغيير صيغه لاختلاف الزمان.

تقسيم

قال ابوحيان فى (شرح التسهيل) ينقسم الفعل انقسامات بحسب الزمان، والتعدى واللزوم، والتصرف والجمود، والتمام والنقصان، والخاص والمشترك، والمفرد والمركب، وفى علم التصريف الى صحيح، ومهموز، ومثال، وأجوف، ولفيف، ومنقوص، ومضاعف، وغير ذلك.

قال بعضهم والى معلم وساذج، فالأول الماضى اذا كان مصوغا للؤنثة الغائبة مفردا او مثنى فالعلامة هى التاء فى آخره.

(فائدة) قال ابو البقاء العكبرى فى (اللباب) اقسام الافعال ثلاثة ماض، وحاضر، ومستقبل، واختلفوا فى اى اقسام الفعل اصل لغيره منها فقال الاكثرون هو فعل الحال لأن الاصل فى الفعل ان يكون خبرا والاصل فى الخبر ان يكون صدقا(١) وفعل الحال يمكن الاشارة اليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه، ولأن فعل الحال مشار اليه فله حظ من الوجود، والماضى والمستقبل معدومان، وقال قوم الاصل هو المستقبل لأنه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده، وقال آخرون هو الماضى لأنه لا زيادة فيه ولأنه كمل وجوده فاستحق ان يسمى اصلا.

ضابط

كل الافعال متصرفة الاستة، نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب

---

(١) ى ـ مندوبا.

وحبذا، كذا قال ابن الخباز (١) فى (شرح الدرة) وهى اكثر من ذلك، وقال ابن الصائغ فى (تذكرته) الأفعال التى لا تتصرف عشرة وزاد، قلما ويذر ويدع وتبارك الله تعالى .

قاعدة

قال ابن القواس فى (شرح الدرة) كل خاصتى نوع ان اتفقا لم يجتمعا كالالف واللام والاضافة والسين وسوف، والا فان تضادا فكذلك كالتنوين والاضافة والتاء والسين، فان التاء للمضى والسين الاستقبال، والا اجتمعا كال والتصغير وقد وتاء التانيث .

باب الحرف

قال ابو القاسم الزجاجى فى كتاب (ايضاح علل النحو) الحروف على ثلاثة اضرب، حروف المعجم التى هى اصل مدار الألسن عربيها وعجميها، وحروف الاسماء والافعال والحروف التى هى ابعاضها نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما اشبه ذلك ونحو النون من ان واللام من لم وما اشبه ذلك، وحروف المعانى التى تجىء مع الاسماء والافعال لمعان .

فأما حد حروف المعجم فهى اصوات غير مؤلفة ولا مقترنة ولا دالة على معنى من معانى الاسماء والافعال والحروف الا انها اصل تركيبها

واما الحروف التى هى ابعاض الكلم فالبعض حد منسوب الى ما هو اكثر منه كما ان الكل منسوب الى ما هو اصغر منه .

واما حد حروف المعانى وهو الذى يلتمسه النحويون فهو أن يقال الحرف ما دل على معنى فى غيره نحو من والى وثم، وشرحه ان «من» تدخل فى الكلام للتبعيض فهى تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها وكذلك اذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوهها وكذلك «الى» تدل على المنتهى فهى تدل على منتهى غيرها لا على منتهى نفسها، وكذلك سائر حروف

---

(١) ى – ابن الحاجب – كذا

المعاني. انتهى .

ضابط

قال ابن فلاح في (المغنى) عدة الحروف سبعون حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احادية وهي ، الهمزة. والالف، والباء، والتاء، والسين، والفاء ،والكاف ، واللام ، والميم ، والنون، والهاء، والواو، والياء،واربعة وعشرون ثنائيةوهي ، آ،وام، وأن ، وإن، وأو، وأي، وإي، وبل، وعن ، وفي ،وقد،وكي، ولا،ولم، ولن ،وما، ومذ، ومع(على رأيومن، وهل، ووا، ووي ، ويا . وبقي عليه لو، وأل ، عـلى رأي الخليل. وتسعة عشر ثلاثية وهي (اجل–١) واذن، والى.والا،واما،وإن،وأن،وايا،وبلى،وثم ، وجير ، وخلا، ورب،وسوف ، وعدا، وعلى، وليت، ونعم، وهيا،وثلاثة عشر رباعية وهي إلا ، وألا ، وإما ، وأما ، وحاشا ، وحتى،وكأن،وكلا، ولعل ، ولما، ولولا ولوما، وهلا. وخماسي واحد وهولكن .

ضابط

ترجم ابن السراج في الاصول مواقع الحروف ثم قال الحرف لايخلو من ثمانية مواضع، اما ان يدخل على الاسم وحده كلام التعريف،اوالفعل وحده كسوف والسين،اوليربط اسما باسم اوفعلا بفعل كواوالعطف نحوجاء زيدوعمرو وقام وقعد،أوفعلاباسم كمررت بزيد،أوعلى كلام تام نحوأعمر وأخوك وما قام زيد، اوليربط جملة بجملة نحوإن يقمزيد يقعد عمرو،أو يكون زائدا نحو(فبمارحمة من الله). وقال ابوالحسين ابن ابي الربيع في (شرح الايضاح) الحروف تأتي على عشرة اقسام – احدها ان يدل على معنى في الفعل وهوالسين وسوف،الثاني ان يدل على معنى في الاسم وهو الالف واللام ، الثالث ان يكون رابطا بين اسمين او فعلين وهي حروف العطف، الرابع ان يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف الجر ، الخامس ان يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط،السادس ان يدخل على الجملة مغيرا لفظها دون معناهاوذلك ان ، السابع

---

(١) سقط من ى

ان يدخل علـى الجملة فيغير معناها دون لفظها وذلك هل وما اشبهها ، الثامن ان يدخل علـى الجملة غير مغير لفظها ومعناها نحو لام الابتداء ، التاسع ان يدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها نحو ما الحجازية ، العاشر ان يكون زائدا نحو (فبما رحمة من الله لنت لهم) . وقال المهلبى (١) اقسام ما جاءت له الحروف ،

تفطن فان الحرف يأتى لستة لنقل وتخصيص وربط وتعديه
وقد زيد فى بعض المواضع واغتدى جوابا كسيت العز والأمن ترديه

وقال فى الشرح النقل من الايجاب الى النفى ومن الخبر الى الاستخبار والى التمنى والترجى والتشبيه ونحوها ، والتخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف والاسم بلام التعريف ، والربط بحروف الجر وحروف العطف ، والتعدية يدخل فيها الواو فى المفعول معه والا فى الاستثناء ، والجواب كنعم ولا .

وقال الاندلسى فى شرح (المفصل) اعلم ان للحروف انقسامات كثيرة فتنقسم الى ما يكون على حرف واحد والى ما يكون على اثنين فصاعدا الى خمسة نحو لكن ، والزائد علـى حرف اما ان يكون مفردا اومركبا نحو من والى واما ولولا . وتنقسم ايضا الى عاملة وغير عاملة . وتنقسم الى مختص بأحد القسمين وغير مختص . وقد قيل ان الحرف اما ان يجىء لمعنى فى الاسم خاصة نحو لام التعريف وحرف الاضافة والنداء وغير ذلك ، او فى الفعل خاصة نحو قد والسين وسوف والجوازم والنواصب ، او رابطا بين اسمين اوبين فعلين كحروف العطف ، اوبين فعل واسم كحروف الجر ، او بين جملتين كحروف الشرط ، او داخلا على جملة تامة قارنا لمعناها نحو ليت ولعل ، او مؤكدا له نحو إن ، اوزائدا للتاكيد نحو الباء فى نحو ليس زيد بقائم . قال وربما قيل بعبارة اخرى ان الحرف انما جىء به ليربط اسما باسم او فعلا بفعل أو جملة بجملة ، او يعين اسما فقط او فعلا فقط ، او ينفى فعلا فقط او ينفى اسما فقط ، او يؤكد فعلا فقط او اسما فقط ، او يخرج الكلام من الواجب الى غير الواجب . ولها اقسام بالنسبة الى

---

(١) ى – السهيلى .

تغيير الاعراب ، قسم لا يغير الاعراب ولا المعنى نحو ما الزائدة فى قوله تعالى(فبما رحمة من الله) وقسم يغير الاعراب والمعنى نحو ليت ولعل ، وقسم يغير الاعراب دون المعنى نحو ان ، وقسم يغير المعنى دون الاعراب نحو هل. فأما عدة الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حرفا ، ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهى إن واخواتها، واربعة تنصب الفعل بنفسها وهى أن ولن وكى واذن، وخمسة تنصب نيابة وهى الفاء والواو وأو ولام كى والجحود وحتى ، وثمانية عشر تجر الاسم ، وخمسة تجزم الفعل ، واما الحروف الغير العاملة فنيف وستون حرفا ، منها ستة غير حرف ابتداء وهى انما وكأنما واخواتها ،وعشرة للعطف ، واربعة للمضارعة ، واربعة للاعراب ، واربعة تختص بالفعل ، وثلاثة للاستفهام ، وثلاثة للتأنيث ،وحرفان للتفسير ،وحرفان للتأكيد، وحرفان للتعريف ،وحرف للتنكير ، وحرفا النسبة ،ومنها حروف تعمل على صفة ولا تعمل على صفة وهى ما ولا وحروف النداء، انتهى كلام الاندلسى.

وقال ابن الدهان فى (الغرة) الحروف تنقسم فى احوالها الى ستة اقسام ، الاول ما يعمل فى اللفظ والمعنى نحو ليت زيدا قائم ، والثانى ما يعمل فى اللفظ ولا يعمل فى المعنى نحو ما جاءنى من احد ، والثالث مايعمل فى المعنى ولا يعمل فى اللفظ نحو هل زيد قائم،والرابع ما يعمل فى اللفظ والمعنى ولا يعمل فى الحكم نحو لولا ابالزيد ، والخامس ما لا يعمل فى لفظ ولا معنى وانما يعمل فى الحكم نحو علمت لزيد منطلق،والسادس مالا يعمل فى لفظ ولا معنى ولا حكم نحو (فبما رحمة من الله) فى احد القولين. انتهى.

وفى (تذكرة) ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الزجاج الحروف على ثلاثة اضرب ضرب يدخل الائتلاف وضرب لحدوث معنى لم يكن وضرب زائد مؤكد. فالأول لوسقط سقط اصل الكلام ، والثانى لو سقط تغير المعنى ولم يختل ، والثالث لو سقط لم يتغير المعنى، والاول على اربعة اوجه ربط اسم باسم ، وربط فعل باسم ،وربط فعل بفعل ،وربط جملة بجملة. والثانى

على ثلاثة اوجه، تخصيص الاسم كالرجل، والفعل كسيضرب. وينقل الكلام كحروف النفى. والثالث على وجهين، عامل كأن زيدا قائم، وغير عامل نحو لزيد قائم(١) وقال ابن فلاح فى (مغنيه) الحرف يدخل اما للربط او للنقل او للتأكيد او للتنبيه او للزيادة، ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف والشرط والتفسير والجواب والانكار والمصدر لأن الرابط هو الداخل على الشىء لتعلقه بغيره، ويندرج تحت النقل حروف النفى والاستفهام والتخصيص والتعريف والتنفيس والتأنيث، ويندرج تحت التنبيه حروف النداء والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب.

تقسيم

قال ابن الخباز فى (شرح الدرة) الحروف العاملة اربعة اقسام، قسم يرفع وينصب وهو. إن واخواتها، ولا المشبهة بان وما ولا المشبهتان بليس، وقسم ينصب فقط وذلك حروف النداء ونواصب الفعل المضارع. قال واضاف عبدالقاهر الى ذلك الا فى الاستثناء. والواو التى بمعنى مع قال وفيه نظر، وقسم يجر فقط وهى حروف الجر، وقسم يجزم فقط وهى حروف الجزم.

(فائدة) قال عبداللطيف فى (اللمع الكاملية) اشبه الحروف بالاسماء، نعم وبلى وجير وقط، وبالافعال يا واخواتها وقد فى «كأن قد» واضعفها الزائدة والمتطرفة كالتنوين.

باب الكلام والجملة

قال ابو طلحة بن فرقد الاندلسى فى (شرح فصول ابن معط) الذى يتصور من التأليف مع الافادة وبدونها سبعة، الاسم مع مثله والفعل مع مثله والحرف مع مثله او مع المجموع او كل واحد مع خلا فهو ذلك الاسم مع الفعل او مع الحرف او الفعل مع الحرف واما المجموع فليس بقسم زائد لأن الحرف لايدخل على غير مفيد فيعتد به انما فائدته ربط المفيد. انتهى نقله ابن مكتوم فى (تذكرته).

---

(١) فى المطبوع «حاتم» كذا

ضابط

الجمل التى لامحل لها من الاعراب سبع ، قال ابن هشام فى (المغنى) بدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو الاصل فى الجمل.

الاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستأنفة كالجمل المفتتح بها السور، والجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله .

الثانية المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتحسينا كقوله تعالى (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار) وقال (فالحق والحق اقول لأملأن) (فلااقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم) (واذا بدلنا آية مكان آية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر).

الثالثة التفسيرية وهى الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه نحو (واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم) فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى (ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم (هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله) فجملة تؤمنون تفسير للتجارة .

الرابعة المجاب بها القسم نحو (يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين) .

الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف ، او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت ، اما الاول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل ، واما الثانى فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها .

السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف نحو جاء الذى قام ابوه واعجبنى أن قمت ، فالذى فى موضع رفع والصلة لامحل لها ، ومجموع ان قمت فى موضع رفع لا ان وحدها لأن الحرف لا اعراب له لا لفظا ولا محلا ولا قمت وحدها .

السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت

الواو عاطفة .

واما الجمل التى لها محل من الاعراب فهى ايضا سبع .

الاولى الواقعة خبرا نحو زيد ابوه قائم .

الثانية الواقعة حالا نحو (لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى) .

الثالثة المحكية بالقول نحو (قال انى عبدالله)(ثم يقال هذا الذى كنتم به تكذبون) .

الرابعة المضاف اليها نحو (يوم ولدت)(يوم لاينطقون)(يوم هم بارزون) .

الخامسة الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم نحو (ومن يضلل الله فلا هادى له)(وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذاهم يقنطون) .

السادسة التابعة لمفرد نحو (يوم لا بيع فيه) (واتقوا يوما ترجعون فيه) (ليوم لا ريب فيه) .

السابعة التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل خاصة نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه (قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن) قال ابن هشام والحق انها تسع والذى اهملوه الجملة المستثناة نحو (الامن تولى وكفر فيعذبه الله) والجملة المسند اليها نحو (سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم) تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ، وقال الشيخ بدر الدين ابن ام قاسم .

جمل اتت ولها محل معرب سبع لأن حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية وكذا المضاف لها بغير تردد
ومعلق عنها وتابعة لما هو معرب اوذو محل فاعدد
وجواب شرط جازم بالفاء او باذا وبعض قال غير مقيد
واتتك سبع ما لها من موضع صلة وعارضة وجملة مبتدى
وجواب اقسام وماقد فسرت فى اشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تحضيص وبعد معلق لاجازم وجواب ذلك اورد

وكذاك تابعة لشيء ماله من موضع فاحفظه غير مفند

وقال ابو حيان اصل الجملة ان لا يكون لها موضع من الاعراب وانما كان كذلك لأنها اذا كان لها موضع من الاعراب تقدرت بالمفرد لأن المعرب انما هو المفرد والاصل فى الجملة ان لا تكون مقدرة بالمفرد، والجمل على قسمين قسم لا موضع له من الاعراب وقد حصرته فى اثنى عشر قسما.

الاول ان تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية او نية لا لفظا نحو زيد قائم وقام زيد وراكبا جاء زيد فان وقعت اول كلام لفظا لا نية كان لها محل من الاعراب نحو ابوه قائم زيد.

الثانى ان تقع بعد ادوات الابتداء فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو انما زيد قائم واذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد قائم وهل وبل ولكن والا واما وما النافية غير الحجازية وبينما وبينا نحو هل زيد قائم وما زيد منطلق وقول الأفوه الاودى،

بينما الناس على عليائها اذ هووا فى هوة فيها فغاروا

وقال

فبينا نحن نرقبه أتانا معلق فضة وزناد راعى

الثالث ان تقع بعد ادوات التحضيض نحو هلا ضربت زيدا.

الرابع ان تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو لولا زيد لأكرمتك ولو جاء زيد اكرمتك ولما جاء زيد اكرمتك على مذهب سيبويه فى لما فانه يذهب الى أنها حرف، ومذهب الفارسى انها اسم ظرف فتكون الجملة عنده فى موضع جر باضافة الظرف اليه ويقدرها بحين.

الخامس ان تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التى لا تعمل نحو المثل السابقة.

السادس ان تقع صلة لحرف او اسم نحو قام الذى وجهه حسن ونحو قول الشاعر.

يسر المرء ما ذهب الليالى وكان ذهابهن له ذهابا

السابع ان تقع اعتراضية نحو قوله تعالى (وانه لقسم لو تعلمون عظيم) .

الثامن ان تقع تفسيرية نحو قولك اشرت اليه ان قم وكتبت اليه ان اضرب زيدا .

التاسع ان تقع توكيدا لما لا محل له من الاعراب نحو قام زيد قام زيد .

العاشر ان تقع جواب قسم نحو والله ما زيد قائما والله ليخرجن .

الحادى عشر ان تكون معطوفة على ما لا محل له من الاعراب نحو جاء زيد وخرج عمرو .

الثانى عشر الجملة الشرطية اذا حذف جوابها وتقدمها مايدل عليه نحو قول العرب انت ظالم ان فعلت، التقدير ان فعلت فانت ظالم، او تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها نحو والله ان قام زيد ليقومن عمرو، فالقسم يطلب ليقومن وليقومن دليل على جواب الشرط التقدير ان قام زيد يقم عمرو (وقسم) له موضع من الاعراب وينحصر فى انواع الاعراب .

فمنها ماهو فى موضع رفع وهو ثمانية اقسام ستة باتفاق واثنان باختلاف .

الاول ان تقع خبرا للمبتدأ نحو زيد ابوه قائم .

الثانى ان تقع خبرا للا لنفى الجنس نحو لا ريبة قوم تجىء بخير .

الثالث ان تقع خبرا بعد ان واخواتها نحو ان زيدا وجهه حسن .

الرابع ان تقع صفة لموصوف مرفوع نحو جاءنى رجل يكتب غلامه .

الخامس ان تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو جاءنى رجل عاقل ويكتب خطا حسنا .

السادس ان تقع بدلا من مرفوع نحو انت تاتينا تلم بنا فى ديارنا .

هذه الستة باتفاق واثنان اللذان فيهما الخلاف .

الاول ان تكون فى موضع الفاعل نحو يعجبنى يقوم زيد .

والثانى ان تكون فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله نحو قوله تعالى (واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض) والصحيح ان الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذى لم يسم فاعله الاان اقترن بها مايصيرها واياه فى تقدير المفرد .

ومنها ما هو فى موضع نصب وهو ثلاثة عشر قسما عشرة باتفاق وثلاثة باختلاف.

الاول ان تقع خبر الكان واخواتها نحو كان زيد يخرج اخوه .

الثانى ان تقع فى موضع المفعول الثانى لظننت واخواتها نحو ظننت زيدا يقوم اخوه .

الثالث ان تقع فى موضع المفعول الثالث لأعلمت واخواتها نحو اعلمت زيدا عمرا ينطلق غلامه .

الرابع ان تقع خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد ابوه قائم .

الخامس ان تقع خبر اللا اخت ما نحو لا رجل يصدق .

السادس ان تقع فى موضع المفعول للقول الذى يحكى به نحو قال زيد عمرو منطلق ، فعمرو منطلق فى موضع مفعول قال .

السابع ان تقع فى موضع المفعول للفعل المعلق نحو علمت ما زيد قائم وسألت أيهم افضل .

الثامن ان تقع معطوفة على ما هو منصوب او موضعه نصب نحو ظننت زيدا قائما ويخرج ابوه وظننت زيدا يقوم ويخرج .

التاسع ان تقع فى موضع الصفة لمنصوب نحو قتلت رجلا يشتم زيدا .

العاشر ان تقع فى موضع الحال نحو قوله

وقد اغتدى والطير فى وكناتها

الحادى عشر ان تكون فى موضع نصب على البدل نحو قولك عرفت

زيدا ابو من هو، على خلاف فى هذا القسم الاخير فقولك ابو من هو فى موضع نصب على البدل من زيد على تقدير مضاف اى عرفت قصة زيد ابو من هو.

الثانى عشر ان تقع مصدرة بمذ ومنذ نحو قولك ما رأيته مذ خلقه الله ففى هذه الجملة خلاف. ذهب الجمهور الى انها لاموضع لها من الاعراب وذهب السيرافى الى أنها فى موضع نصب على الحال.

الثالث عشر ان تقع مستثنى بها نحو قام القوم الا زيدا، وقاموا ليس خالدا ففيهما خلاف.

ومنها ما هو فى موضع جر وذلك ستة اقسام ثلاثة باتفاق وثلاثة باختلاف فالتى باتفاق.

احدها ان تقع مضافا اليها اسماء الزمان نحو جئتك يوم زيد امير وقال تعالى (يوم يقوم الناس لرب العالمين).

الثانى ان تقع موضع الصفة نحو مررت برجل يكتب مصحفا.

الثالث ان تقع معطوفة على مخفوض اوما موضعه خفض نحو مررت برجل كاتب ويجيد الشعر، ومررت برجل يكتب ويجيد.

والتى باختلاف.

احدها ان تقع بعد ذوفى نحو قول العرب اذهب بذى تسلم، وذهب بعضهم الى أنها فى محل جر، وذهب بعضهم الى أنها لامحل لها من الاعراب.

الثانى ان تقع بعدآية بمعنى علامة نحو قول الشاعر

بآية قام ينطق كل شيء وخان امانة الديك الغراب

ذهب بعضهم الى أنها فى موضع جر بالاضافة، وذهب بعضهم الى أنها لاموضع لها من الاعراب بل يقدر معها حرف يكون ذلك الحرف والجملة فى موضع جر.

الثالث ان تقع بعد حتى الابتدائية نحو قول امرئ القيس.

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

ذهب الجمهور الى ان هذه الجملة لا محل لها من الاعراب ، وذهب الزجاج وابن درستويه الى أنها فى محل جر بحتى .

ومنها ما هو فى موضع جزم وذلك ثلاثة اقسام

احدها ان تقع بعد اداة شرط عاملة ولم يظهر لها عمل نحو ان قام زيد يقم عمرو .

الثانى ان تقع جوابا للشرط العامل نحو ان يقم زيد فعمرو قائم وان يقم زيد قام عمرو فهاتان الجملتان فى محل جزم ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم قال تعالى (من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم) .

الثالث ان تكون معطوفة على مجزوم او ما موضعه جزم نحو ان قام زيد ويخرج عمرو واكرمتهما وقوله تعالى (فلا هادى له ويذرهم) فذلك اثنان واربعون قسما بالمتفق عليه والمختلف فيه . انتهى .

وقال الشيخ سراج الدين الدمنهورى فى الجمل التى لها محل والتى لا محل لها .

وخذ جملا عشرا وستا فنصفها	لها موضع الاعراب جاء مبينا
فوصفية حالية خبرية	مضاف اليها واحك بالقول معلنا
كذلك فى التعليق والشرط والجزا	اذا عامل يأتى بلا عمل هنا
وفى الشرط قالوا لا محل لها كما	أتت صلة مبدوءة سرك الهنا
وفى الشرط لم يعمل كذاك جوابه	جواب يمين مثله فاتك العنا
مفسرة ايضا وحشوا كذا أتت	كذلك فى التخصيص نلت به الغنا

وجمعن فى هذين البيتين

خبرية حالية محكية	بالقول ذات اضافة ومعلق
وجواب ذى جزم بفاء او اذا	ولتابع حكم التقدم اطلقوا

(فائدة) قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (تعليقه على المقرب) المفرد يستعمل فى كلام النحاة باحد معان خمسة .

احدها المفرد الذى هو مقابل للجملة يذكر فى خبر المبتدأ ونواسخه .

والثانى المفرد الذى هو قبالة المركب نحو بعلبك .

والثالث المفرد الذى هو مقابل المضاف .

والرابع المفرد الذى هو مقابل للمثنى والمجموع .

والخامس المفرد الذى هو فى باب النداء وباب لا لنفى الجنس وهو مقابل للمضاف والشابه للمضاف .

ضابط

قال السخاوى فى (شرح المفصل) ليس لنا جملة هى فى اللفظ كلمة واحدة الا الظرف نحو مررت بالذى عندك او خلفك .

باب المعرب والمبنى

قاعدة

اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب بالحروف فرع عليها .

قال ابن يعيش وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل لوجهين .

احدهما انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات اولى لأنها اقل واخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو اثقل ولذلك كثرت فى بابها اعنى الحركات وقل غيرها مما اعرب به وقدر غيرها بها ولم تقدر هى به .

والثانى انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعانى وتفرق بينها وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف لأن العلامة غير المعلم كالطراز فى الثوب فلذلك كانت الحركات هى الاصل، وقد خولف الدليل واعربوا بعض الكلم بالحروف لامر اقتضاه . انتهى .

وقال ابو البقاء فى (اللباب) الاصل فى علامات الاعراب الحركات دون الحروف لثلاثة اوجه .

احدها ان الاعراب دال على معنى عارض فى الكلمة فكانت علامته حركة عارضة فى الكلمة لما بينهما من التناسب .

والثانى ان الحركة ايسر من الحرف وهى كافية فى الدلالة على الاعراب واذا حصل الغرض بالاخصر لم يصر الى غيره .

والثالث ان الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لأدى الى ان يدل الشيء الواحد على معنيين وفى ذلك اشتراك والاصل أن يخص كل معنى بدليل .

قاعدة

الاصل فى البناء السكون لثلاثة اوجه .

احدها انه اخف من الحركة فكان احق بالاصالة لخفته .

الثانى ان البناء ضد الاعراب وأصل الاعراب الحركات فأصل البناء السكون .

والثالث ان البناء يكسب الكلمة ثقلا فناسب ذلك اصالة البناء على السكون، واما البناء على الحركة فلأحد اربعة اشياء.

اما لأن له اصلا فى التمكن كالمنادى والظروف المقطوعة عن الاضافة ولا رجل وخمسة عشر وهذا اقرب المبنيات الى المعرب .

واما تفضيلا له على غيره كالماضى بنى على حركة تفضيلا على فعل الامر.

واما للهرب من التقاء الساكنين كأين وكيف وحيث وامس .

واما لأن حركته ضرورية وهى الحروف الاحادية كالباء واللام والواو والفاء لأنه لا يمكن النطق بالساكن اولا سواء كان فى الاول لفظا او تقديرا كالكاف فى نحو رأيتك لأنها وان كانت متصلة لفظا فهى منفصلة تقديرا وحكما لأن ضمير المنصوب فى حكم المنفصل واذا كانت منفصلة حكما لزم الابتداء بالساكن حكما لو لم يحرك بخلاف الالف والواو فى قاما وقاموا لأن ضمير الفاعل ليس فى حكم المنفصل فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حكما ذكر ذلك فى (البسيط).

قاعدة

قال ابن النحاس فى (التعليقة) كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب ان تبنى على حركة تقوية لها وينبغى ان تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان سكن منها شيء كالياء فى غلامى فطلبا لمزيد التخفيف .

(فائدة) قال ابن النحاس فى التعليقة فى علل البناء خلاف فمذهب ابن السراج وابى على ومن تبعه ان علل البناء منحصرة فى شبه الحرف اوتضمن معناه وعد الزمخشرى والجزولى وابن معط وابن الحاجب وجماعة آخرون علل البناء خمسة، هذان والوقوع موقع المبنى، ومناسبة المبنى، والاضافة الى المبنى، وزاد ابن عصفور سادسة وهى الخروج عن النظائر كاى فى ايهم اشد ووجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من غير طول .

قال ابن النحاس وينبغى على هذا التعداد ان يضاف اليهن سابعة وهى تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز كبعل فى بعلبك وخمسة خمسة فى عشر، وعلل بعضهم بناء الافعال بانها لا تعقد ولا تركب على الاصح والاعراب انما يستحق بعد العقد والتركيب فتكون هذه علة اخرى مضافة الى ما عددنا من العلل فتكون ثامنة وقد علل بهذه العلة بناء حروف الهجاء با. تا. ثا واسماء العدد فى قولهم واحد، اثنان، ثلاثة، اربعة. وكذا كل ما لم يعقد ولم يركب، وجعل ابن عصفور علة بناء المنادى واسماء الافعال واحدة وهى وقوعها موقع الفعل، وفرق الزمخشرى فجعل علة بناء اسماء الافعال هذه وجعل علة المنادى وقوعه موقع ما اشبه ما لا تمكن له وهو انه يقول ان المنادى واقع موقع كاف ادعوك وكاف ادعوك اشبهت كاف ذاك والنجاءك لاشتراكهما فى الخطاب فتكون تاسعة، وكذلك جعل ابن عصفور الاضافة الى مبنى مطلقا علة واحدة والزمخشرى عبر عنها بان قال او اضافته اليه يعنى الى ما لا تمكن له فناقشه ابن عمرون وقال يرد عليه يومئذ فانه مضاف الى ما اشبه ما لا تمكن له فيحتاج ان يقول الزمخشرى الى ما لا تمكن له كالمضاف الى الفعل او الى ما اشبه ما لا تمكن له كالمضاف الى اذ نحو

يومئذ وما اشبهه فتكون عاشرة ويضاف اليه حادية عشر وهي تركيب المعرب مع الحرف نحو لا رجل والفعل المؤكد بالنونين على احد التعليلين فى كل واحد منهما ، وهذه العلل كلها موجبة الا الاضافة الى المبنى فانها مجوزة ، انتهى .

تنبيه

حصر ابن مالك علة البناء فى شبه الحرف ، وتعقبه ابو حيان بان الناس ذكروا للبناء اسبابا غيره .

واجيب بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن ابي على الفارسي وغيره . وقال صاحب (البسيط) اختلف النحاة فى علة البناء فذهب ابو الفتح الى انها شبه الحرف فقط ، انتهى .

ورأيته انا فى (الخصائص) لابى الفتح وعبارته انما سبب بناء الاسم مشابهته للحرف لاغير ، ورأيته ايضا فى (الاصول) لابن السراج وفى (التعليقين) لابى البقاء وفى (الجمل) للزجاجى وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين .

ضابط

قال ابن الدهان فى (الغرة) المركب من المبنيات سبعة اقسام .

الاول اسم بنى مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه .

الثانى اسم بنى مع صوت نحو سيبويه .

الثالث فعل بنى مع اسم نحو حبذا .

الرابع حرف بنى مع اسم نحو لا رجل .

الخامس حرف بنى مع فعل نحو هلم .

السادس صوت بنى مع صوت نحو حى هلا .

السابع حرف بنى مع حرف نحو هلا . ولم يذكره ابن السراج فى القسمة وزاد قوم قسما آخر فقالوا فعل بنى مع حرف نحو تضربن ويضربن وهذا يستغنى عنه بهلم وقسمه .

ضابط

قال الشيخ علم الدين السخاوى فى (تنوير الدياجى) ليس فى العربية مبنى تدخل عليه اللام الا رجع الى الاعراب كامس اذا عرف باللام صار معربا الا المبنى فى حال التنكير فان اللام اذا دخلته لا تمكنه لأنه قد اصابه البناء فى الحال التى توجب التخفيف والتمكن وهى حال التنكير فاذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرف نحو خمسة عشر واخوته فانه مبنى فاذا دخلته اللام بقى معها على بنائه .

ضابط

قال ابن الدهان فى (الغرة) ليس فى الحروف ماهو مبنى على الضم غير منذ والافعال ليس فيها ذلك واما ضربوا فالضمة عارضة للواو والعارض لا اعتداد به كما (١) تقول فى حركة التقاء الساكنين ولهذا لم يرد المحذوف فى لم يقم الآن ومثل ذلك مذ فيمن ضم وجماعة يعتدون به بناء منهم الربعى (٢) وقد بنى حرف آخر على الضم وهو رب فى لغة قوم وجعل بعضهم من الله من هذا القسم .

قاعدة

النصب اخو الجر ولذا حمل عليه فى بابى المثنى والجمع دون المرفوع قال ابن بابشاذ فى (شرح المحتسب) وانما كان اخاه لأنه يوافقه فى كناية الاضمار نحو رأيتك ومررت بك ورأيته ومررت به وهما جميعا من حركات الفضلات اعنى النصب والجر ، والرفع من حركات العمد .

(فائدة) قال السخاوى فى (شرح المفصل) معنى قولهم الجمع على حد التثنية ان هذا الجمع لايكون الا لما يجوز تنكير معرفته وتعريف نكرته كالتثنية فكما ان التثنية لا تكون الا كذلك فهذا الجمع على حد المحدود لها ويسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة بناء الواحد فيه وصحته ويسمى الجمع

(١) فى الاصل – لا (٢) بهامش – الزبعرى .

على هجائين لأنه مرة بالواو ومرة بالياء .

قال وقد عد بعض النحاة لهذه الواو ثمانية معان فقال هى علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع وحرف الاعراب والتذكير .

(فائدة) قال ابن يعيش ذهب قوم الى ان الاسماء الستة انما اعربت بالحروف توطئة لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك انهم لما التزموا(١) اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لا يستوحش من الاعراب فى التثنية والجمع السالم بالحروف ، قال ونظير التوطئة هنا قول ابى اسحاق ان اللام الاولى فى نحو قولهم والله لئن زرتنى لاكرمنك انما دخلت زائدة مؤطئة مؤذنة باللام الثانية (والثانية) هى جواب القسم ومعتمده .

(فائدة - ٢) قال ابن النحاس فى (التعليقة) المضمر الذى هو مضاف اليه كلا وكلتا ثلاثة الفاظ ، كما ، وهما ، ونا .

قاعدة - ٣

قال فى (البسيط) لايمكن اجتماع اعرابين فى آخر كلمة ولهذا احكيت الجمل المسمى بها ولم تعرب ولأنها لو اعربت لم تخل اما ان تعرب الاول او الثانى او مجموعها لاجائز تخصيص الاول بالاعراب لأنه كالجزء من الكلمة ولأدائه الى وقوع الاعراب وسطا ، ولاجائز تخصيص الثانى لأن الاول يشاركه فى التركيب والاعراب قبل النقل فتخصيصه بعد النقل بالثانى ترجيح بلا مرجح ولاجائز اعرابها معا لأن الاعراب يقع فى الآخر ولايمكن اشتراكهما فى شيء يقع الاعراب عليه كآخر المفردات فلذلك تعذر اعرابها .

ضابط

قال ابن فلاح فى (المغنى) لا يوجد فى الاسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة لأنهم ارادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد فى الاسم كما خصوا الاسم بشيء لا يوجد فى الفعل ولأنه لو كان لأدى الى اجتماع مايستثقل فى النسبة والاضافة فلذلك رفض ، واما السمند وفاسم اعجمى واما هو فمبنى واما الاسماء

---

(١) ى - اعربوا (٢) ى - قاعدة (٣) ى - ضابط .

السنة قالوا وفيها بمنزلة الحركة .

(فائدة) فى تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنى المراد بالثقل فى حروف العلة الضعف لا ضد الخفة فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها ويدل على ان المراد بالثقل هذا ان الالف اخف الحروف وهى لا تتحرك ابدا .

ضابط

قال ابن هشام فى تذكرته حذف نون الرفع على ثلاثة اقسام .

واجب، وذلك بعد الجزم والناصب .

وجائز، وذلك قبل لفظ (نى) اى قبل نون الوقاية فالحاصل انها تحذف باطراد بعد الجازم والناصب وقبل (نى) لكن الاول واجب وهذا جائز يجوز معه الاثبات وهو الاصل ولك فيه الفك على الاصل والادغام تخفيفا .

ونادر، لا يقع الا فى ضرورة او شذوذ وذلك فى ماعدا هذين نحو لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولاتؤمنوا حتى تحابوا وقوله .

ابيت اسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى

ومعتمد الاول عندى اقترانه بتدخلوا وتحابوا فنوسب بينهن مع تشبيه لا فى اللفظ بالناهية، انتهى .

باب المنصرف وغير المنصرف

واصطلاح الكوفيين المجرى وغير المجرى قاله فى (البسيط) قال والعلل المانعة من الصرف تسع وانما انحصرت فيها لأن النحاة سبروا الاشياء التى يصير الاسم بها فرعا فوجدوها تسعا ويجمعها قوله .

اذا اثنان من تسع الما بلفظة فدع صرفها وهى الزيادة والصفه

وجمع وتأنيث وعدل وعجمة واشباه فعل واختصار ومعرفه

وقال ابن خروف فى (شرح الجمل) انشدالاستاذ ابو بكر ابن طاهر فى العلل المانعة من الصرف .

موانع صرف الاسم عشر فها كها ملخصة ان كنت فى العلم تحرص
فجمع وتعريف وعدل وعجمة ووصف وتانيث ووزن مخصص
وماز يدفى عدة وعمران فانتبه وعاشرها التركيب هذا ملخص

وقال الامام ابو القاسم الشاطبى صاحب (الشاطبية) رحمه الله

دعوا صرف جمع ليس بالفرد اشكلا وفعلان فعلى ثم ذى الوصف افعلا
وذوا الف التانيث والعدل عدة والاعجم فى التعريف خص مطولا
وذوا العدل والتركيب الخف والذى بوزن يخص الفعل او غالب علا
وما الف مع نون اخراه زيدتا وذوهاء وتف والمؤنث اثقلا

وقال بعضهم

اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وقال آخر

عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب

ونقلت من خط الامام ابى حيان قال انشدنا شيخنا الامام بهاء الدين ابن النحاس فى موانع الصرف لنفسه .

وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زدتا نيثا

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى ذلك .

موانع الصرف وزن الفعل تتبعه عدل ووصف وتانيث وتمنعه
نون تلت الفا زيدا ومعرفه وعجمة ثم تركيب وتجمعه

اى وجمعه وقال (ايضا – ١) .

اذا رمت احصاء الموانع للصرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب وتأنيث صيغة وزائدتى فعلان والعجمة الصرف

وقال ايضا

موانع صرف الاسم تسع فها كها منظمة ان كنت فى العلم ترغب

---

(١) من – ى

هى (١) العدل والتانيث والوصف بعجمة ... وزائد تانافعلان جمع مركب
وثامنها التعريف والوزن تاسع ... وزادسواها باحث يتطلب

قاعدة

الاصل فى الاسماء الصرف ولذالم يمنع السبب الواحد اتفاقا مالم يعتضد بآخر يجذبه عن الاصالة الى الفرعية .

قال فى (البسيط) ونظيره فى الشرعيات ان الاصل براءة الذمة فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة مالم يعتضد بآخر ومن فروع ذلك انه يكفى فى عوده الى الاصل ادنى شبهة لأنه على وفق الدليل ولذا صرف اربع من تو لك مررت بنسوة اربع مع ان فيه الوصف والوزن اعتبارا لاصل وضعه وهو العدد .

وقال ابن اياز اصل الاسماء الصرف لعلتين .

احداهما ان اصلها الاعراب فينبغى ان تستوفى انواعه .

والثانية ان امتناع الصرف لايحصل الابسبب زائد والصرف يحصل بغير سبب زائد وماحصل بغير سبب زائد اصل لما حصل بسبب زائد .

فان قيل لم تكن العلة الواحدة مانعة من الصرف؟ (قيل) لوجوه .

احدها ان الاصل فى الاسماء ان تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه عن الاصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فانها لما كانت هى الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لأن الاصول تراعى ويحافظ عليها .

الثانى ان الاسماء التى تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له اثرا كان اكثر الاسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الاصل .

الثالث ان الفعل فرع عن الاسم فى الاعراب فلا ينبغى ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب قوى .

(فائدة) قال ابن مكتوم (فى تذكرته) انشدا بن خالويه فى (كتاب ليس).

فما خليت الا الثلاثة والثنى ... ولا قيلت الا قريبا مقالها

---

(١) الاصل « من »

وهو حجة لأنه ادخل تاء التأنيث على ثلاث العدول وهو غريب .

(فائدة) قال فى (البسيط) باب فعلان فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبى وعطشان وعطشى انما يعرف بالسماع دون القياس، وقال ابن مالك رحمه الله .

اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا

ضابط

فى (شرح المفصل الاندلسى) قال الخوارزمى العدل على اربعة اوجه عدل فى الاعداد نحو احاد ومثنى وثلاث، وعدل فى الاعلام نحو عمر والقياس عامر وعدل من اللام نحو سحر وعدل من اللام حكما نحو أخر وهذا لأن آخر فى الاصل افعل التفضيل وهو ضد اول ورجل آخر معناه اشد تأخرا فى الذكر هذا اصله ثم اجرى مجرى غيره ومن شان افعل التفضيل ان يعتقب عليه احد الثلاثة وهنا لا مدخل لمن لان افعل من متى اقترن به من لم يجز تصريفه وههنا قد صرف فعلم انه غير مقترن بمن وأخر لا يضاف فلا يقال هن أخر النساء فتعين أن يكون معرفا باللام وهو غير معرف لفظا بل منكر لفظا ومعرف معنى وحكما منزل منزلة اسم بمن وانما التزم حذف من لأنه اجرى مجرى غير وانما وجب تصريفه لأنه غير مضاف وانما حذف اللام لكونه معلوما.

قاعدة (١)

قال فى (البسيط) لاعبرة باتفاق الالفاظ ولا باتفاق الاوزان .

اما الاول فاسحاق ويعقوب وموسى اسماء الانبياء غير منصرفة واسحاق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب الذكر الحجل وموسى

(١) ى – فائدة .

لما يحلق به مصروفة ومن قال انما سمي يعقوب لأنه خرج من بطن امه آخذا بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وكذلك ابليس لا ينصرف للعرفة والعجمة ومن زعم انه مشتق من أبلس اذا يئس فقد غلط لأن الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق الالفاظ .

واما الثانى فان جالوت وطالوت وقارون غير منصرفة وجاموس وطاوس وراقود مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن .

ضابط

ما لا ينصرف ضربان . ضرب لا ينصرف فى نكرة ولا معرفة . وضرب لا ينصرف فى المعرفة فاذا تنكر انصرف ، وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوى فقال .

مساجد مع حبلى وحمراء بعدها وسكران يتلوه احاد واحمر
فذى ستة لم تنصرف كيف ماانت سواء اذا ما عرفت او تنكر
وعثمان ابراهيم طلحة زينب ومع عمر قل حضرموت يسطر
واحمد فاعدد سبعة جاء صرفها اذا نكرت والباب فى ذاك يحصر

قاعدة

الاعجمى اذا دخلته الالف واللام التحق بالعربي فلو سمى رجل بيهود صرف على كل حال اذا قلنا انه اعجمى ياؤه من نفس الكلمة وان قلنا ان ياءه زائدة كيقوم لم ينصرف فى المعرفة لأنه على وزن يقوم .

قاعدة

قال ابن جنى فى (الخاطريات) التعريف يثبت التانيث والعجمة والتركيب، والتنكير يسقط حكم ذلك ومن قوة حكم التعريف فى منعه الصرف انك تعتد معه العجمة والتانيث والتركيب ولا تعتد واحدا من ذلك مع عدم التعريف وان اجتمع فيه سببان أحدهما ما ذكرنا ألا ترى انك تصرف

اربعا وان كان فيه الوزن والتانيث وباذنجانا وان كان فيه التركيب والعجمة وحضر موت اسم امرأة اذا نكر وان كان فيه التركيب والتانيث ولاتصرف شيئا من ذلك معرفة فهذا يدل على قوة الاعتداد بالتعريف وانه سبب اقوى من التانيث والعجمة والتركيب .

ضابط

يجوز للشاعر صرف مالاينصرف للضرورة لأنه يرده الى اصله وهو الصرف او يستفيد بذلك زيادة حرف فى الوزن .

قال فى (البسيط) ويستثنى مافى آخره الف التانيث المقصورة نحو حبلى ودنيا وسكرى فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فائدة لأن التنوين يحذف الالف فيؤدى الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن، ويستثنى ايضا افعل منك عند الكوفيين فانهم لا يجيزون صرفه لملازمته منك الدالة على المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف ، ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من لايمنع من تنوينه كالم يمنع من تنوين خيرا منه وشرا منه وهما بوزن افعل فى التقدير .

وقال ابن يعيش جميع مالا ينصرف يجوز صرفه فى الشعر لاتمام القافية واقامة وزنها بزيادة التنوين وهومن احسن الضرورات لأنه ردالى الاصل ولاخلاف فى ذلك الا ما كان فى آخره الف التانيث المقصورة فانه لايجوز للضرورة صرفه لأنه لاينتفع بصرفه لأنه لايسد ثلمة فى البيت من الشعر وذلك انك اذا نونت مثل حبلى وسكرى حذفت الف التأنيث لسكونها وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لأنك زدت التنوين وحذفت الالف فمار بحت الاكسر قياس ولم تحظ بفائدة .

وقال ابن هشام فى (تذكرته) قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة انه يستثنى من قولنا مالا ينصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف ـ ما فيه الف التأنيث المقصورة وتوجيهه انه لا يجوز فى الضرورة صرفه بوجه لأنك لو فعلته

لم تعمل اكثر من ان تحذف حرفا و تضع آخر مكانه ولاضرورة بك الى ذلك .

قال ابن هشام وكنت اقول لايحتاج النحاة الى استثناء هذا لأن مافيه الف التأنيث المقصورة لم يضطر الى تنوينه على ما قال و كلامنافيما يضطر الى تنوينه ثم حكى لى عن ابن الصائغ انه ردعليه فيما له على (المقرب) استثناء هذا وانه افسد تعليله وقال سلمنا انه لافائدة فى ازالة حرف ووضع حرف لكن ثم امرآخر وهو ان هذا الحرف الذى وضعنا موضع الالف حرف صحيح قابل للحركة فاذا حرك بان يكسر لالتقاء الساكنين حصل به مالم يكن قبل وهذا احسن جدا .

(فائدة) فى (تذكرة) التاج بن مكتوم قال فى (المستوفى) لاتكاد التثنية توجد الافى اللغة العربية .

باب النكرة والمعرفة

قاعدة

الاصل فى الاسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير .

قال ابن يعيش فى (شرح المفصل) اصل الاسماء ان تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقلها عن الاصل .

وقال صاحب (البسيط) النكرة سابقة على المعرفة لاربعة اوجه .

احدها ان مسمى النكرة اسبق فى الذهن من مسمى المعرفة بدليل طريان التعريف على التنكير .

والثانى ان التعريف يحتاج الى قرينة من تعريف وضع أوآلة بخلاف النكرة ولذلك كان التعريف فرعا على التنكير .

الثالث ان لفظ شىء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة لاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على اصالتها كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فان الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعا منه والجنس أصل لأنواعه .

الرابع ان فائدة التعريف تعيين المسمى عند الاخبار للسامع والاخبار يتوقف علــى التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب، وقبل التركيب لا اخبار فلا تعريف قبل التركيب .

قال ومع ان النكرة الاصل فانها اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيد ضاحكين فينصب على الحال ولا يرفع على الصفــة لأن الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة،ونظيره تغليب اعرف المعرفتين على الأخرى كقولك انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما .

وقال فى باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير لأنه مسبوق بالتنكير ودليل (على ــ ١) سبق التنكير من ثلاثة اوجه .

احدها ان النكرة اعم والعام قبل الخاص لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

والثانى ان لفظة شيء تعم الموجودات فاذا أريد بعضها خصص بالوصف اوما قام مقامه والموصوف سابق على الوصف .

والثالث ان التعريف يحتاج الى علامة لفظية أووضعية .

وقال ابن هشام فى (تذكرته) يدل على ان الاصل فى الاسماء التنكير ان التعريف علة (٢) منع الصرف وعلل الباب كلها فرعية وانه لايجوز فى رأيت البكر ان ينقل على من قال (علمنا اخواننا بنو عجل) حملا على رأيت بكرا وانما يحمل على الاصل .

(فائده) قال فى (البسيط) علامات النكرة دخول لام التعريف عليها نحو رجل والرجل،ودخول رب نحو رب رجل وتختص بالدخول على غيرك ومثلك وشبهك من دون اللام،والتنوين فى اسماء الافعال وفى الاعــلام فيما لاينصرف نحو صه ومه وابراهيم،والجواب فى كيف كقولك كيف زيد فيقال صالح فانه انما عرف تنكيرها بالجواب كما عرف ان متى ظرف زمان واين

(١) من ــ ى (٢) الاصل ــ عليه .

ظرف مكان بالجواب، ودخول من المفيدة الاستغراق، نحو ما جاءنى من رجل وما لزيد من درهم. ودخول كم نحو كم رجل جاءنى، ودخول لا التى تعمل عمل ان أو التى تعمل عمل ليس عليها اسما وخبرا، وصلاحية نصبها على الحال او التمييز .

ضابط

قال فى (البسيط) المعارف سبعة انواع ، المضمرات ، والاعلام ، واسماء الاشارة، والموصولات، وما عرف باللام، وما اضيف الى واحد من هذه الخمسة. والنكرة المتعرفة بقصد النداء، وزاد قوم امثلة التأكيد اجمعون واجمع وجمعاء وجمع وقالوا انها صيغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوها عن القرائن الدالة على التعريف من خارج و تقدير المعرف الخارجى بعيد، قال ويؤكد هذا القول ان اجمعين لم يتنكر بجمعه ولو كان جمع أجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع فدل على انه صيغة مرتجلة لتأكيد الجمع المعرف .

قال وعلى هذا القول فتكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت فيها لأن اللفظ اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زائدة عليه، والدال بنفسه اما ان يكون بالنظر الى مسماه وهو العلم او بالنظر الى تبعيته لتقوية المعرفة قبله وهى هذه الالفاظ الدالة على التأكيد، والدال بقرينة زائدة اما ان تكون متقدمة أو متأخرة، والمتقدمة اما ان تكون متصلة أو منفصلة، فالمتصلة لام التعريف، والمنفصلة اما ان تعرف بالقصد وهى حروف النداء أوبغيره وهى القرائن المعرفة الضمائر والمتأخرة اما ان تكون متصلة او منفصلة فالمتصلة الاضافة والمنفصلة اما ان تكون جنسا وهوصفة . اسم الاشارة أوجملة وهى صلة الموصولات فانها تعرف بها واللام فى الذى والتى لتحسين اللفظ لا للتعريف بدليل ان بقية الموصولات معارف وهى عارية عن اللام وانما تعرف بالصلة لأن الذى توصل به الى وصف المعارف بالجمل والصفة لا بد من كونها معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات .

(فائدة) قال ابن الدهان فى (الغرة) الاسماء تنقسم الى ثلاثة اقسام مظهر، ومضمر، ومبهم، والمبهمات هى اسماء الاشارة والموصولات .

وقال قوم الاسماء تنقسم الى مظهر و مضمر ولا مظهر ولا مضمر .

باب المضمر

قاعدة

قال ابن يعيش اصل المضمرات ان تكون على صيغة واحدة فى الرفع والنصب والجر كما كانت الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب فى آخرها يبين احوالها وكما كانت الاسماء المبهمة المبنية على صيغة واحدة وعواملها تدل على اعرابها و مواضعها .

قاعدة

قال ابن يعيش اصل الضمير المنفصل للمرفوع لأن أول احواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فاذا اضمر فلا بد أن يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجرور عاملها لا يكون الا لفظا فاذا اضمر اتصلا به فصار المرفوع مختصا بالانفصال .

قاعدة

قال ابن يعش الضمير المجرور والمنصوب من واد واحد فلذا حمل عليه فى التاكيد بالمرفوع المنفصل تقول مررت بك انت كما تقول رأيتك انت .

ضابط

المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة سبعة .

احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس وبابهما (١) ولا مفسر الا التميز نحو نعم رجلا زيد .

الثانى ان يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله

جفونى ولم اجف الاخلاء اننى

---

(١) ى — تابعيها .

الثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو (ان هى الا حياتنا الدنيا) قال الزمخشرى هذا ضمير لا يعلم مايعنى به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها . قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه .

الرابع ضمير الشأن والقصة نحو (قل هو الله احد) (فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا) .

الخامس ان يجر برب ويفسره التميز نحو ربه رجلا .

السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا .

السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا .

قاعدة

لايجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشىء واحد فى فعل من الافعال الا فى ظننت واخواتها وفى فقدت وعدمت قاله ابهاء ابن النحاس فى تعليقه على (المقرب) .

باب العلم

ضابط

قال فى (البسيط) العلم المنقول ينحصر فى ثلاثة عشر نوعا قال ولادليل على حصره سوى استقراء كلام العرب، المنقول عن المركب كتأبط شرا وشاب قرناها ، اوعن الجمع نحو كلاب وانمار ، وعن التثنية نحو ظبيان ، وعن مصغر كعمير وسهيل وزهير وحريث ، وعن منسوب كربعى وصيفى، وعن اسم عين كثور واسد لحيوانين وجعفر لنهر وعمر ولواحد عمور الاسنان فانه نقل من حقيقة عامة الى حقيقة خاصة ، وعن اسم معنى كزيد واياس مصدرى زاد وآسى اياسا اعطى وليس هو مصدر ايس مقلوب يئس لأن مصدر المقلوب يأتى على

الاصل ، وعن اسم فاعل كمالك وحارث وحاتم وفاطمة وعائشة ، وعن اسم مفعول كمسعود ومظفر ، وعن صوت كببه وعن الفعل الماضى كشمر وبذر وعثر وخضم ولاخامس لها على هذا الوزن وكعسب وعن المضارع كيزيد ويشكر ويعمر وتغلب ، وعن الامر وقد جاء عنهم فى موضعين .

احدهما يسمى بفعل الامر من غير فاعل فى قولهم اصمت اوادبعينه .

والثانى مع الفاعل فى قولهم ، اطرقا اوضع معين ، قلت وينبغى ان يزاد المنقول من صفة مشبهة كخديج وخديجة وشيخ وعفيف ، ومن افعل التفضيل كاحمد فانه اولى من نقله من المضارع .

قاعدة

قال الشلوبين الاعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها والشيء اذا كثر استعماله غيروه .

قاعدة

الاعلام لاتفيد معنى لأنها تقع على الشئ ومخالفه وقوعا واحدا نحو زيد فانه يقع على الاسود كما يقع على الابيض وعلى القصير كما يقع على الطويل وليست اسماء الاجناس كذلك لأنها مفيدة ألاترى ان رجلا يفيد صنيعة مخصوصة ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيد او زيد يصلح ان يكون علما على الرجل والمرأة ولذلك قال النحويون العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولايلزم من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز أن تنقل اسم ولدك اوعبدك من خالد الى جعفر ومن بكر الى محمد ولايلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس فانك لوسميت الرجل فرسا اوالفرس جملا كان تغييرا للغة ، ذكر ذلك ابن يعيش فى (شرح المفصل) وفى (البسيط) يطلق لفظ العلم على الشيء وضده كاطلاق زيد على الاسود والابيض ويجوز نقله من لفظ الى لفظ كنقل اسم ولدك من جعفر الى محمد لكونه لم يوضع لمعنى فى المسمى بدليل تسمية القبيح بحسن والجبان باسد والاسود بكافور بخلاف اسماء الاجناس فانها وضعت لمعنى عام فيلزم من نقلها تغيير

اللغة كنقل رجل الى فرس اوجمل بخلاف نقل العلم .

قاعدة

قال ابن جنى فى (الخصائص) ثم ابن يعيش تعليق الاعلام على المعانى اقل من تعليقها على الاعيان وذلك لأن الغرض منها التعريف والاعيان اقعد فى التعريف من المعانى وذلك لأن الاعيان يتنا ولها الظهور هاله وليس كذلك المعانى لأنها تثبت بالنظر والاستدلال وفرق بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال .

(فائدة) فى (تذكرة ابن الصائغ) قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح قد يرد العلم جنسا معرفا باللام التى لتعريف الجنس وذلك بعد نعم وبئس فتقول نعم العمرعمر بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف لأن نعم لا تدخل الاعلى جنس معرف ، وقد يجعل العلم جنسا منكرا وذلك بعد لا نحو (لاهيثم الليلة للطى) ولا بصرة لكم ولابصر ولا اباحسن لها .

باب الاشارة

قال ابن هشام فى (تذكرته) من اسماء الاشارة مالايستعمل الابها أوبالكاف وهو (تى) .

ومنها مالا يستعمل بشىء منها وهو ثم .

ومنها مالايستعمل بالكاف وهو ذى . قال احمد بن يحيى لايقال ذيك ولا اعلم منها مايستعمل بالكاف ويمتنع من ها فهذا قسم ساقط والباقى يستعمل تارة بهذا وتارة بهذا بحسب مايرد من المعنى .

باب الموصول

(فائدة) قال ابن يعيش اكثر النحويين سمى صلة الموصول صلة وسيبويه يسميها حشوا اى انها ليست اصلا وانما هى زيادة يتم بها الاسم وتوضح معناه وقال الاندلسى الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة اشياء ، صلة الموصول ،

وهذا الحرف صلة اى زائد ، وحرف الجر صلة بمعنى وصلة كقولك مررت بزيد فالباء صلة اى وصلة .

(فائدة) ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بالالف واللام ظاهرة فى الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما ومنوية فى من وما ونحوهما والصحيح ان تعريف الجميع بالصلة، ونظير ذلك المنادى نحو يارجل قيل يعرف بالخطاب وقيل باللام المحذوفة وكأن يا أنيبت منابها قال الابذى فى (شرح الجزولية) وهو الصحيح ألاترى انك تقول انت رجل قائم ولايتعرف رجل بالخطاب فكأن يارجل فى الاصل يجتلب له ال التى للحضور ثم اختصرت ولذا التزمت ياولم تحذف لئلا يتوالى الحذف ولأنها صارت عوضا. انتهى .

ضابط

قال ابن الصباغ فى (شرح الالفية) تلخيص القول فى حذف العائد ان يقال اما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، ان كان مرفوعا فاما ان يكون مبتدأ اوغيره ، ان كان غير مبتدأ لم يجز الحذف ، وان كان مبتدأ فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره واما لا ، فى الاول لاتحذف والثانى اما ان يصلح ما بعده للصلة اولا ، فى الاول لاحذف والثانى اما ان يقع صدرا واما لا ، بان تسبقه لولا وما فى الثانى لاحذف ، والاول اما ان تطول الصلة اولا ، الثانى يجوز فى اى لا فى غيرها والاول يجوز مطلقا ، وان كان منصوبا فاما بفعل اووصف واما بغيرها ان كان (١) بغيرها لم يجز الحذف وان كان بهما فاما متصل ومنفصل المنفصل لايحذف ، والمتصل اما ان يكون فى الصلة ضمير غيره اولا ان كان ضمير غيره لم يحذف ، والافان كان من باب كان لم يحذف ، والاحذف وان كان مجرورا فاما باسم اوبحرف ان كان باسم فاماوصف اوغيره ان كان غير وصف لم يحذف ، وان كان وصفا فاماعامل اولا ان لم يكن عاملا فلاحذف، والاجاز الحذف ، وان كان بحرف فاما ان يكون الموصول مجرورا اولا ، ان لم يكن فلاحذف، وان كان فامابحرف اوغيره ان كان بغيره فلاحذف، وان كان بحرف

---

(١) ى ـ ان كان ضميرا والا فان كان ولابغيرهما .

فاما ان يماثل جار الضمير لفظا ومعنى وعاملا اولا، ان لم يماثله لايحذف، وان ماثله فى ذلك كله جاز الحذف. انتهى وكتب بعض الفضلاء الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم.

ايا تاج دين الله والاوحد الذى … تسنم مجدا قدره ذروة العلا
وجامع اشتات الفضائل حاويا … مدا السبق حلا لا لما قد تشكلا
وبحر علوم فى رياض مكارم … ابى حالة التسآل الا تسلسلا
لعلك والاحسان منك سجية … واوصافك الاعلام طاوان يذبلا
تعدد لى نظما مواضع حذف ما … يعود على الموصول نظما مسهلا
واكثر من الايضاح واعذر مقصرا … وعش دائم الاقبال ترفل فى الحلا

فاجابه

الا ايها المولى المجلى قريضه … اذا راح شعر الناس فى البيد فسكلا
وجالى ابكار المعالى عرائسا … عليها من التنميق ما سمج الحلى
ومستنتج الافكار تشرق كالضحى … ومستخرج الالفاظ تجلب كالطلا
وغارس من غرس المكارم مثمرا … وجانى من ثمر الفضائل ما حلا
كتبت الى المملوك نظما بمدحة … ووصفك فى الآفاق ما زال افضلا
وارسلت تبغى نظمه لمسائل … ومن عجب ان يسأل البحر جدولا
فلم يسع المملوك الا امتثاله … وتمثيل ما اوى وايضاح ما جلا
ولم يأل جهدا فى اجتلاب شديدة … ومن بذل المجهود جهدا فما الا
فقلت وقد اهديت بحرا الى ضحى … وسؤلا الى بحر وسحقا لذى ملا
اذا عائد الموصول حاولت حذفه … فطالع تجد ما قد نظمت مفصلا
فما كان مرفوعا ولم يك مبتدا … فاثبت واما الحذف فاتركه واحظلا
وان كان مرفوعا ومبتدأ غدا … وفى وصل اى صدرا احذف مسهلا
بشرط بناء اى واما ان اعربت … فقيل بتجويز الحذف وقيل لا
وان يك ذا صدر او صلة غيرها … وطالت فان لم يصلح العجز موصلا

فدونك فاحذفه وان لم تطل فقد اجيز على قول ضعيف واحملا
وشاهد ذا فاقرأ تماما على الذى واحسن مرفوعا لذا نقل من تلا
واثبته محصورا كذا ان نفيت ما تميم بكاء اللذ ما هو ذو ولا
وفى حذفه خلف لدى عطف غيره عليه ومنع الحذف فى عكسه انجلا
وما كان مفعولا لغير ظننت وهـ ومتصل فاحذفه تظفر بالاعتلا
ويشرط فى ذا عوده وحده فان يعد غيره فالحذف ليس مسهلا
وهذا اذا الموصول لم يك ال فان يكنها فلا تحذف وقد جا مقللا
وما كان خفضا بالاضافة لفظه ومعناه نصب كان بالحذف اسهلا
وخافضه ان ناب عن حرف مصدر وفعل فلم يحذفه اعنى السموءلا
كقولك تتلو فاقض ما انت قاض او فان كان مجرورا بحرف فقد اعملا
وموصوله احجى لذلك فاحذفن اذا ما استوى الحرفان ياحاوى العلا
واعنى به لفظا ومعنى ولم يكن فديتك حرف العائد الحصر قد تلا
ولم يك ايضا قد اقيم مقاما ما غدا فاعلا فاسمع مقالى ممثلا
ويشرب مما تشربون وان غدا تسا ويهما فى اللفظ منفردا حلا

باب المعرف بالاداة

ضابط

قال فى (البسيط) تنقسم اللام الى تسعة اقسام.

احدها لتعريف الجنس نحو قولهم الرجل خير من المرأة اذا قوبل جنس الرجال بجنس النساء كان جنس الرجال افضل والا فكم من امرأة خير من رجل.

الثانى لتعريف عهد وجودى بين المتكلم والمخاطب كقولك قدم الرجل وانفقت الدينار لمعهود بينك وبين المخاطب وفى التنزيل (كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) وقوله (ان جاءه الاعمى) لأن المراد به عبدالله ابن ام مكتوم.

الثالث لتعريف عهد ذهنى كقولك أكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق فانه لا يمكن حمله على ارادة الجنس ولا على المعهود فى الوجود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب فلم يبق الا حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد فى الذهن الا ان هذا التعريف قريب من النكرة لأن حقيقة التعريف انما يكون باعتبار الوجود وهو باعتبار الوجود نكرة لأنه لم يقصد مسمى معهودا فى الوجود ولهذا قال المحققون ان نحو قوله ولقد أمر على اللئيم يسبنى، صفة لكونه لم يقصد مسمى معهودا فى الوجود

الرابع لتعريف الحضور كقولك هذا الرجل وهو يصحب اسم الاشارة وقياس يا ايها الرجل وما شاكله ان يكون من تعريف الحضور او وجود القصد اليه بالنداء .

الخامس ان تكون بمعنى الذى اذا اتصلت باسم فاعل او اسم مفعول .

السادس ان تكون عوضا من تعريف الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا تجتمع الالف واللام والاضافة الا ان الاضافة لما لم تعرف احتيج الى الالف واللام ليجرى صفة للمعرفة السابقة .

السابع ان تكون زائدة فى الاعلام .

الثامن ان تكون تحسينية والتعريف بغيرها كالام والذى والتى .

التاسع ان تكون للمح .

قال واعلم ان اقوى تعريف اللام الحضور ثم العهد ثم الجنس .

و قال المهلبى .

تعلم فللتعريف ستة اوجه اذا لامه زيدت الى اول الاسم
حضور وتفخيم وجنس ومعهد ومعنى الذى ثم الزيادة فى الرسم

(فائدة) فينة اسم من اسماء الزمان معرفة، قال ابن يعيش وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف تقول لقيته فينة بعد فينة اى الحين بعد الحين وحكى ابو زيد الفينة بعد الفينة بالالف واللام فهذا يكون مما اعتقب عليه تعريفان احدهما

بالالف واللام والآخر بالوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس لأنه ليس بصفة فى الاصل ومثله قولهم للشمس الاهة والالاهة فى اعتقاب تعريفين عليه واسماء العدد معارف اعلام وقد يدخلها الالف واللام فيقال الثلاثة نصف الستة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان وذكر ابن جنى فى (الخصائص) الاول وقال وهو كقولك شعوب والشعوب للمنية وندرى والندرى وذكر المهلبى من ذلك غدوة والغدوة ونسر والنسر.

باب المبتدأ والخبر

قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج الى ان المبتدأ والخبر هما الاصل والاول فى استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية وتعرى الاسم من غيره فى التقدير قبل ان يقترن به غيره.

قال والذى عليه حذاق اصحابنا اليوم ان الفاعل هو الاصل لأنه يظهر برفعه فائدة دخول الاعراب للكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل للفرق بين المعانى التى لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من حيث كان كل واحد منهما مخبرا عنه وافتقار المبتدأ الى الخبر الذى بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذى قبله ولذلك رفع المبتدأ الخبر.

(فائدة) قال ابن النحاس فى (التعليقة) قولنا أقائم الزيدان وماذاهب اخواك مبتدأ ليس له خبر لا ملفوظ به ولا مقدر.

قال ومن المبتدآت التى لاخبر لها ايضا قولهم اقل رجل يقول ذلك فاقل مبتدأ لا خبر له لأنه بمعنى الفعل فى قولهم قل رجل يقول ذاك ويقول ذاك صفة لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل فى تثنيته وجمعه وكذلك قولهم كل رجل وضيعته فانه لاخبر له على احد الوجهين وكذلك قولهم حسبك

مبتدأ لاخبر له على احد الوجهين لكونه فى معنى اكتفف وكذلك .

قول الشاعر

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

ومثله قول الآخر

غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم

فغير فى البيتين مبتدأ لاخبر له على احد الوجهين لأنه محمول على ما، كأنه قيل ما يؤسف على زمن كما فى قولهم ماقائم اخواك .

قاعدة

اصل المتبدأ ان يكون معرفة واصل الخبر أن يكون نكرة وذلك لأن الغرض من الاخبارات افادة المخاطب ماليس عنده وتنزيله منزلتك فى علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لافائدة فيه فان افاد جاز .

مسوغات الابتداء بالنكرة

قال الشيخ جمال الدين بن هشام فى (المغنى) لم يعول المتقدمون فى ضابط ذلك الاعلى حصول الفائدة ورأى المتأخرون انه ليس كل احد يهتدى الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لايصح او معدد لامور متداخلة قال والذى يظهر لى انها منحصرة فى عشرة امور .

احدها ان تكون موصوفة لفظا نحو (واجل مسمى عنده) (ولعبد مؤمن خير من مشرك) او تقديرا نحو السمن منوان بدرهم اى منه ، او معنى نحو رجيل جاءنى لأنه فى معنى رجل صغير .

الثانى ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه ، او نصبا نحو امر بمعروف صدقة ، او جرا نحو غلام رجل جاءنى .

الثالث العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به (نحو طاعة وقول معروف) ، اى امثل من غيرهما ونحو (قول

معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى).

الرابع ان يكون خبرها ظرفا اومجرورا قال ابن مالك اوجملة نحو (ولدينا مزيد). (لكل اجل كتاب) قصدك غلامه رجل .

الخامس ان تكون عامة اما بذاتها كأسماء الشرط والاستفهام أوبغيرها نحوما رجل فى الدار وهل رجل فى الدار و(أاله مع الله) وفى (شرح منظومة ابن الحاجب) له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو أرجل فى الدار ام امرأة كما مثل فى (الكافية) وليس كما قال .

السادس ان يكون مرادا بها الحقيقة من حيث هى نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة .

السابع ان تكون فى معنى الفعل وهو شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بان يرادبها التعجب ونحو (سلام على آل يسين) و(ويل للمطففين) وضبطوه بان يرادبها الدعاء .

الثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت .

التاسع ان تقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب .

العاشر ان تقع فى اول جملة حالية نحو (شربنا ونجم قداضاء) .

(وكل يوم ترانى مدية بيدى) وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واوالحال ليس بلازم، ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور فى (شرح الجمل) تكسر إن اذا وقعت بعد واوالحال وانما الضابط ان تقع فى اول جملة حالية بدليل قوله تعالى (وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا إنهم ليأكلون الطعام) انتهى. وقد ذكر ابو حيان فى ارجوزته المساة (بنهاية الاعراب فى علمى التصريف والاعراب) جملة من المسوغات ثم قال .

وكل ماذكرت فى التتميم يرجع للتخصيص والتعميم

وقال المهلبى فى (نظم الفرائد)

وقع الابتداء بالتنكير فى ثمان واربع للخبير
بعد نفى أوجواب انفى اولمعناه موجبا كالنظير
ثم ان كنت سائلا اومجيبا لسؤال وسابق مجرور
ثم موصولة بمن واذا ما رفعت ظاهر الذى مستخبر
ولمعنى تعجب اودعاء اوعموم ونعتها للبصير

وقال ايضا

قد جاء ماأغنى وسدعن الخبر فى حذفه وزواله فى اثنى عشر
حال وشرط أوجواب مسائل اوحالف بر ومعمول الخبر
وجواب لولاثم وصف بعده أوفاعل أونقض نفى فى الاثر
أوفى سؤال فى العموم وواومع وحديث معطوف كفانا من غبر

مثال الحال، اكثر شربى السويق ملتوتا، والشرط سرورى بزيد ان اطاعنى اى ثابت اذا اطاعنى حذف الخبر فاقيم الشرط مقامه، والجواب اسؤال زيد لمن قال من عندك، وجواب القسم لعمر الله لأفعلن، ومعمول الخبر ما انت الاسيرا أى تسير سيرا ، وجواب اولا اولا زيد لاكرمتك . والوصف اقل رجل يقول ذلك فيقول فى موضع خفض صفة لرجل و قد سد مسد الخبر ، والفاعل أقائم الزيدان ، ونقض النفى بلى زيد لمن قال ماعندى احد ، والسؤال فى العموم هل طعام اى عندكم ، وواومع كل رجل وضيعته ، والعطف (نحن بما عندنا وانت بما عندك راض) .

ضابط

قال ابن الدهان فى (الغرة) المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتة الا بالفاء فى موضعين احدهما يلزمه الفاء و الآخر لا يلزمه الفاء فاما الذى يلزمه الفاء ففى موضعين أحدهما فى بعض الخبر وهو ان يكون المبتدأ شرطا جازما بالنيابة وجزاؤه جملة اسمية أو امرية أونهيية نحو من يأتنى فله درهم

ومن عاد فينتقم الله منه (ومن يتوكل على الله فهو حسبه) والثانى قولهم اما زيد فقائم ، فاما الذى يجوز دخول الفاء فى خبره ولا يلزم فالموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا او ظرفا (نحو وما بكم من نعمة فمن الله) والذى يأتينى فله درهم (واللذان يأتيانها منكم فآذوهما) وكل رجل يأتينى فله درهم.

(فائدة) قال ابن مكتوم فى (تذكرته) قال ابو الحصيب الفارسى نحوى من اصحاب المبرد فى (كتاب النوادر) له ، الليلة الهلال ليس فى الكلام شخص خبره ظرف من الزمان الا هذا ومثله (قوله أكل عام نعم تحوونه) انتهى.

ضابط

روابط الجملة بما هى خبر عنه عشرة.

الاول الضمير وهو الاصل.

الثانى الاشارة نحو (ولباس التقوى ذلك خير).

الثالث اعادة المبتدأ بلفظه نحو (الحاقة ما الحاقة).

الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءنى ابو عبدالله اذا كان كنية له.

الخامس عموم يشمل المبتدأ نحو (والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين).

السادس ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة حالية منه اوبالعكس نحو (ألم تر أن الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة).

وانسان عينى يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق

السابع العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها.

الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام.

التاسع ال النائبة عن الضمير فى قول طائفة نحو (فان الجنة هى المأوى)

اى ماواه.

العاشر كون الجملة نفس المبتدأ فى المعنى نحو هجيرى ابى بكر لا اله الا الله.

قاعدة

اذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلبس اذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ومخبرا عنه.

قال ابن يعيش ونظير ذلك الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لايجوز نحو ضرب موسى عيسى.

قاعدة

قال ابن اياز اذا دار الأمرين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما اولى قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة ومعتمدها وقال العبدى فى (البرهان) الاولى كونه الخبر لأن الحذف اتساع وتصرف وذلك فى الخبر دون المبتدأ اذ الخبر يكون مفردا اجامدا ومشتقا وجملة على تشعب اقسامها والمبتدأ لايكون الا اسمامفردا، وقال شيخنا الحذف بالا عجاز والاواخر اليق منه بالصدر والاوائل مثاله (فصبر جميل) اى شانى صبر جميل اوصبر جميل امثل من غيره ومثله (طاعة وقول معروف) اى المطلوب منكم طاعة اوطاعة امثل لكم، قال ابن هشام فى (المغنى) ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما فى نعم الرجل زيد اذلا يحذف الخبر الا اذا سد شيء مسده وجزم كثير من النحويين فى نحو عمرك لأفعلن وايمن الله لأفعلن بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ.

قاعدة

قال ابن هشام فى (المغنى) اذا دار الامرين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى اولى لأن المبتدأ عين الخبر

فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول برواية اخرى كقراءة شعبة(ليسبح له فيها بالغدو والآصال رجال)بفتح الباء فانه يقدر الفعل والموجود فاعل لا مبتدأ لو قوعه فاعلا فى قراءة من كسر الباء او بموضع آخر يشبهه نحو (لئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجىء ذلك فى شبه هذا الموضع وهو (لئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم) .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) اذا تردد الاضمار بين ان نكون قد اضمرنا خبرا واضمرنا فعلا كان اضمار الخبر وحذفه اولى من اضمار الفعل وحذفه لأن آخر الجملة اولى بالحذف من اولها لأن اولها موضع استجمام وراحة وآخرها موضع تعب وطلب استراحة .

(فائدة) قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فى تعليقه على (المقرب) اعلم ان تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحاة فقال ابن السراج المعتبر فى الابتداء بالنكرة حصول الفائدة فمتى حصلت الفائدة فى الكلام جاز الابتداء وجد شىء من الشرائط اولم يوجد ، وقال الجرجانى يجوز الاخبار عن النكرة بكل امر لا تشترك النفوس فى معرفته نحو رجل من تميم شاعر أو فارس فالمجوز عنده شىء واحد وهو جهالة بعض النفوس ذلك وما ذكره لا يحصر المواضع .

وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون ، الضابط فى جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لاغير وفسر قربها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة اوبكونها فى غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد الاماكن بل نعتبر كل ما يرد فان كان جاريا على الضابط اجزناه والا منعناه، وان سلكنا مسلك تعداد الاماكن التى يجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول الاماكن التى يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين وان لم اجد احدا من النحاة بلغ بها زائدا على اربعة وعشرين فيما علمته .

احدها ان تكون موصوفة وهذا تحته نوعان موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى(ولعبد مؤمن خير من مشرك)وموصوف بصفة مقدرة كمسئلة السمن منوان بدرهم فان تقديره منوان منه بدرهم ومنه فى موضع الصفة للتنوين .

الثالث ان تكون خلفا من موصوف كقولهم ضعيف عاذ بقرملة أى انسان ضعيف أوحيوان التجأ الى ضعيف .

الرابع مقاربة المعرفة فى عدم قبول الالف واللام كقولك افضل من زيد صاحبك .

الخامس ان تكون اسم استفهام نحومن جاءك .

السادس اسم شرط نحومن يأتنى اكرمه .

السابع كم الخبرية نحوكم غلام لى .

الثامن ان يكون معنى الكلام التعجب كقولهم عجب لك .

التاسع ان يتقدمها اداة نفى نحوما رجل قائم .

العاشر ان يتقدمها اداة استفهام نحوأرجل قائم .

الحادى عشر ان يتقدمها خبرها ظرفا نحوعندى رجل .

الثانى عشران يتقدمها خبرها جارا ومجرورا نحو فى الدار رجل وينبغى ان يشترط فى هذين القسمين ان يكون مع المجرور اوالظرف معرفة والافلو قيل فى دار رجل لم يجز وان كان الخبر مجرورا و قد تقدم واجاز الجزولى والواحدى فى كتابه فى النحو تأخير الخبر فى الظرف والمجرور على ضعف نقله عنهما شيخنا .

الثالث عشران يكون فيها معنى الدعاء نحوسلام عليكم وويل له .

الرابع عشران يكون الكلام بها فى معنى كلام آخر كقولهم شيء ما جاء بك وقولهم شر اهر ذا ناب لأنه فى معنى النفى اى ما اهر ذا ناب الاشر .

الخامس عشر ان تكون النكرة عامة نحو قول عمر تمرة خير من جرادة

ونحو مسئلة خير من بطالة .

السادس عشر ان تكون فى جواب من يسأل بالهمزة وأم نحو رجل قائم فى جواب من قال أرجل قائم أم امرأة .

السابع عشر ان يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقول امرئ القيس .

فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب على وثوب اجر

الثامن عشر ان تكون معتمدة على لام الابتداء نحو لرجل قائم .

التاسع عشر ان تكون عملة نحو امر بمعروف صدقة .

العشرون ان تكون ما التعجبية نحو ما احسن زيدا ، على رأى سيبويه .

الحادى والعشرون ان تكون مضافة اضافة محضة نحو غلام امرأة خارج .

الثانى والعشرون ان تكون مضافة اضافة غير محضة نحو مثلك لا يفعل كذا .

الثالث والعشرون ان تكون فى معنى الموصوفة وهو أن تكون مصغرة نحو رجيل قائم فالتصغير وصف فى المعنى با اصغر .

الرابع والعشرون ان تكون النكرة يراد بها واحد مخصوص نحو ما حكى انه لما اسلم عمر بن الخطاب قالت قريش صبأ عمر فقال ابو جهل مه رجل اختار لنفسه امرا فما تريدون ، ذكره الجرجانى فى مسائله .

الخامس والعشرون ان يتقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور بل جملة نحو قام ابوه رجل بشرط ان تكون فيه معرفة ايضا .

السادس والعشرون ما دخل عليها إن فى جواب النفى نحو قولك ان رجلا فى الدار ، فى جواب من قال ما رجل فى الدار .

السابع والعشرون ان تكون فى معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على رأى الكوفيين والاخفش .

الثامن والعشرون ان تكون معتمدة على واو الحال كقوله

تعالى (وطائفة قد اهمتهم أنفسهم).

التاسع والعشرون ان تكون معطوفة على نكرة قد وجد فيها شيء من شروط الابتداء بالنكرة فصيرت مبتدأة كقول الشاعر.

عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتى.

الثلاثون ان يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى (طاعة وقول معروف) على احد الوجهين.

الحادى والثلاثون ان تلى لولا كقول الشاعر.

لولا اصطبار لاودى كل (١) ذى مقة.

الثانى والثلاثون ان تلى فاء الجزاء نحو قولهم فى المثل

ان مضى عير فعير فى الرباط.

قال فهذا ما حصل لى من تعداد الاماكن التى يجوز فيها الابتداء بالنكرة ولا أدعى الاحاطة فلعل غيرى يقف على مالم اقف عليه ويهتدى الى مالم اهتد اليه فمن كانت عنده زيادة فليضفها الى ما ذكرته راجيا ثواب الله عزوجل ان شاء الله تعالى، انتهى كلام ابن النحاس.

ثم رأيت بعد ذلك مؤلفا لبعض المتأخرين قال فيه قد تتبع النحاة مسوغات الابتداء (بالنكرة ــ ٢) وانها ها بعض المتأخرين الى اثنين وثلاثين قال وقد انهيتها بعون الله الى نيف واربعين فذكر الاثنين والثلاثين التى ذكرها ابن النحاس، وزاد ان تكون معطوفة على معرفة كقولك زيد ورجل قائمان فرجل نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة، وان تلى اذا الفجائية، وان تقع جوابا كقولك درهم فى جواب ماعندك اى درهم عندى، وان تكون محصورة نحو انما فى الدار رجل، وان تكون للمفاجاة، قاله ابن الطراوة ومثله بقولهم شيء ماجاء بك وجعل منه المثل ليس عبد باخ لك وهذه زيادة غريبة، وان يؤتى بها للمناقضة كقولك رجل قام لمن زعم ان امرأة قامت وان يقصد بها الامر كقوله تعالى (وصية لازواجهم) على قراءة الرفع، وان يفيد خبرها

---

(١) الاصل «غير» (٢) من ــ ى.

نحو دينارا ن أخذا من الماخوذ منه درهمان وانسان صبر على الجوع عشرين يوما ثم سار اربعة برد فى يومه وان يتقدم معمول خبرها نحو فى دراهمك الف بيض على ان يكون بيض خبرا وان تكون النكرة لا تراد لعينها كقول امرئ القيس (مرسعة بين ارساعه) لأنه لا يريد مرسعة دون مرسعة وهذا عموم البدل وقد تقدم عموم الشمول، انتهى . وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم رحمه الله تعالى .

اذا ما جعلت الاسم مبتدأ فقل   بتعريفه الا مواضع نكرا
بها وهى ان عدت ثلاثون بعدها   ثلاثتها فاحفظلكى تتمهرا
ومرجعها لاثنين منها فقل هما   خصوص وتعميم افادوا ثرا
فاولها الموصوف والوصف والذى   عن النفى واستفهامه قد تاخرا
كذاك اسم الاستفهام والشرط والذى   اضيف وما قدعم اوجا منكرا
كقولك دينار لدى لقائل   أعندك دينار فكن متبصرا
كذا كم لاخبار وما ليس قابلا   لأل وكذا ما كان فى الحصر قدجرا
وماجا دعاء اوغدا عاملا وما   له سوغ التفصيل ان يتنكرا
وما بعد واو الحال جاء وفا الجزا   ولولا وما كالفعل اوجا مصغرا
وما إن يتلو فى جواب الذى نفى   وما كان معطوفا على ماتنكرا
وساغ ومخصوصا غداوجواب ذى   سؤال بأم والهمز فاخبر لتخبرا
وما قدمت اخباره وهى جملة   وما نحوما اسخاه فى القربا لقرا
كذا اما ولى لام ابتداء وما غدا   عن الظرف والمجرور ايضا مؤخرا
وما كان فى معنى التعجب اوتلا   اذا لفجاة فاحوها تحو جوهرا

(فائدة) فى (تذكرة) التاج بن مكتوم قالوا راكب الناقة طليحان وفيه ثلاثة اقوال ، قيل تقديره احد طليحين حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقام المحذوف ، وقيل التقدير راكب الناقة والناقة طليحان ، وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان وفيه حذف خبر وحذف مبتدأ ، انتهى .

باب كان واخواتها

قال ابن بابشاذ (كان) ام الافعال لأن كل شىء داخل تحت الكون لاينفك شىء من معناها ومن ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اختان لأنهما طرفا الزمان وظل واضحى اختان لأنهما لصدر النهار وبات وصار اختان لاعتلال عينهما وزال وفتئ وانفك وبرح ودام اخوات للزوم اولها ما وليس منفردة لأنها لاتتصرف ، قال ابن هشام فى (تذكرته) الصواب ان يقال ان ماقبل دام اخوات لأنهن لايعملن الا فى النفى وشبهه وليس وما دام اختان لعدم تصرفهما والا فما غير لازمة فى الاربعة انما يلزم قبلها نفى اوشبهه اعم من ان يكون النفى بما اوغيرها فان اعتبر انها قد تنفى بما فليعد كان وامسى ونحو ذلك ثم ان ما الداخلة على دام غير ما الداخلة عليهن ، قال فالذى قاله خطأ والذى قلناه هو الصواب ، قال ابو البقاء فى (اللباب) انما كانت كان ام هذه الافعال لخمسة اوجه .

احدها سعة اقسامها .

والثانى ان كان التامة دالة على الكون وكل شىء داخل تحت الكون .

والثالث ان كان دالة على مطلق الزمان الماضى ويكون دالة على مطلق الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على زمان مخصوص كالصباح والمساء .

والرابع انها اكثر فى كلامهم ولهذا حذفوا منها النون فى قولهم لم يك .

والخامس ان بقية اخواتها تصلح ان تقع اخبارا لها كقولك كان زيد أصبح منطلقا ولايحسن اصبح زيد كان منطلقا .

(مسئلة) قال الزجاجى فى (اماليه) قال ابو بكر احمد بن الحسين النحوى المعروف بابن شقير كان زيدآ كلاطعامك جائز من كل قول ، كان آكلا طعامك زيد جائز من كل قول ، كان زيد طعامك آكلا جائز من كل

قول ، كان طعامك آكلا زيد جائز من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين ، طعامك آكلا كان زيد جائز من قول البصريين والكسائى وخطأ من قول الفراء ، طعامك كان زيد آكلا جائز من كل قول ، كان طعامك زيد آكلا جائز من قول الكوفيين وخطأ من قول البصريين ، آكلا كان زيد طعامك جائز من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين الا على كلامين من قول الكسائى ، آكلا كان طعامك زيد خطأ من كل قول ، طعامك كان آكلا زيد جائز من كل قول ، كان آكلا زيد طعامك جائز من كل قول وفى هاتين قبح من قول الكوفيين ، واذا قدمت زيدا فقلت زيد كان آكلا طعامك وزيد آكلا طعامك كان ، وآكلا طعامك زيد كان ، وزيد طعامك كان آكلا فهذه كلها جائزة من كل قول ، فاذا قلت زيد طعامك آكلا كان او طعامك آكلا زيد كان جاز من قول البصريين والكسائى وكانتا خطأ من قول الفراء لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه اذا كان خبر كان مقدما من قبل انه لو اراد رده الى فعل ويفعل لم يجز عنده والكسائى يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال فاذا قلت طعامك زيد كان آكلا جازت من كل قول وان قلت زيد طعامك كان آكلا جازت من كل قول ، وقولك آكلا زيد طعامك جائزة من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين الا الكسائى على كلامين فان قلت طعامك زيد آكلا كان جازت من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين الا الكسائى على كلامين ، انتهى .

ضابط

قال ابو الحسين ابن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) كان واخواتها فى تقديم اخبارها عليها على اربعة اقسام .

قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق وهو مادام .

وقسم يتقدم عند الجمهور الا المبرد وذلك ليس .

وقسم لا يتقدم خبرها عليها عند الجمهور الا ابن كيسان وهى مازال

وما انفك وما فتئ وما برح .

وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهى كان وبقية افعال الباب .

باب «ما» واخواتها

قاعدة

قال ابو البقاء فى (التبيين) «ما» هى الاصل فى النفى وهى ام بابه والنفى فيها آكد .

(فائدة) قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى تذكرته لم تقع «ما» فى القرآن الا على لغة الحجاز الا حرفا واحدا وهو (وما انت بهادى العمى عن ضلالتهم) على قراءة حمزة فانها هنا على لغة تميم وزعم الاصمعى ان «ما» لم تقع فى الشعر الا على لغة تميم، قال بعض النحويين فتصفحت ذلك فوجدته كاذكره الا ثلاثة ابيات، منها اثنان فيها خلاف، قول الفرزدق «واذ ما مثلهم بشر» والآخر قوله.

رؤبة والعجاج اورثانى ... نجرين ما مثلها نجران

كذا روى بنصب مثلها وهو مثل قول الفرزدق، والثالث .

وأنا النذير بحرة مسودة ... يصل الأعم اليكم اقوادها

ابناؤها متكنفون أباهم ... حنقوا الصدور وما هم اولادها

قاعدة

التصرف فى لا النافية اكثر من التصرف فى ما النافية ومن ثم جاز حذف لا فى جواب القسم نحو (تالله تفتؤ) اى لا تفتؤ ولم يجز حذف «ما»، كذا نقله ابن الخباز عن شيخه معترضا به على ابن معط اذ قال فى الفيته

وان اتى الجواب منفيا بلا ... او ما كقولى والسما ما فعلا

فانه يجوز حذف الحرف ... اذ أمنوا الالباس حال الحذف

قال ابن الخباز وما رأيت فى كتب النحو الا حذف لا .

(فائدة) قال ابن هشام فى (تذكرته) زيادة الباء فى الخبر على ثلاثة

اقسام كثير وقليل واقل فالكثير فى ثلاثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو (أليس الله بكاف عبده)(وما ربك بغافل) وبعد أولم (أولم يروا ان الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر) وذلك لأنه فى معنى أوليس الله بقادر فهو راجع الى المسئلة الاولى فى المعنى ، والقليل فى ثلاثة مواضع بعد كان واخواتها منفية كقوله .

وان مدت الأيدى الى الزاد لم اكن   بأعجلهم اذ أجشع القوم اعجل

وبعد ظن واخواتها منفية كقوله

دعانى اخى والخيل بينى وبينه   فلما دعانى لم يجدنى بقعدد

وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله

فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة   بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

والاقل فى ثلاثة مواضع بعد أن ولكن وهل فالأول كقوله

فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها   فانك مما احدثت بالمجرب

والثانى كقوله « ولكن اجرا لو علمت بهين » والثالث كقوله

ألا هل اخو عيش لذيذ بدائم

(فائدة) قال ابن هشام فى تذكرته نظر سيبويه لات بليس ولا يكون فى الاستثناء من حيث انه لا يستعمل معهما الا احد الاسمين والآخر مضمر دائما .

باب ان واخواتها

ضابط

قال فى (المفصل) جميع ما ذكر فى خبر المبتدأ من اصنافه واحواله وشرائطه قائم فى خبر إن ما خلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفا كقولك ، ان فى الدار زيدا .

وقال ابن يعيش فى الشرح كل ما جاز فى المبتدأ والخبر جاز مع ان واخواتها لا فرق بينهما ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقدم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك فى المبتدأ وذلك لعدم تصرف هذه الحروف

وكونها فروعا على الافعال فى العمل فانحطت عن درجة الافعال بجاز التقديم فى الافعال نحو قائما كان زيد وكان قائما زيد ولم يجز ذلك فى هذه الحروف اللهم الا ان يكون الخبر ظرفا اوجارا ومجرورا وذلك انهم توسعوا فى الظروف وخصوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال .

قاعدة

قال ابو البقاء فى (التبيين) اصل الباب انّ

ضابط

قال ابن هشام فى (شرح الشذور) تكسر ان فى تسعة مواضع .

احدها فى ابتداء الكلام نحو (انا انزلناه) .

الثانى ان تقع فى اول الصلة نحو (وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء) .

الثالث فى اول الصفة كررت برجل انه فاضل .

الرابع فى اول الجملة الحالية نحو (كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون).

الخامس فى اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس .

السادس ان تقع قبل اللام المعلقة نحو (والله يعلم انك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون).

السابع ان تقع محكية بالقول نحو (قال انى عبد الله) .

الثامن ان تقع جوابا للقسم نحو(حٰمٓ والكتاب المبين انا انزلناه) .

التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد إنه فاضل .

وتفتح فى ثمانية مواضع .

احدها ان تقع فاعلا نحو(أولم يكفهم أنا انزلنا) .

الثانى ان تقع نائبا عن الفاعل نحو(اوحى الىّ انه استمع) .

الثالث ان تقع مفعولا لغير القول نحو (ولا تخافون انكم اشركتم) .

الرابع ان تقع فى موضع رفع بالابتداء نحو (ومن آياته انك ترى الارض خاشعة).

الخامس ان تقع فى موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادى انك فاضل .

السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو (ذلك بأن الله هو الحق) .

السابع ان تقع مجرورة بالاضافة نحو (مثل ما انكم تنطقون) .

الثامن ان تقع تابعة لشيء مما ذكر نحو (اذكروا نعمتى التى انعمت عليكم وانى فضلتكم) (واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم)

ويجوز الكسر والفتح فى ثلاثة مواضع .

احدها بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا بالباب .

الثانى بعد الفاء الجزائية نحو (من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم)

الثالث اذا وقعت خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو اول قولى انى احمد الله .

ضابط

قال ابو حيان حال ان المخففة اذا عملت كحالها وهى مشددة فى جميع الاحكام الا فى شيء واحد وهو انها لا تعمل فى الضمير الا ضرورة بخلاف المشددة تقول إنك قائم ولا يجوز إنْك قائم.

(فائدة) قال السخاوى فى (شرح المفصل) اختلفت النحاة فى ان واللام ايهما اشد تأكيدا فقال بعضهم ان لتأثيرها فى المعمول وتغييرها لفظ الابتداء اشد تأكيدا واقعد من اللام، وقال آخرون اللام اشد تأكيدا لأنه يتمحض دخوله لذلك ولا يكون له شبه بالفعل .

باب لا

(فائدة) قال ابن يعيش نظير لا فى اختصاصها بالنكرة رب وكم لأن

رب للتقليل وكم للتكثير وهذه معان الابهام اولى بها .

(فائدة) فى تعاليق ابن هشام نظير ما فى كفها ان واخواتها عن العمل اللام فى لا انا لزيد ، ولا غلامى لعمرو ، فى انها هيأت لاللعمل فى المعارف ولولا وجودها لم تكن ان تعمل فأدا قوله .

أبالموت الذى لا بد أنى ملاق لا اباك تخوفينى

فانه على نيتها كما ان قوله (انى رأيت ملاك اشيمة الادب) على نية اللام المعلقة حذفت و ابقى حكمها .

ضابط

قال سيبويه كل شىء حسن ان تعمل فيه رب حسن ان تعمل فيه لا .

باب ظن واخواتها

ضابط

قال ابن عصفور لم يعلق من الافعال الا افعال القلوب ، وهى ظننت وعلمت ونحوهما ولم يعلق من غير افعال القلوب الا انظر واسأل قالوا انظر من ابو زيد واسأل ابو من عمر وكأن الذى سوغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم والعلم من افعال القلوب فأجرى السبب مجرى المسبب .

(فائدة) قال ابن القواس فى (شرح الدرة) لهذه الافعال خواص لايشاركها فيها غيرها من الافعال المتقدمة .

منها ان مفعوليها مبتدأ وخبر فى الاصل .

ومنها انه لايجوز الاقتصار على احد مفعوليها غالبا كما جاز فى باب اعطيت . ومنها الالغاء . ومنها التعليق .

ومنها جواز كون ضميرى الفاعل والمفعول لمسمى واحد نحو ظننتنى قائما وعلمتنى منطلقا .

والمخاطب ، ظننتك منطلقا اى نفسك .

والغائب ، زيد رآه عالما اى نفسه وفى التنزيل (أن رآه استغنى) اى رأى نفسه. وانما جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرين .

احدهما انه لما كان المقصود هو الثانى لتعلق العلم او الظن به لأنه محلهما بقى الاول كأنه غير موجود بخلاف ضربتنى وضربتك فان المفعول محل الفعل فلا يتوهم عدمه ونشأ منها ان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر من علمه بامور غيره فلما كثر فيها وقل فى غيرها جمع بينهما حملا على الاكثر ،فاذا قصد الجمع بين المفعولين فى غيرها من الافعال ابدل المفعول بالنفس نحو ضربت نفسى وضربت نفسك وقد حملوا عدمت وفقدت فى ذلك على افعال القلوب فقالوا عدمتنى وفقدتنى لأنه لما كان دعاء على نفسه كان الفعل فى المعنى لغيره فكأنه قال عدمنى غيرى ، انتهى .

باب الفاعل

(فائدة) وقال ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) الاسناد والبناء والتفريغ والشغل الفاظ مترادفة لمعنى واحد يدلك على ذلك ان سيبويه قال «الفاعل شغل به الفعل» وقال فى موضع «فرغ له» وفى موضع «بنى له» وفى موضع «اسند له» لأنها كلها معنى واحد .

قاعدة

الفاعل كجزء من اجزاء الفعل قال ابو البقاء فى (اللباب) والدليل على ذلك اثنا عشر وجها .

احدها ان آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى اربع متحركات كضربت وضربنا ولم يسكنوه مع ضمير المفعول نحو ضربنا زيد لأنه فى حكم المنفصل .

الثانى أنهم جعلوا النون فى الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه كجزء من الفعل لم يكن كذلك .

الثالث أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به .

الرابع أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه .

الخامس أنهم قالوا ألقيا وقفا مكان الق الق ولولا ان ضمير الفاعل بجزء من الفعل لما انيبت منابه .

السادس أنهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتى ولولا جعلتم التاء بجزء من الفعل لم تبق مع النسب

السابع أنهم الغوا ظننت اذا توسطت او تأخرت ولا وجه الى ذلك الاجعل الفاعل بجزء من الفعل الذى لا فاعل له ومثل ذلك لا يعمل .

الثامن امتناعهم من تقدم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدم بعض حروفه .

التاسع أنهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل .

العاشر ان من النحويين من جعل حبذا فى موضع رفع بالابتداء والخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمى بها .

الحادى عشر أنهم جعلوا اذا فى حبذا بلفظ واحد فى التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك فى الحرف الواحد .

الثانى عشر أنهم قالوا فى تصغير حبذا ما احيبذه فصغروا الفعل وحذفوا منه احدى البائين ومن الاسم الالف ومن العرب من يقول لاتحبذه فاشتق منها، انتهى. وهذه الاوجه مأخوذة من (سر الصناعة) لابن جنى .

قاعدة

الاصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول ، قال ابن النحاس وانما كان الاصل فى الفاعل التقديم لأنه يتنزل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول. وقال ابن عصفور فى (المقرب) ينقسم الفاعل بالنظر الى تقديم المفعول عليه

وحده وتأخيره عنه ثلاثة اقسام .

قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده وهو أن يكون الفاعل ضميرا متصلا اولا يكون فى الكلام شيء مبين او يكون الفاعل مضافا اليه المصدر المقدر بأن والفعل اوبأن التى خبرها فعل او اسم مشتق منه .

وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا او يكون متصلا بالفاعل ضمير يعود على المفعول اوعلى ما اتصل بالمفعول اويكون الفاعل ضميرا عائدا على ما اتصل بالمفعول اويكون المفعول مضافا اليه اسم الفاعل بمعنى الحال اوالاستقبال اوالمصدر المقدر بأن والفعل اوبأن التى خبرها فعل او يكون الفاعل مقرونا بالا او فى معنى المقرون بها .

وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير وهو ماعدا ذلك .

ضابط

قال ابن النحاس فى (التعليقة) اعلم ان الفاعل يحذف فى ثلاثة مواضع .

احدها اذا بنى الفعل للفعول نحو ضرب زيد فههنا يحذف الفاعل وهو غير مراد .

الثانى فى المصدر اذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولايكون مضمرا لأن المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميرا بل يكون الفاعل محذوفا مرادا اليه نحو يعجبنى ضرب زيدا و يعجبنى شرب الماء .

والثالث إذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة اخرى كقولك للجماعة اضربوا القوم ، وللمخاطبة اضربى القوم ، ومنه نونا التوكيد نحو ، هل الزيدون يقومن ، و هل تضربن ياهند .

ضابط

قال ابن النحاس فى (التعليقة) المضمر والمظهر من جهة التقديم

والتأخير على اربعة اقسام .

احدها ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا ورتبة، نحو ضرب زيد غلامه .

والثانى ان يكون الظاهر مقدما على المضمر لفظا دون رتبة ، نحو ضرب زيدا غلامه .

والثالث ان يكون الظاهر مقدما على المضمر رتبة دون لفظ، نحو ضرب غلامه زيد ، فهذه الثلاثة تجوز بالاجماع .

والرابع ان يكون الظاهر مؤخرا لفظا ورتبة ، نحو ضرب غلامه زيدا ، فهذا اكثر النحاة لايجيزه لمخالفته باب المضمر ومنهم من اجازه .

باب النائب عن الفاعل

ضابط

قال ابن عصفور فى (المقرب) الافعال ثلاثة اقسام .

قسم لايجوز بناؤه للمفعول باتفاق وهو الافعال التى لاتتصرف ، نحو نعم وبئس .

وقسم فيه خلاف وهو كان واخواتها المتصرفة .

وقسم لاخلاف فى جوازبنائه للمفعول هو مابقى من الافعال المتصرفة .

ضابط

قال ابن الخبازفى (شرح الجزولية) حروف الجريجوز بناء الفعل لها الاما استثنيته لك ولم يتعرض احد لهذا ، فمن ذلك لام التعليل لا يقال اكرم لزيد ، وكذلك الباء ، ومن ، اذا افادتا ذلك ، ورب ، لأن لها صدرالكلام ومذ ،ومنذ ، لأنهماضعيفتا التصرف وزاد ابن اياز، الباء الحالية ، نحو خرج زيد بثيابه فانها لاتقوم مقام الفاعل وكذلك خلا،وعدا، وحاشا ، اذا جررن والمميز اذا كان معه نحو طبت من نفس لا يقوم شىء من ذلك مقام الفاعل .

(فائدة) قال ابن معط فی الفيته .

مسئلــة بها امتحان انشاه اعطی بالمعطی به الف مائه
وکسی المکسو فرواجبه ونقص الموزون الفاحبــه

قال ابن القواس هذه المسئلة تذکر فی هذا الباب لامتحان النشأة بها ولافادة الرياضة والتدرب ولها اربع صور .

الاولی ان يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو اعطی بالمعطی به الف مائة ، فاعطی ــ فعل مالم يسم فاعله ويتعدی فی الاصل الی مفعولين والمعطی اسم المفعول وهو بمنزلة فعل مالم يسم فاعله ويتعدی ايضا الی اثنين فلابد لها من اربعة مفاعيل اثنين لأعطی، واثنين للمعطی اما اعطی فمفعوله الاول مائة والثانی بالمعطی ويتعين رفع المائة باعطی لوجوب قيامها مقام الفاعل وامتناع قيام الحال والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصريح فالمعطی فی محل النصب علی ماكان اولا،واما المعطی فمفعوله الاول الف ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل والثانی فی محل النصب وهو الضمير المجرور بالباء الذی هو به لامتناع قيامه مقام الفاعل .

فان قيل فهلا جعلت المائة مرتفعة بالمعطی والألف بأعطی ، اجيب بأن الألف واللام لما كانت فی المعطی اسما موصولا بمعنی الذی وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المائة لامتناع الفصل بين الصلة والموصول باجنبی وهو الالف والضمير فی به ، يعود علی الالف واللام فی المعطی لأن التقدير اعطيت بالثوب المعطی به زيد الفا مائة ، فلما حذف الفاعل منهما(١) وبنيا للفعول اقيم المائة والالف مقامه .

الثانية ان يجرد من حرف الجر ، نحو کسی المکسو فرواجبه ، فالمکسو مرفوع بالفعل الذی هو کسی وجبة منصوبة لأنها مفعوله الثانی وفی المکسو ضمير يعود علی الالف واللام وهو قائم مقام فاعله وفروا منصوب لأنها المفعول الثانی للکسو ولا يجوز أن يكون الفرو منصوبا بکسی لامتناع الفصل بين الصلة

---

(١) الاصل مسمی .

والموصول ويجوز أن يرفع ، الفرو والجبة، لقيامهما مقام الفاعل وينصب المكسو والضمير الذى كان فى اسم الفاعل فيعود منفصلا منصوبا فيقال ، كسى المكسوا اياه فرو جبة ، لعدم اللبس كما يجوز اعطى زيدا درهم .

الثالثة ان يشتغل الفعل بالباء ويجرد اسم المفعول فيقال اعطى بالمعطى الفا مائة ، فيتعين رفع المائة لقيامها مقام فاعل اعطى لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء واما الالف فالأولى نصبه لقيام الضمير المستكن مقام الفاعل ويجوز رفع الالف وجعل الضمير منصوبا على العكس .

الرابعة ان يجرد الفعل ويشتغل اسم المفعول بالباء فيقال اعطى المعطى به الف مائة فيقام المعطى مقام الفاعل لعدم اشتغاله بحرف وينصب المائة ويجوز أن يقام المائة مقام الفاعل وينصب المعطى على العكس، واما الالف فيتعين رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه، واما (ونقص الموزون الفاحبه) .

فالأولى ان يحمل نقص على ضده وهو زاد ، ووزن على نظيره وهو نقد ، وإلا لم يتصور فيما ما ذكر لكونهما لايتعديان الى مفعولين ، انتهى .

باب المفعول به

ضابط

فيما يعرف به الفاعل من المفعول ، قال ابن هشام فى (المغنى) واكثر مايشتبه ذلك اذا كان احدها اسما ناقصا والآخر اسما تاما ،وطريق معرفة ذلك ان تجعل فى موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهى صحيحة والا فهى فاسدة فلا يجوز اعجب زيد ماكره عمرو، ان اوقعت « ما » على مالا يعقل لأنه لايجوز ، اعجبت الثوب ، ويجوز النصب لأنه يجوز اعجبنى الثوب ، فان اوقعت ـ ما ـ على انواع من يعقل جاز لأنه يجوز اعجبت النساء، وان كان الاسم الناقص من او الذى جاز الوجهان ايضا. تقول امكن

المسافر السفر بنصب المسافر لأنك تقول امكننى السفر، ولا تقول امكنت السفر، وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج، تنصب زيدا فى الاولى مفعولا وا لفاعل ضمير مامستترا وترفعه فى الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوفا لأنك تقول مادعانى الى الخروج، وما كرهت منه، ويمتنع العكس لأنه لايجوز دعوت الثوب الى الخروج، وكره من الخروج .

ضابط

قال ابن هشام جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا فى الكلام خففوا اسمه وان كان حق ذلك ان لايصدق الاعلى المفعول المطلق . ولكنهم لايطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وقال السخاوى قال النحويون اقوى تعدى الفعل الى المصدر لأن الفعل صيغ منه فلذلك كان احق باسم المفعول .

ضابط

نقلت من خط الشيخ شمس الدين بن الصائغ فى (تذكرته) مما لخصه من (شرح الايضاح) للخفاف ــ المفعول ينقسم بالنظر الى تقديمه على الفعل والفاعل وتأخيره عنهما وتوسيطه بينهما سبعة اقسام .

احدها ان يكون جائزا فيه الثلاثة كضرب زيد عمرا .

الثانى ان يلزم واحدا ، التقدم نحو من ضربت ، او التوسط نحو اعجبنى ان ضرب زيدا اخوه ، او التاخر نحو ما ضرب زيد الاعمرا لايجوز تقديمه على الفاعل ولاعلى الفعل لأنك اوجبت له بالا ما نفيت عن الفاعل فذكر الفاعل من تمام النفى، فكما ان الايجاب لايتقدم على النفى فكذا لايتقدم على ماهو من تمامه، وانما ضرب زيد عمر امثاله، وكذا نحو ضرب موسى عيسى واعجبنى ضرب زيد عمرا يلزم تاخير المفعول فيهما ، وقد اشتمل هذا القسم الثانى على ثلاثة اقسام من السبعة .

الثالث ان يجوز فيه وجهان من الثلاثة ، اما التقديم والتأخير فقط

نحو ضربت زيدا ، واما التقديم والتوسط ، نحو ضرب زيدا غلامه ، واما التأخر والتوسط ، نحو اعجبنى ان ضرب زيد عمرا ، وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة اقسام ايضا وكلت السبعة .

باب التعدى واللزوم

ضابط

قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) الافعال بالنظر الى التعدى وعدم التعدى تنقسم ثمانية اقسام .

فعل لا يتعدى التعدى الاصطلاحى ،والمتعدى ينقسم سبعة اقسام .

قسم يتعدى الى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحد الا على معنى حرف من حروف الجر ، نحو ضرب واكرم .

وقسم يتعدى الى واحد بحرف جر ، نحو مر وسار .

وقسم يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر وهى افعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو ،نصح وشكر وكال ووزن، تقول نصحت زيدا ولزيدوشكرت زيدا ولزيد .

وقسم يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والآخر بحرف جرنحو اختار واستغفر وامروسمى وكنى ودعا .

وقسم يتعدى الى مفعولين بنفسه وليس اصلهما المبتدأ والخبر وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الاول منهما فاعلا فى المعنى، نحو اعطى وكسا .

وقسم يتعدى الى مفعولين واصلهما المبتدأ والخبر وهو ظننت واخواتها .

وقسم يتعدى الى ثلاثة مفاعيل وهو اعلم وارى واخواتهما .

ضابط

قال ابن هشام فى (المغنى) معديات الفعل اللازم سبعة .

احدها همزة افعل كذهب زيد واذهبت زيدا .

الثانى الف المفاعلة كجلس زيد وجالسته .

الثالث صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة ، نحو كرمت زيدا اى غلبته بالكرم .

الرابع صوغه على استفعل للطلب والنسبة للشىء كاستخرجت المال واستبحت الظلم .

الخامس تضعيف العين كفرح زيد وفرحته .

السادس التضمين .

السابع حذف الجار توسعا ، وزاد الكوفيون ثامنا وهو تحويل حركة العين نحو شترت عينه بالكسر ، وشترها الله بالفتح ، وقال المهلبى

خصال تعدى الفعل بعد لزومه الى كل مفعول وعدتها عشر
مفاعلة والسين والتاء بعدها وواو لمع والحرف معمواه الجر
وتضعيف عين ثم لام وهمزة وحمل على المعنى والالمن تعرو
وتوسعة فى الظرف كاليوم سرته ففكر فلم يجعل لما قلته ستر

فزادوا ومع فى المفعول معه والا فى الاستثناء وتضعيف اللام نحو صعر خده وصعرته انا .

ضابط

قال ابن هشام الأمور التى لا يكون الفعل معها الا قاصرا عشرون كونه على فعل بالضم كظرف وشرف ، وسمع رحبتكم الطاعة ، وان نسرا طلع اليمن ولا ثالث لهما لأنهما ضمنا معنى وسع وبلغ ، اوعلى فعل بالفتح ، اوفعل بالكسر ووصفهما على فعيل ، نحو ذل وقوى ، اوعلى افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صارا ذوى غدة وحصاد اوعلى افعلل كاقشعر ، اوعلى افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد اوعلى افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم ، اوعلى افعنلل بزيادة احداهما كاقعنسس ، اوعلى افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش ، اوعلى استفعل وهو

دال على التحول كاستحجر الطين، او على انفعل كانطلق، او مطاوعا لمتعد الى واحد نحو كسرته فانكسر وعلمته فتعلم وضاعفت الحساب فتضاعف اورباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واقشعر، او يتضمن معنى قاصرا ويدل على سجية كلؤم وجبن اوعرض كفرح وكسل، او نظافة كطهر اودنس كنجس، اولون كاحمر واخضر واسود، اوحلية كدعج وسمن وهزل .

باب الاشتغال

قال ابن النحاس فى (التعليقة) ضابط لمسائل باب الاشتغال يجوز تعدى فعل المضمر المنفصل والسببى الى ضميره فى جميع الابواب، ويجوز تعدى الفعل المذكور الى الظاهر مطلقا سواء ظاهره وغيره فى جميع الابواب، ويجوز تعدى فعل الظاهر الى مضمره المتصل فى باب ظننت وفى عدمت وفقدت، ولا يجوز فى غير ذلك ويجوز تعدى فعل المضمر المتصل الى مضمره المتصل فى باب ظننت وفى عدمت وفقدت، ولايجوز فى غير ذلك، ولا يجوز تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره فى باب من الابواب الا لفظ النفس، ولا يجوز تعدى فعل الظاهر الى ظاهره فى باب من الابواب الا لفظ النفس، انتهى .

باب المصدر

قاعدة

قال ابن فلاح فى (المغنى) لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفى زمان ولا ظرفى مكان لعدم اقتضائه ذلك لأن الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد فى زمانين او مكانين فى حالة واحدة .

باب المفعول له

قال الاندلسى فى (شرح المفصل) قال الخوارزمى المفاعيل فى الحقيقة

ثلاثة فأما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا مفعولين .

باب المفعول فيه

قال ابو الحسين ابن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) كان ابو على الشلوبين يقول ان الاصل فى الظروف التصرف ، وأصل الاسماء ان لاتقتصر على باب دون باب فمتى وجد الاسم لايستعمل الا فى باب واحد علمت انه قد خرج عن اصله ولا يوجد هذا الا فى الظروف والمصادر والا فى باب النداء لأنها ابواب وضعت على التغيير وقال ابو اسحاق بن ملكون (١) الاصل فى الظروف ان لأتتصرف وتصرفها خروج عن القياس ، قال ابن ابى الربيع وهذا القول خروج عن النظر لأنه مخالف الاسم فى غير هذه الابواب الثلاثة فالحق ماذهب اليه الشلوبين .

ضابط

قال ابن مالك فى (شرح العمدة) ظرف الزمان على اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف ، ومنفيها وثابت التصرف منفى الانصراف ، وثابت الانصراف منفى التصرف اى لازم الظرفية .

فالاول كثير كيوم وليلة وحين ومدة .

والثانى مثالان احدهما مشهور والآخر غير مشهور ، فالمشهور سحر (٢) إذا قصد به التعيين مجردا من الالف واللام والاضافة والتصغير نحو رأيت زيدا امس سحر فلاينون لعدم انصرافه ولايفارق الظرفية لعدم تصرفه والموافق له فى عدم الانصراف والتصرف عشية اذا قصدبها التعيين مجردة عن الالف واللام والاضافة عزا ذلك سيبويه الى بعض العرب واكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة .

والقسم الثالث وهو الثابت التصرف المنفى الانصراف مثالان غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان للعلمية والتأنيث ويتصرفان فيقال فى

---

(١) ى – مكتوم (٢) ى – فالمشهور نحو امس .

الظرفية ، لقيت زيدا امس غدوة ، ولقيت عمرا اول من امس بكرة ،ويقال فى عدم الظرفية ، سهرت البارحة الى غدوة ، والى بكرة ، فلولم يقصد بعلمية تصرفا وانصرفا كقولك ، مامن بكرة افضل من بكرة يوم الجمعة ، وكل غدوة يستحب فيها الاستغفار .

الرابع وهو الثابت الانصراف المنفى التصرف ماعين من ضحى وسحر وبكر (١) ونهار وليل وعتمة وعشاء ومساء وعشية فى الأشهر فهذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها والزمت الظرفية فلم تنصرف والاعتماد فى هذا على النقل .

(فائدة) قال بعضهم مأخذ التصرف والانصراف فى الظروف هو السماع حكاه الشلوبين فى (شرح الجزولية) .

ضابط

قال ابن الخباز فى (شرح الدرة) المتمكن يطلقه النحويون على نوعين على الاسم المعرب، وعلى الظرف الذى يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة .

(فائدة) قال ابن يعيش كما ان الفعل اللازم لايتعدى الى مفعول به الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الى ظرف من الأمكنة مخصوص الا بحرف جر نحو – وقفت فى الدار ، وقمت فى المسجد .

ضابط

قال ابو حيان فى (شرح التسهيل) التصرف فى الاسماء ان تستعمل بوجوه الاعراب فيكون مبتدأ ومفعولا ويضاف اليه ، ويقابله ان يقتصر فيه على بعض الاعراب كاقتصار « ايمن » على الابتداء و« سبحان » على المصدرية و « عندك » على الظرف ونحو ذلك والتصرف فى الافعال ان يختلف ابنية الفعل لاختلاف زمانه نحو ضرب يضرب اضرب . وقال الشلوبين فى (شرح الجزولية) والأعلم فى (شرح الجمل) التصرف وعدمه فى عبارات

---

(١) كذا

النحويين يقال على ثلاثة معان ، فمرة يقال متصرف وغير متصرف ويرادبه اختلاف الأبنية لا ختلاف الأزمنة وهو المختص بالأفعال ، ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويرابه الظرف الذى يستعمل مفعولا فيه وغيره واذا اراد واالظرف الذى لايستعمل الامنصوبا على انه مفعول فيه خاصة اومخفوضا مع ذلك بمن خاصة قالوا فيه غير متصرف ، ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويرادبه انه مايتصرف ذاته ومادته على ابنية مختلفة ، كضارب وقائم ، ومالا يكون كذلك كاسم الاشارة .

ضابط

قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) الظروف كلها مذكرة إلا قدام ووراء وهما شاذان .

قاعدة

قال الفارسى فى (التذكرة) نزلت عند بابه على زيد ، جائز لأن نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل فكما يصح ضرب غلامه زيد، كذلك يصح ما ذكرناه .

(فائدة) قال ابوالحسن على بن المبارك البغدادى المعروف بابن الزاهدة رحمه الله تعالى .

اذا اسم بمعنى الوقت يبنى لأنه تضمن معنى الشرط موضعه النصب
ويعمل فيه النصب معنى جوابه وما بعده فى موضع الجريا ندب

(ضابط - ١)

قال الأندلسى الظروف التى لا تدخل عليها من حروف الجر سوى من خمسة ، عند ومع وقبل وبعد ولدى ، انتهى . قلت وقد نظمتها فقلت .

من الظروف خمسة قد خصصت بمن ولم يجرها سواها

---

(١) من ى .

عند ومع وقبل بعد ولدى شرح الامام اللورقى حواها
الاندلسى شارح (المفصل) المشهور هو الامام علم الدين اللورقى له ترجمة جيدة فى سير النبلاء للذهبى .

ضابط

قال ابن الشجرى فى (اماليه) الظروف المبنية ثلاثة اضرب،ضرب زمانى ، وضرب مكانى ، وضرب تجاذبه الزمان والمكان ، فالزمانى امس والآن ومتى وايان وقط المشددة واذ واذا المقتضية جوابا ،والمكانى لدن وحيث واين وهنا وثم واذ المستعملة (١) بمعنى ثم، والثالث قبل وبعد .

ضابط

قال السخاوى فى (شرح المفصل) اسم المكان ينقسم على ثلاثة اقسام . قسم ، لايستعمل ظرفا . وقسم ، لايستعمل الا ظرفا . وقسم ، لايلزم الظرفية .

فالأول ما كان محدودا نحو البيت والدار والبلد والحجاز والشام والعراق واليمن .

والثانى نحو عند وسوى وسواء ولدن ودون .

والثالث كالجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وامام وقدام ويمين وشمال وحذاء وذات اليمين .

باب الاستثناء

قاعدة

قال ابن يعيش اصل الاستثناء ان يكون بإلا وانما كانت هى الاصل لأنها حرف وانها تنقل الكلام من حال الى حال الحروف كما ان ما تنقل من الايجاب الى النفى ، والهمزة تنقل من الخبر الى الاستخبار ، واللام تنقل من

---

(١) الاصل ـ المستقبلة .

النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون الاهى الاصل لأنها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص ويكتفى بها من ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام الازيد ، وماعداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها لمشابهة بينهما. وقال ابن اياز إلا اصل الأدوات فى هذا الباب اوجهين .

احدها انها حرف والموضوع لافادة المعانى الحروف كالنفى والاستفهام والنداء .

والثانى انها تقع فى ابواب الاستثناء فقط وغيرها فى امكنة مخصوصة بها وتستعمل فى ابواب اخر .

قاعدة

قال ابو البقاء فى (التبيين) الاصل فى – إلا – الاستثناء وقد استعملت وصفا والاصل فى ، غير أن تكون صفة وقد استعملت فى الاستثناء ، والاصل فى سواء وسوى الظرفية وقد استعملت بمعنى غير .

(فائدة) قال ابن الدهان فى (الغرة) الاستثناء على ثلاثة اضرب استثناء بعد استثناء ، واستثناء من استثناء ، واستثناء مطلق من استثناء .

فالاستثناء بعد الاستثناء تكون الافيه بمعنى الواو كقوله تعالى (وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الاهو ويعلم ما فى البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة فى ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين) فكأنه قال الا يعلمها وهى فى كتاب مبين .

والاستثناء من الاستثناء كقوله تعالى (انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين) فتقديره – انا ارسلنا الى قوم مجرمين لئلا نبقى منهم احدا بالاهلاك الا آل لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى من الموجب فقال (الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين) فالأصل فى هذا ان الذى يقع بعد معنى النفى يكون بالا موجبا وبعد معنى الموجب يكون منفيا .

واما الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه اكثر الكلام كقولك سار القوم الا زيدا .

قاعدة

لايعمل ما قبل الافيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد ، او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل .

ضابط

قال ابن الدهان فى (الغرة) ليس فى المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه الا فى الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد ، فقد نفيت القيام عن احد واثبت القيام لزيد وهو بدل منه .

ضابط

قال ابن الدهان فى (الغرة) الذى ينصب بعد الا ينصب فى ستة مواضع .

الاول الاستثناء من الموجب لفظا ومعنى نحو ماقام القوم الازيدا .

الثانى ان يكون موجبا فى المعنى دون اللفظ نحو ما أكل احد الا الخبز الا زيدا لأن التقدير يؤدى الى الايجاب فكأنه قال كل الناس أكلوا الخبز الازيدا .

الثالث ان يكون للمستثنى منه حال موجبة نحو ماجاءنى احد الاراكبا الا زيدا ، لأنه يؤدى ايضا الى الايجاب فيكون تقديره كل الناس جاؤنى راكبين الا زيدا .

الرابع ان تكرر إلا مع اسمين مستثنيين فلا بد من نصب احدها نحو ما جاءنى احد الا زيد الاعمرا والا زيدا الاعمرو .

الخامس ان يقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ماجاءنى الازيدا احد .

السادس الاستثناء من غير الجنس نحو مافى الدار احد الاحمارا .

(فائدة) قال ابن يعيش خلا فعل لازم فى اصله لا يتعدى الا فى الاستثناء خاصة .

(فائدة) قال ابن يعيش اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فى الايجاب تعين نصبه وامتنع البدل الذى كان مختارا قبل التقدم نحو ماجاءنى الا زيدا احد، لأن البدل لا يتقدم المبدل من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذى هو مرجوح للضرورة ، ومن النحويين من يسميه احسن القبيحين ونظير هذه المسئلة صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما رجل ، لايجوز فى ـ قائم ـ الا النصب وكان قبل التقديم فيه وجهان الرفع على النعت نحو فيها رجل قائم ، والنصب على الحال الا انه ضعيف لأن نعت النكرة اجود من الحال منها فاذا قدم بطل النعت وتعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان مرجوحا مختارا . انتهى .

(فائدة) قال ابن يعيش الاستثناء من الجنس تخصيص ومن غيره استدراك .

قاعدة

قال ابن السراج فى الأصول لا ينسق على حروف الاستثناء لا تقول قام القوم ليس زيدا ولا عمرا ، ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو ، قال والنفى فى جميع العربية ينسق عليه بلا الا فى الاستثناء .

(فائدة) قال ابن اياز الا والواو التى بمعنى مع نظيرتان لأن كل واحدة منهما تعدى الفعل الذى قبلها الى الاسم الذى بعدها مع ظهور النصب فيه ألا ترى انك لو اسقطت ـ الا ـ لكان الفعل غير مقتض الاسم .

(فائدة) قال عبدالقاهر الاستثناء المنقطع مشبه بالعطف ولك عطف الشىء على ما هو من غير جنسه كقولك جاءنى رجل لا حمار ، فشبهت الا بلا ، لأن الاستثناء والنفى متقاربان فقيل ما مررت بأحد الا حمارا ، كما قيل مررت برجل لا حمار .

قاعدة

قال ابن اياز لا يعمل مابعد الا فيما قبلها فلا يجوز ماقومه زيدا الاضاربون لأن تقديم الاسم الواقع بعد الا عليها غير جائز فكذا معموله لأن من اصولهم ان المعمول يقع حيث يقع العامل اذا كان تابعا وفرعا عليه فان جاء شيء يوهم خلاف ذلك اضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور، وقيل انما امتنع ذلك فى الا حملا لها على واو مع ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك الا .

ضابط

قال ابو الحسن الابذى فى (شرح الجزولية) المنفى عندهم هو مادخلت عليه اداة النفى نحو ما قام القوم الا زيدا ، وما كان خبرا لما دخلت عليه اداة النفى نحو ما احد يقوم الا زيدا، وما كان فى موضع المفعول الثانى من باب ظننت نحو ما ظننت احد ايقوم الا زيدا، وكذلك ما دخلت عليه اداة الاستفهام واريد بها معنى النفى، وكذلك ما كان من الافعال بعد قل او مايقرب منها نحو قل رجل يقول ذاك الازيد، واقل رجل يقول ذاك الازيدوقلما يقوم الا عمر ولأن العرب تستعمل قل بمعنى النفى فاذا قلت قل رجل يقول ذاك الا زيدواقل رجل يقول ذاك الازيد فالبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ لأن المعنى مارجل يقول ذاك الا زيد ولايجوز أن يكون الا زيد بدلا من اقل المرفوع لأنه لايحل محله لأن الا لا يبتدأ بها،ولا من الضمير لأنه لايقال يقول الا زيد وكذلك لايكون بدلا من رجل فى قل رجل لأنه لا يقال قل الا زيد ولأن قل لا تعمل الا فى نكرة ولا يقع بعدها الا زيد،ولا من الضمير لأن الفعل فى موضع الصفة ولا تنتفى الصفة وايضا فلا يقال ، يقول ذاك الا زيد ، ولا يجوز اقل رجل ، يقول ذاك الا زيد ، بالخفض لأن . اقل . لايدخل على المعارف فهى كرب وانما هوبدل من رجل على الموضع لأنه فى معنى ما رجل يقول ذاك الا زيد .

قاعدة

قال الأبذى ومن اصل هذا الباب انه لا يجوز أن يستثنى بالا اسمين كما لا يعطف بلا اسمين ولا تعمل واو المفعول معه فى اسمين فاذا قلت اعطيت الناس المال الاعمرا الدينار، لم يجز، وكذلك النفى لا يجوز ما اعطيت الناس المال الا عمرا الدينار، اذا اردت الاستثناء وان اردت البدل جاز فى النفى ابدال الاسمين وصار المعنى- الاعمرا الدينار، ومن ثم منع الفارسى ان يقال ماضرب القوم الا بعضهم بعضا، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين وتصحيح المسئلة عنده ما ضرب القوم احدا الا بعضهم بعضا، وتصحيحها عند الأخفش ان يقدم بعضهم، واجاز غيرهما المسئلة من غير تغيير للفظ على ان يكون البعض المتأخر منصوبا بضرب انتصاب المفعول به لا بدل ولا مستثنى وانما هو بمنزلة- ماضرب بعضا الا بعض القوم .

باب الحال

تقسيم

الحال تنقسم باعتبارات فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين - منتقلة - وهو الغالب- وملازمة - وذلك واجب فى ثلاث، الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا- والمؤكدة- نحو (ولى مدبرا)، والتى دل عاملها على تجدد صاحبها، نحو (وخلق الانسان ضعيفا) .

وتنقسم بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها الى قسمين- مقصودة- وهو الغالب، وموطئة - وهى الجامدة الموصوفة نحو (فتمثل لها بشرا سويا) فانما ذكر- بشرا - توطئة لذكر - سويا .

وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة - مقارنة - وهو الغالب، ومقدرة- وهى المستقبلة نحو (ادخلوها خالدين) ومحكية - وهى الماضى نحو جاء زيد امس راكبا .

وتنقسم بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين، مبينة، وهو الغالب وتسمى

مؤسسة ايضا ، ومؤكدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها وهى ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو (ولى مدبرا) ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ، ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا ، ومما يشكل قولهم ، جاء زيد والشمس طالعة ، فان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هى مؤكدة فقال ابن جنى تأويلها – جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعنى فهى كالحال والنعت السببيين ، كررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه ، وقال ابن عمرون هى مؤولة بمبكرا ونحوه .

قاعدة

قال ابن يعيش كل ماجاز أن يكون حالا لايجوز أن يكون صفة للنكرة وليس كل ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالا، ألاترى ان الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب، ولايجوز أن يقع حالا .

ضابط

جميع العوامل اللفظية تعمل فى الحال الا كان واخواتها وعسى على الأصح فيهما .

قاعدة

الحال شبيهة بالظرف ، قال ابن كيسان ولذا اغنت عن الخبر فى ضربى زيدا قائما .

باب التمييز

قال ابن الطراوة الابهام الذى يفسره التميز اما فى الجنس نحو عشرون رجلا ، او البعض نحو احسن الناس وجها ، او الحال نحو احسنهم ادبا ، او السبب نحو احسنهم عبدا .

قال ابن هشام فى تذكرته فهو كالبدل فى اقسامه الثلاثة والقسمان الاخيران نظيرهما بدل الاشتمال ، ويوضح الاول ان الافراد فى موضع

الجمع فرجل فى موضع رجال فالعشرون نفس الرجال .

ضابط

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) التميز المنتصب عن تمام الكلام يجوز ان يأتى بعد كل كلام ينطوى على شيء مبهم الا فى موضعين .

احدهما ان يؤدى الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا ، اذا جعلت ـ رجلا ـ تميزا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من ابهام الفاعل وذلك ان الكلام مبنى على حذف العامل فذكره تفسيرا آخره متدافع لأن ما حذف لا يذكر ، وقد ذهب الى اجازته بعض النحويين وقد يتخرج عليه قول الراجز .

يبسط للأضياف وجها رحبا بسط ذراعين لعظم كلبا

فيكون قد نوى بالمصدر بناؤه للفعول والتقدير بسطا مثل ما بسط ذراعان ويحتمل هذا البيت غير هذا وهو ان يكون من باب القلب وهو كثير فى كلامهم .

والموضع الثانى ان يؤدى الى اخراج اللفظ عن اصل وضعه نحو قولك ادهنت زيتا لا يجوز انتصاب زيت على التمييز اذ الاصل ـ ادهنت بزيت ـ فلو نصب على التمييز لأدى الى حذف حرف الجر والتزام التنكير فى الاسم ونصبه بعد أن لم يكن كذلك وكل ذلك اخراج اللفظ عن اصل وضعه ويوقف فيما ورد من ذلك على السماع والذى ورد منه قولهم امتلأ الاناء ماء وتفقأ زيد شحما ، والدليل على ان ذلك نصب على التمييز التزام التنكير ووجوب التأخير باجماع انتهى .

باب حروف الجر

تقسيم

قال ابن الخباز حروف الجر ثلاثة اقسام .

قسم يلزم الحرفية وهو من ، وفى ، والى ، وحتى ، ورب ، واللام ،

والواو ، والتاء ، والباء .

وقسم يكون اسما وحرفا وهى ، على ، وعن ، والكاف ، ومذ ، ومنذ .

وقسم يكون فعلا وحرفا وهو حاشا ، وعدا ، وخلا ، قال ولولا ، وكى في القسم الاول ، ومع ، من القسم الثانى ، وحكى عن ابى الحسن انه قال بلى اذا جرت حرف جر ، انتهى .

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) حروف الجر تنقسم اربعة اقسام .

قسم لا يستعمل الا حرفا .

وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه .

وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا .

وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على .

قاعدة

الاصل فى الجر حرف الجر لأن المضاف مردود فى التاويل اليه ذكره ابن الخباز فى (شرح الدرة) .

ضابط

قال ابن هشام فى (تعليقه) حروف الجر عشرون حرفا ثلاثة لا تجر الا فى الاستثناء وهى ، حاشا ، وخلا ، وعدا ، وثلاثة لا تجر الا شذوذا وهى لعل ، وكى ، ومتى ، وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهى ، من ، والى ، وعن وعلى ، وفى ، والباء ، واللام ، والسبعة الباقية لا تجر الا الظاهر وهى تنقسم الى اربعة اقسام .

قسم لا يجر الا الزمان وهو مذ ، ومنذ .

وقسم لا يجر الا النكرات وهو ، رب .

وقسم لا يجر الا لفظى الجلالة ورب وهو التاء .

وقسم يجر كل ظاهر وهو الباقى .

(فائدة) الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين

ذكره ابن الخباز وغيره .

(فائدة) قال ابن الدهان فى الغرة (من) اقوى حروف الجر ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند .

قاعدة

قال اصل حروف القسم الباء ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ، ودخولها على الضمير نحو بك لأفعلن ، واستعمالها فى القسم الاستعطافى نحو بالله هل قام زيد .

(فائدة) قال ابن فلاح فى المغنى تعلق حروف الجر بالفعل يأتى لسبعة معان، تعلق المفعول به، وتعلق المفعول له بحثتك للسمن واللبن، وتعلق الظرف كأقمت بمكة، وتعلق الحال كخرج بعشيرته، وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى ذهب، وتعلق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد. لأنها نائبة عن الا والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به، وتعلق التمييز نحو (يا سيدا ما انت من سيد) .

(فائدة) فى (تذكرة) ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح (ربما) على ثلاثة اوجه احدها ان ما كافة كما قال .

فان يمس مهجور الفناء فربما اقام بـه بعد الوفود وفود

وغير كافة .

ماوى يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم

ونكرة موصوفة (ربما تكره النفوس من الامر) ويحتمل الثلاثة قوله

لقد رزئت كعب بن عوف وربما فتى لم يكن يرضى بشىء يضيمها

فتى مرفوع بما يفسره يضيمها لأن ربما صارت مختصة بالفعل كاذا وان تقديره لم يرض فتى لم يكن يرضى، اولم يكن فتى يرضى، او مفعول باضمار فعل تقديره وربما رزئت فتى لم يكن يرضى ، اومفعول برزئت المذكور ، وفى هذه الأوجه كافة، اوتجعل زائدة وفتى محله جر، اونكرة موصوفه اى، رب شىء فتى

لم يكن يرضى .

باب الاضافة

قاعدة

قال فى (البسيط) مالا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات واسماء الاشارة لا تجوز اضافته لملازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعا واما الأعلام فالقياس عدم اضافتها وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضعى عن التعريف بالقرينة الزائدة، والاشتراك الاتفاقى فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذى هو مقصود الواضع وليس الاشتراك فى الأعلام مقصودا للواضع، فان النكرات تشترك فى حقيقة واحدة والأعلام تشترك فى اللفظ دون الحقيقة وكل حقيقة تتميز بوضع غير الوضع للحقيقة الأخرى بخلاف وضع اللفظ على النكرات ولذلك كان الزيدان يدل على الاشتراك فى الاسم دون الحقيقة والرجلان يدل على الاشتراك فى الاسم والحقيقة وقد جاء ادخال اللام عليها واضافتها الحاقا للاشتراك الاتفاقى بالاشتراك الوضعى وكأنه تخيل فى تنكيرها اشتراكها فى مسمى هذا اللفظ فاذا اتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم فرد من يسمى بزيد فلهذا القدر من التنكير صح تعريفه باللام واضافته فى قوله (باعدأم العمر من اسيرها) وقوله (علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم) واجتمع اللام والاضافة فى قوله .

وقد كان منهم حاجب وابن مامة　　ابو جندل والزيد زيد المعارك

قال والاضافة فى الاعلام اكثر من تعريف اللام وانما كثرت ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين .

احدهما التأنيس بكثرة الأعلام المساة بالمضاف والمضاف اليه كعبد الله وعبد الرحمن والكنى فلم تكن الاضافة والعلم متنافيين .

والثانى انه قد عهد من الاضافة عدم التعريف بها فى المنفصلة فلم تستنكر كاستنكار دخول اللام التى لايكون ماتدخل عليه نكرة وان وجد ، كأرسلها

العراك، واد خلوا الأول فالأول ،فهو تليل بالنسبة الى الاضافة اللفظية التى لاتفيد التعريف .

قاعدة

قال ابن يعيش اذا اضفت العلم سلبته تعريف العلمية وكسوته بعد تعريفا اضافيا وجرى مجرى اخيك وغلامك فى تعريفها بالاضافة كقوله (علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم) قال واذا اضيف العلم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب مافيه من تعريف العلمية كما اذا اضيف الى غير اللقب وصار التعريف بالاضافة .

قاعدة

قال ابن السراج فى (الاصول) الاصل والقياس ان لا يضاف اسم الى فعل ولافعل الى اسم ولكن العرب اتسعت فى بعض ذلك فخصت اسماء الزمان بالاضافة الى الأفعال لأن الزمان مضارع للفعل لأن الفعل له بنى وصارت اضافة الزمان اليه كاضافته الى مصدره لمافيه من الدلالة عليها.

ضابط

الاسماء فى الاضافة اقسام .

الاول ما يلزم الاضافة فلايكاد يستعمل مفردا وذلك ظروف وغير ظروف ، فمن الظروف الجهات الست وهى فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء وحدة وعند ولدن ولدا وبين ووسط وسوى ومع ودون واذ واذا وحيث ؛ومن غير الظروف مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدا وقاب وقيس واى وبعض وكل وكلا وكلتا وذوومؤنثه ومثناه ومجموعه واولو واولات وقد وقط وحسب ، ذكر ذلك كله فى (المفصل) .

والثانى مالا يضاف اصلا كمذ ومنذ اذا وليهما مرفوع اوفعل

والمضمرات واسماء الاشارة والموصولات سوى اى، واسماء الافعال وكم وكأين.

الثالث ما يضاف ويفرد وهو غالب الاسماء .

قاعدة

الاضافة تصح بادنى ملابسة نحو قولك لقيته فى طريقى اضفت الطريق اليك بمجرد مرورك فيه ومثله قول احدحاملى الخشبة خذ طرفك اضاف الطرف اليه بملابسته اياه فى حال الحمل وقول الشاعر .

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها فى اقرائب

اضاف الكوكب اليها لجدها فى عملها عند طلوعه ذكر ذلك فى (المفصل) وشروحه .

ضابط

قال ابن النحاس فى (التعليقة) ليس فى ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لما ابهمت لو قوعها على كل جهة احتاجت فى زوال ابهامها الى اضافتها بالجملة كاذ واذا فى الزمان .

ضابط

قال ابن هشام فى (المغنى) الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة .

احدها التعريف كغلام زيد .

الثانى التخصيص كغلام رجل .

الثالث التخفيف كضارب زيد .

الرابع ازالة القبح او التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى .

الخامس تذكير المؤنث نحو (ان رحمة الله قريب) .

السادس تأنيث المذكر نحو قطعت بعض اصابعه .

السابع الظرفية نحو (تؤتى أكلها كل حين) .

الثامن المصدرية نحو (اى منقلب ينقلبون) .

التاسع وجوب الصدر نحو غلام من عندك، وصبيحة اى يوم سفرك

العاشر البناء فى المبهم نحو غير ومثل ودون والزمن المبهم المضاف الى اذ أو فعل مبنى . وهذا الفصل أخذه ابن هشام من كتاب (نظم الفرائد وحصر الشرائد) للمهابى وقال المهلبى فى نظم ذلك .

خصال فى الاضافة يكتسيها الـمضاف من المضاف اليه عشر
بناء ثم تذكير وظرف ومعنى الجنس والتأنيث تقرو(١)
وتعريف وتنكير وشرط والاستفهام والحدث المقر

وذكر فى الشرح انه اراد بالاستفهام مسئلة غلام من عندك ، وبالحدث المصدرية ، وبالجنس قولك اى رجل يا تينى فله درهم ، وبالشرط غلام من تضرب اضرب ، وبالتنكير قولك هذا زيد رجل وهذا زيد الفقيه لا زيد الامير لأنك لم تضفه حتى سلبته التعريف فى النية للاشتراك العارض فى التسمية وهذه الثلاثة لم يذكرها ابن هشام وذكر بدلها التخصيص والتخفيف وازالة القبح والتجوز ولم يذكر المهابى هذه الثلاثة ومسئلة اكتساب التنكير من الاضافة فى غاية الحسن وهى سلب تعريف العلمية وقد تقدم تحقيق ذلك فى اول الباب وقلت انا .

ويكتسب المضاف فخذ امورا احلتها الاضافة فوق عشر
فتعريف وتخصيص بناء وتخفيف كضارب عبد عمرو
وترك القبح والتجويز شرط والاستفهام فانتسبا لصدر
وتذكير وتأنيث وظرف وسلب للعارف شبه نكر
ومعنى الجنس والحدث المعرى فخذ نظما يحاكى عقد در

وقال ابن هشام فى (تذكرته) فى اكتساب التأنيث قد بسط الناس هذا فقالوا انه منحصر فى اربعة اقسام .

---

(١) كذا

قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث فى المعنى وتلفظ بالثانى وانت تريده نحو قطعت بعض اصابعه و(اذا بعض السنين تعرقتنا) و(يلتقطه بعض السيارة)

وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثانى وانت تريده الا انه ليس مؤنثا وذلك نحو شرقت صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لأن صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الاصابع فانه يكون اصابع.

وقسم تلفظ بالثانى وانت تريده إلا انه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت اهل اليمامة.

والقسم الرابع زاده الفارسى وهو أن يكون المضاف كلا للؤنث كقوله.

ولهت عليه كل معصفة هوجاء ليس للبها زبن (١)

فأنث كلا لأنه المعصفات.

(فائدة) قال بعضهم.

ثلاثة تسقط هاء اتها مضافة عند جميع النحاه

منها اذا قيل ابو عذرها وليت شعرى وإقام الصلاه

باب المصدر

قال ابن هشام فى (تذكرته) المصدر الصريح يقع فى موضع الفاعل نحو (ماءكم غورا) والمفعول به نحو (هذا خلق الله) والمصدر المؤول كذلك فى موضع الفاعل نحو عسى زيد أن يقوم والمفعول نحو (ما كان هذا القرآن ان يفترى)

(فائدة) قال ابن هشام فى (تذكرته) قال الجرجانى اقوى اعمال المصدر منونا لأنه نكرة كالفعل، ثم مضافا لأن اضافته فى نية الانفصال فهو نكرة ايضا، ودونهما ما فيه أل.

باب اسم الفاعل

قاعدة

قال ابن السراج (فى الاصول) كل ما كان يجمع بغير الواو والنون

---

(١) كذا ولم ينقطه فى ى

نحو حسن وحسان فان الاجود فيه ان تقول مررت برجل حسان قومه من قبل ان هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع ألاترى انه يعرب كاعراب الواحد المفرد وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلقين فان الاجود فيه ان تجعله بمنزلة الفعل المقدم فتقول مررت برجل منطلق قومه .

باب التعجب

قول البصريين فى احسن بزيد يلزم منه شذوذ من اوجه .

احدها استعمال افعل للصيرورة قياسا وليس بقياس وانما قلنا ذلك لأن عندهم ان افعل اصله افعل بمعنى صار كذا .

الثانى وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الامر بغير لام .

الثالث جعلهم الامر بمعنى الخبر .

الرابع حذف الفاعل فى (أسمع بهم وأبصر) نقله من تعاليق ابن هشام .

باب افعل التفضيل

قاعدة

قال ابن السراج فى (الاصول) كل ما قلت فيه ما افعله قلت فيه افعل به وهذا افعل من هذا وما لم تقل فيه ما افعله لم تقل فيه هذا افعل من هذا ولا افعل به .

ضابط

قال ابن هشام فى (تذكرته) قولهم ان افعل التفضيل يستعمل مضافا وبال وبمن يستثنى من استعماله بال خير وشر فانى لم ارهما استعملا بال للتفضيل .

باب اسماء الافعال

قال ابن هشام فى (تذكرته) اعلم ان هاوما وهاؤم نادر فى العربية لانظير له ألا ترى ان غيره من صه ومه لايظهر فيه الضمير البتة وهو مع ندوره غير شاذ فى الاستعمال ففى التنزيل (هاؤم اقرءوا كتابيه) .

باب النعت

ضابط

قال فى (البسيط) جملة ما يوصف به ثمانية اشياء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، وهذه الثلاثة هى الاصل فى الصفات (لأنها التى تدخل فى حد الصفة –١) لانها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك لأن الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين فى الاسم وانما يحصل الفرق بالمعانى القائمة بالذوات والمعانى هى المصادر وهذه الثلاثة هى المشتقة من المصادر فهى التى توجد المعانى فيها .

والرابع المنسوب كمكى وكوفى وهو فى معنى اسم المفعول .

والخامس الوصف بذى التى بمعنى صاحب .

والسادس الوصف بالمصدر كرجل عدل وهو سماعى .

والسابع ما ورد من المسموع غيره كررت برجل ايّ رجل .

والثامن الوصف بالجملة .

ضابط

قال فى (البسيط) الاسماء فى الوصف على اربعة اقسام ما يوصف ويوصف به ، وهو اسم الاشارة والمعرف بأل والمضاف الى واحد من المعارف اذا كان متصفا بالحدث ، وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثوانى الكنى واللهم عند سيبويه وما اوغل من الاسم فى شبه الحرف كاين وكم وكيف والمضمرات وما احسن قول الشاعر .

اضمرت فى القلب هوى شادن ... مشتغل بالنحو لاينصف
وصفت ما اضمرت يوما له ... فقال لى المضمر لا يوصف

وما يوصف ولايوصف به ، وهو الاعلام ، ومايوصف به ولا يوصف وهو الجمل .

---

(١) من – ى .

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) الاسماء تنقسم اربعة اقسام .

قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر وكل اسم متوغل فى البناء وهو ماليس بمعرب فى الاصل ماعدا الاسماء الموصولة واسماء الاشارة .

وقسم ينعت به ولا ينعت وهو مالا يستعمل من الاسماء تابعا نحو بسن وليطان ونائع من قولهم حسن بسن وشيطان ليطان وجائع نائع وهى محفوظة لا يقاس عليها .

وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وما كان من الاسماء ليس بمشتق ولا فى حكمه نحو ثوب وحائط وما اشبه ذلك .

وقسم ينعت وينعت به وهو ما بقى من الاسماء .

وقال ابن هشام فى (تذكرته) المعارف اقسام .

قسم لا ينعت بشىء وهو المضمر .

وقسم ينعت بشىء واحد وهو اسم الاشارة خاصة ينعت بما فيه ال خاصة .

وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه أل او بمضاف الى ما فيه ال

وقسم ينعت بثلاثة اشياء وهو شيئان احدهما العلم ينعت بما فيه ال وبمضاف وبالاشارة، والثانى المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وبالاشارة.

تقسيم

قال فى (البسيط) تبعية الصفة لموصوفها فى الاعراب ثلاثة اقسام ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب ليس له موضع من الاعراب يخالف لفظه، وما يتبع الموصوف على محله لا غير وهو جميع المبنيات التى اوغلت فى شبه الحرف كالاشارة وامس والمركب من الاعداد ومالا ينصرف فى الجر . وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محله وهو اربعة انواع اسم لا، والمنادى، وما اضيف اليه المصدر . واسم الفاعل .

باب التوكيد

قال ابن النحاس فى (التعليقة) قاعدة الضمير اذا اكد بضمير كان الضمير الثانى المؤكد من ضمائر الرفع لاغير سواء كان الضمير الاول المؤكد مرفوعا او منصوبا او مجرورا نحو قمت انا ورأيتك انت ومررت به هو.

(فائدة) قال ابن هشام فى (تذكرته) لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظى وذلك قولك احذر الاسد لا يجوز لك فى هذا الكلام ان تكرر الاسم المحذر منه لئلا يجتمع البدل والمبدل منه لأنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل .

(فائدة) قال الاندلسى التاكيد اللفظى اوسع مجالا من التاكيد المعنوى لأنه يدخل فى المفردات الثلاث وفى الجمل ولا يتقيد بمظهر اومضمر معرفة او نكرة بل يجوز مطلقا الاان السماع فى بعضها اكثر فلا يكاد يسمع او ينقل ان ان زيدا قائم وانما اكثر ما يأتى فى تكرير الاسم اوالجملة .

ضابط

قال ابن الدهان فى (الغرة) الاسم ينقسم الى ثلاثة اقسام .

قسم يوصف ويؤكد كزيد والرجل .

وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل .

وقسم يؤكد ولا يوصف كالمضمر .

قاعدة

قال ابن هشام فى (تذكرته) اذا اجتمعت الفاظ التوكيد بدأت بالنفس فالعين فكل فاجمع فاكتع فابصع فابتع وانت مخير بين ابتع وابصع فأيهما شئت قدمته فان حذفت النفس أتيت بما بعدها مرتبا اوالعين فكذلك اوكلا فكذلك اواجمع لم تأت باكتع وما بعده لأن ذلك تاكيد لأجمع فلا يؤتى به دونها ذكره ابن عصفور فى (شرح الجمل) .

باب العطف

اقسام العطف ثلاثة

احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلايجوز فى نحو ما جاءنى من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لأن من الزائدة لا تعمل فى المعارف، وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لأن فى العطف على اللفظ اعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدأ .

الثانى العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله ثلاثة شروط .

احدها امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لأنه لا يجوز مررت عمرا .

الثانى ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا الضارب زيد واخيه لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل .

الثالث وجود المحرز اى الطالب لذلك المحل فلا يجوز أن زيدا وعمرو قائمان لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان .

الثالث العطف على التوهم نحو ليس(١) زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء فى الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك .

قاعدة

الواو اصل حروف العطف ولهذا انفردت عن سائر حروف العطف باحكام .

---

(١) الاصل « ان »

احدها احتمال معطوفها للمعية والتقدم والتأخر.

الثانى اقترانها بإما نحو (إما شاكرا وإما كفورا).

الثالث اقترانها بلا أن سبقت بنفى ولم يقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد أن الفعل منفى عنهما فى حالة الاجتماع والافتراق، واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو.

الرابع اقترانها بلكن نحو (ولكن رسول الله).

الخامس عطف المفرد السببى على الاجنبى عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قام زيد واخوه.

السادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون.

السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو (على ربعين مسلوب وبال لى).

الثامن عطف ما حقه التثنية او الجمع نحو (فقد ان مثل محمد ومحمد).

التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو.

العاشر والحادى عشر عطف العام على الخاص وبالعكس نحو (رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات) (وملائكته وجبريل وميكال) ويشاركها فى هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام.

الثانى عشر عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر يجمعهما معنى واحد نحو (وزججن الحواجب والعيونا) اى وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين.

الثالث عشر عطف الشىء على مرادفه نحو (والفى قولها كذبا ومينا)

الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله (عليك ورحمة الله السلام).

الخامس عشر عطف المخفوض على الجوار نحو (وامسحوا برءوسكم وارجلكم)

السادس عشر ذكر ابو على الفارسى ان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف نقله عنه ابن جنى فى (سر الصناعة) وفى (تذكرة) ابن الصائغ عن (شرح الجمل) للأعلم اصل حروف العطف الواو ولأن الواو لا تدل على اكثر من الجمع والاشتراك واما غيرها فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد كالترتيب والمهلة والشك والاضراب والاستدراك والنفى فصارت الواو بمنزلة الشىء المفرد وباقى الحروف بمنزلة المركب والمفرد اصل المركب .

ضابط

قال ابن هشام فى (تذكرته) من حروف العطف ما لا يعطف الا بعد شىء خاص وهو ام بعد همزة الاستفهام .

ومنها ما لا يعطف الا بعد شيئين وهو لكن بعد النفى والنهى خاصة .

ومنها ما لا يعطف الا بعد ثلاثة وهو لا بعد النداء والامر والايجاب .

ومنها ما لا يعطف الا بعد اربعة وهو بل بعد النفى والنهى والاثبات والامر .

ضابط

قال ابن الخباز حروف العطف اربعة اقسام .

قسم يشرك بين الاول والثانى فى الاعراب والحكم وهو الواو والفاء وثم وحتى .

وقسم يجعل الحكم للاول فقط وهو « لا » .

وقسم يجعل الحكم للثانى فقط وهو بل ولكن .

وقسم يجعل الحكم لأحدهما لا بعينه وهو اما ، واو ، وام .

ضابط

قال ابن هشام فى (تذكرته) ليس فى التوابع ما يتقدم على متبوعه الا المعطوف بالواو ولأنها لا ترتب .

(فائدة) قال الابذى فى (شرح الجزولية) لايجوز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو ويجوز فيما عدا ذلك . قال ابن الصائغ فى (تذكرته) واورد شيخنا شهاب الدين عبداللطيف على ذلك قوله تعالى (ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم واياكم) وقوله تعالى (يخرجون الرسول واياكم) قال ابن الصائغ وعندى انه ينبغى ان ينظر فى علة منع ذلك حتى يتلخص هل هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت اليه اوليس بداخل فيدور الحكم مع العلة والذى يظهر من التعليل ان الواو لما كانت لمطلق الجمع فكان المعطوف مباشر بالعمل ولا يجوز العمل فى الضمير وهو منفصل مع امكان اتصاله اما فى غير الواو فليس الامر معها كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو وقوله تعالى (وانا واياكم لعلى هدى) فنجىء الى الآيتين فنجد المكانين مكانى ثم لأن المقصود فى الآية الاولى ترتيبهما على الزمان الوجودى مع ارادة كون المخاطب له اسوة بمن مضى وكذلك الآية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو اشنع فى الرد على فاعل ذلك واذا تلخص ذلك لم يكن فيهما رد على الابذى ويحمل المنع على ما اذا لم يقصد بتقديم احد المتعاطفين معنى ما وهذا تاويل حسن الكلامه موافق للصناعة وقواعدها . انتهى .

(فائدة) فى اقسام الواوات قال بعضهم .

و ممتحن يوما ليهضمنى هضما	عن الواو كم قسم نظمت له نظما
فقسمتها عشر ون ضربا تتابعت	فدونكها انى لأرسمها رسما
فأصل واضمار وجمع وزائد	وعطف وواو الرفع فى الستة الاسما
ورب ومع قد نابت الواو عنهما	وواوك فى الايمان فاستمع العلما

وواوك للا طلاق والواو الحقت ووا و بمعنى اوفد ونك والحزما
ووا وا تت بعد الضمير لغا ئب وواوك فى الجمع الذى يورث السقما
ووا والهجا والحال واسم لماله وساسان من دون الجمال به يسمى
ووا وك فى تكسير دار وواو اذ ووا وا بتداء ثم عدى بها ثما

باب عطف البيان

قال الأعلم (فى شرح الجمل) هذا الباب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون .

قاعده

قال الاعلم عطف البيان لايكون الا بعد مشترك .

باب البدل

قال فى (البسيط) تنحصر مسائل البدل فى اثنين وثلاثين مسئلة وذلك لأن البدل اربعة وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير اربعة وباعتبار الاظهار والاضمار اربعة وثمانية فى اربعة باثنين وثلاثين(١) وامثلتها مجملة جاءنى زيدا خوك ، ضربت زيدا رأسه ، اعجبنى زيدعلمه ، رأيت زيدا الحمار . جاءنى رجل غلام لك ، ضربت رجلا يداله ، اعجبنى رجل علم له ،ضربت رجلا حمارا . كرهت زيدا غلا مالك ، ضربت زيدا يداله ، اعجبنى زيد علم له ، رأيت زيد احمارا . جاءنى رجل اخوك ، ضربت رجلا راسه ،اعجبنى رجل علمه ، رأيت رجلا الحمار ، قام زيدا خوك ، زيد ضربته اياه ،ضربت زيدا اياه ضربته زيدا . اعجبنى زيد رأسه ، يد زيد قطعته ايـا ها ، الرغيف أكلته ثلثه ثلث الرغيف أكلت الرغيف اياه . اعجبنى زيد علمه ، جهل الزيدين كرهتها اياه ، زيد كرهته جهله ، جهل زيد كرهت زيدا اياه اعجبنى زيد الحمار

---

(١) كذا قال وقضية كلامه ان تكون الصور (٦٤) وهو خطأ ايضا والصواب ان الصور (٣٦) اذ النكرة لا تكون الاظاهرا والامثلة الآتية غير مستوعبة للصور وفيها مع ذلك تكرار فتدبر — ح

زيدا الحمار كرهته اياه ، كرهت زيدا اياه ، زيد كرهته حماره . ثلث الرغيف أكلت الرغيف اياه ، جهل زيد كرهت زيدا اياه ، الحمار كرهت زيدا اياه .

(فائدة) قال الاعلم فى (شرح الجمل) الدليل على ان البدل على نية تكرار العامل ثلاثة ادلة ، شرعى ، ولغوى ، وقياسى ، فالشرعى قوله تعالى (اتبعوا المرسلين اتبعوا) الآية (وقال الملأ الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم) واللغوى قول الشاعر .

اذا ما مات ميت من تميم فسرك ان يعيش فجىء بزاد
بخبز أو بتمر أو بسمن او الشىء الملفف فى البجاد

والقياسى يا اخانا زيدا لوكان فى غير نية النداء لقال يا اخانا زيدا .

(فائدة) قال ابن الصائغ فى (تذكرته) نقلت من خط ابن الرماح لايخلو البدل ان يكون توكيدا اوبيانا او استدراكا فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا وبيانا والغلط والبداء والنسيان لا يكون الا استدراكا فالتوكيد (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) (ولله على الناس حج البيت من استطاع) والبيان اعجبتنى الجارية وجهها اوعقلها .

باب النداء

قاعدة

قال فى (المفصل) لاينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده لأنهما لا يفارقانه .

قاعدة

اصل حروف النداء (يا) ولهذا كانت اكثر احرفه استعمالا ولا يقدر عند الحذف سواها ولا ينادى اسم الله عزوجل واسم المستغاث وايها وايتها الابها ولا المندوب الا بها اوبوا ، وفى (شرح الفصول) لابن اياز قال النحاة (يا) ام الباب ولها خمسة اوجه من التصرف .

اولها نداء القريب والبعيدبها .

وثانيها وقوعها فى باب الاستغاثة. دون غيرها، وثالثها وقوعها فى باب الندبة، ورابعها دخولها على اى وخامسها ان القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها .

(فائدة) قال الجزولى اذا رفعت الاول من نحو يا زيد عمر وفتنصب الثانى من اربعة اوجه وزاد بعضهم خامسا وهى البدل وعطف البيان والنعت على تأويل الاشتقاق والنداء المستأنف واضمار اعنى واضعفها النعت وهو الذى اسقطه لأن العلم لاينعت به، فاذا نصبت الاول فتنصبه من وجه واحد على انه منادى مضاف على تأويلين اما الى محذوف دل عليه ما اضيف اليه الثانى وتنصب الثانى على ما كنت تنصبه مع الرفع من الاوجه الخمسة والتأويل الثانى أن يكون مضافا الى مابعد الثانى ويكون الثانى توكيد الاول مقحما بينه وبين ما اضيف اليه .

ضابط

قال ابن الدهان فى (الغرة) الاسماء على ضربين ، ضرب ينادى ، وضرب لا ينادى ، فالذى ينادى على ثلاثة مراتب ، مرتبة لابدمن وجوديا معها نحو النكرة واسماء الاشارة عندنا، ومرتبة لابدمن حذف يا معها وهو اللهم واى فى قولك اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ، وضرب يجوز فيه الامران .

(فائدة) قال ابن هشام فى (تذكرته) لا يجوز عندى نداء اسم الله تعالى الابيا .

ضابط

فى (تذكرة) ابن هشام - تابع المنادى المبنى على خمسة اقسام .

قسم يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذى ليس بأل .

وقسم يجب اتباعه على اللفظ وهو أى .

وقسم على تقديرين يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل وهو اسم

الاشارة .

وقسم يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه على المحل مطلقا وهو النعت والتوكيد وعطف البيان المفردة مطلقا والنسق المفرد الذى بأل .

وقسم يحكم له بحكم المنادى المستقل وهو البدل والنسق الذى بغير أل .

ضابط

قال ابن فلاح فى (المغنى) يجوز حذف حرف النداء مع كل منادى الا فى خمسة مواضع النكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم الاشارة عند البصريين والمستغاث والمندوب، انتهى . وزاد ابن مالك المضمر .

وفى (تذكرة) ابن الصائغ حذف حرف النداء من الاسم الاعظم نص على منعه ابن معط فى (درته) وعلل منع ذلك فى (الدرة) ايضا بالاشتباه وقرره ابن الخباز بأنه بعد حذف حرف النداء يشتبه المنادى بغير المنادى ، واعترض عليه بانك تقول الله اغفرلى فلا يقع فيه اشتباه ولبس .

قال ابن الصائغ ولابن معط ان يقول لما وقع اللبس فى بعض المواضع طرد الباب لئلا يختلف الحكم، انتهى .

قال والعلة فى ذلك انهم لما حذفوا يا عوضوا الميم فكرهوا ان يقولوا الله بالحذف لما فيه من حذف العوض والمعوض .

قال ابن الصائغ يعنى تعويضهم من حرف النداء دلنا على انهم قصدوا ان لا يحذفوا الحرف بالكلية وقد قال ابن النحاس فى (صناعة الكتاب) ما نصه جواز ذلك فانه قال فى قولك سبحان الله العظيم انه لايجوز الجر على البدل من الكاف ويجوز النصب على القطع والرفع على تقدير يا الله . انتهى .

قاعدة

قال ابن النحاس فى (التعليقة) اصل حذف حرف النداء فى نداء الاعلام ثم كل ما اشبه العلم فى كونه لايجوز أن يكون وصفا لاى وليس مستغاثا به ولا مندوبا يجوز حذف حرف النداء معه .

باب الندبة

قال ابن يعيش الندبة نوع من النداء فكل مندوب منادى وليس كل منادى مندوبا اذليس كل ماينادى يجوز ندبته لأنه يجوز أن ينادى المنكور والمبهم ولايجوز ذلك فى الندبة .

وقال الأبذى فى (شرح الجزولية) المندوب يشرك المنادى فى احكام وينفرد بالحاق الف الندبة .

باب الترخيم

قال المهلبى

ان اسماء توالت عشرة لم ترخم عنداهل الخبره
مبهم ثمت نعت بعده والمضاف ان معا والنكره
ثم شبه لمضاف خالص والثلاثى ومندوب الترة
يحتذيه مستغاث راحم واذا كانت جميعا مضمره

(فائدة) قال ابن فلاح فى (المغنى) قالوا اكثر مارخمت العرب ثلاثة اشياء وهى حارث ومالك وعامر .

باب الاختصاص

قال ابن يعيش قد اجرت العرب اشياء اختصوها على طريقة النداء لاشتراكهما فى الاختصاص فاستعير لفظ احدهما للآخر من حيث شاركه فى الاختصاص كما اجروا التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودة فى الاستفهام وذلك قولك أزيد عندك ام عمرو ، وأزيدا فضل ام خالد فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول ما ابالى اقمت ام قعدت وسواء على اقمت ام قعدت فانت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما فى التسوية لأن معنى قولك لا ابالى أفعلت ام لم تفعل اى هما مستويان فى علمى فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما فى معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص

بلفظ النداء لاشتراكهما فى معنى الاختصاص وان لم يكن منادى. انتهى .

قاعدة

قال ابن فلاح فى (المغنى) قال ابوعمرو إن العرب انما نصبت فى الاختصاص اربعة اشياء وهى معشر وآل واهل وبنو . ولا شك ان العرب قد نصبت فى (الاختصاص) غيرها وعبارة ابن النحاس فى (التعليقة) اكثر الاسماء دخولا فى هذا الباب هذه الاربعة .

باب العدد

قال فى (البسيط) ادخال التاء فى عدد المذكر وتركها فى عدد المؤنث للفرق وعدم الالباس قال وهذا من غريب لغتهم لأن التاء علامة التانيث وقد جعلت هنا علما للتذكير ، قال وهذا الذى قصد الحريرى بقوله الموطن الذى يلبس فيه الذكران براقع النسوان ، وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال . قال ونظيره انهم خصوا جمع فعال فى المؤنث بافعل كذراع واذرع وفى المذكر بافعلة كعماد واعمدة كالحاقهم علامة التأنيث فى عدد المذكر وحذفها من عدد المؤنث . ومما وجهوا به مسئلة العدد ان العدد قبل تعليقه على معدود مؤنث بالتاء لأنه جماعة والمعدود نوعان مذكر ومؤنث فسبق المذكر لأنه الاصل الى العلامة فأخذها ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة، ومسئلة الجمع انهم قصدوا ان يصير مع جمع المذكر تأنيث لفظى ومع جمع المؤنث تانيث معنوى فيعتدل لأن لمقابلة الجمع بالجمع والتانيث بالتأنيث .

(فائدة) قال ابن الخباز الاثنان هجر جانبه فى موضعين .

الاول ان كسور الاعداد من الثلاثة الى العشرة بنوا منها صيغ الجمع من ثلاثين الى تسعين ولم يقولوا من الاثنين ثنيين .

والثانى ان من الثلاثة الى العشرة اشتقت من الفاظها الكسور فقيل ثلث وربع الى العشر ولم يقل فى الاثنين ثنى بل نصف نقله ابن هشام فى (تذكرته) .

(فائدة) فى (تذكرة ابن الصائغ) اثنا عشر كلمتان من وجه ولذلك وقع الاعراب حشوا وكلمة من وجه اى مجموعها دال على شىء واحد وهو هذه الكمية .

(فائدة) وفيها ايضا العدد معلوم المقدار مجهول الصورة ولذلك جرى مجرى المبهم .

ضابط

قال ابن هشام فى (تذكرته) «ال» فى العدد على ثلاثة اقسام ، تارة تدخل على الاول ولا يجوز غير ذلك وهو العدد المركب نحو الثالث عشر ، وتارة على الثانى ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسمائة الالف ، وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو (اذا الخمس والخمسين(١) جاوزت فارتقب)

باب الاخبار بالذى والالف واللام

ضابط

قال ابو حيان – من النحويين من عد ما لا يصح ان يخبر عنه .

ومنهم من شرط فى ما يصح الاخبار عنه شروطا فالذى عد قال الذى لا يصح الاخبار عنه الفعل والحرف والجملة والحال والتمييز والظرف غير المتمكن والعامل دون معموله والمضاف دون المضاف اليه والموصوف دون صفته والموصول دون صلته واسم الشرط دون شرطه والصفة والبدل وعطف البيان والتاكيد وضمير الشان والعائد اذا لم يكن غيره والمسند اليه افعل غير الخبرى ومفعوله والمضاف الى المائة والمجرور برب وبله وايما رجل وكيف وكم وكأين والمصدر الواقع موقع الحال وفاعل نعم وبئس وفاعل فعل التعجب وما التعجب والمجرور بكاف التشبيه وبحتى وبمذ ومنذ واسم الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر اللواتى تعمل عمل الفعل والمجرور بكل المضاف الى مفرد واقل رجل وشبهه واسم لا وخبرها والاسم الذى ليس تحته معنى والمصدر والظرف اللازمان للنصب والاسم الذى اظهاره ثان عن اضماره والاسم الذى

(١) الاصل «والخمسون»

لافائدة فى الاخبارعنه والاسم المختص بالنفى والمجرور فى نحو كل شاة وسخلتها ولا عسى سخلتها (١) ولا المعطوف(٢) فى باب رب على مجرورها ولو كان مضافا للضمير نحو رب رجل واخيه .

والذى شرط شروطا – قال الاستاذ ابو الحسين بن ابى الربيع هى اثناعشر شرطا ، ان لا يكون تضمن حرف صدر ، وان يكون اسمامتصرفالامن المستعمل فى النفى العام ، وان يكون مما يصح تعريفه لا مما دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات ، وان يكون فى جملة خبرية ،ولا يكون صفة . ولا بدلا ، ولا عطف بيان ، وان لا يضمر على ان يفسره ما بعده ، وان لا يكون ضميرا رابطا ، ولا مضافا الى اسم رابط ، وان لا يكون من ضمير الجملة ، ولا مصدرا خبره محذوف قد سدت الحال مسده. انتهى.

قال وفيه تداخل وينحصر فى شرطين . احدهما ان يكون الاسم يصح مكانه مضمر والثانى ان يكون يصح جعله خبر الموصول .

ضابط

قال ابو حيان حصر بعضهم ما يجوز الاخبار عنه فقال يجوز فى فاعل الفعل اللازم الخبرى وفى متعلق المتعدى بجميع ضروبه من متعد الى اثنين وثلاثة والمفعول الذى لم يسم فاعله وفى باب كان وان وما والمصدر والظرف المتمكنين والمضاف اليه وفى البدل والعطف والمبتدأ والخبر والمضمر وحادى عشر وبابه وفى باب الاعمال والمصدر النائب والعامل والمعمول من الاسماء واشياء مركبة من المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والاستفهام .

ضابط

زعم ابو على وغيره ان كل ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالذى وقال ابو حيان الذى اعم فى باب الاخبار لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية وال لا تدخل الاعلى الجملة المصدرة بفعل متصرف مثبت قال وذكر الأخفش موضعا يصلح

(١) كذا وفى ى» ولاعن سخلتها (٢) كذا .

لأل ولا يصلح للذى قال تقول - مررت بالقائم ابواه لا القاعدين ، ولو قلت - مررت بالتى قعد ابواها لا التى قاما ، لم يصح فاذا اخبرت عن زيد فى قولك قامت جارتا زيد لا قعدتا ، قلت القائم جارتا لا القاعدتان زيد ، ولو قلت الذى قامت جارتاه لا التى قعدتا زيد ، لم يجز لأنه لا ضمير يعود على الذى من الجملة المعطوفة فقد صار لكل من الذى ومن ال عموم تصرف ودخول مالم يدخل فى الآخر لكن ما اختصت به الذى اكثر . وذكر الأخفش ايضا انه قد يخبر بأل لا بالذى فى قولك المضروب الوجه زيد ، ولا يجوز الذى ضرب الوجه زيد ، وقال ابن السراج فى المسئلة الأولى ، مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين ، انه شاذ خارج عن القياس .

قال وهو قول المازنى وكل من يرتضى قوله وقد كان ينبغى ان لا يجوز قولك المضروب الوجه زيد قال ولكنه حكى عن العرب وكثر من كلامهم حتى صار قياسا فيما هو مثله فلهذا لا يقاس عليه الفعل ، قال الاستاذ ابو الحسن ابن الصائغ فهذا شىء يحدث مع ال ولم يكن كلام قبل ال فيه اسم يجوز الاخبار عنه بأل ولا يجوز بالذى قال فلا يرد هذا على ابى على وغيره ممن زعم ان كل ما يخبر عنه بأل تخبر عنه بالذى ولكن اذا نظرت لما وقعت فيه أل ولا يقع فى موضعها الذى كان كذلك ، انتهى .

باب التنوين

قال ابن الخباز فى (شرح الدرة) التنوين حرف ذو مخرج وهو نون ساكنة وجماعة من الجهال بالعربية لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى لأنهم لا يجدون له صورة فى الخط وانما سمى تنوينا لأنه حادث بفعل المتكلم والتفعيل من أبنية الأحداث . وفى (البسيط) التنوين زيادة على الكلمة كما ان النفل زيادة على الفرض .

ضابط

قال ابو الحسين ابن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) متى اطلق التنوين

فانما يراد به تنوين الصرف واذا اريد غيره من التنوينات قيد فقيل تنوين التنكير، تنوين المقابلة، تنوين العوض، وكذلك الألف واللام متى اطلقتا انما يراد التى للتعريف واذا اريد غيرها قيد بالموصولة او الزائدة .

ضابط

قال ابن الخباز فى (شرح الجزولية) اقسام التنوين عشرة، تنوين التمكين ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض ، وتنوين الترنم ، والتنوين الغالى ، وتنوين المنادى عند الاضطرار ، وتنوين مالا ينصرف عند الاضطرار ، والتنوين الشاذ كقول بعضهم « هؤلاء قومك » حكاه ابو زيد وفائدته تكثير اللفظ كما قيل فى الف قبعثرى، وتنوين الحكاية ، مثل ان تسمى رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكى اللفظ المسمى به وقال بعضهم نظما .

اقسام تنوينهم عشر عليك بها فان تحصيلها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد رنم اواحك اضطرر غال وماهمزا

ضابط

قال ابن هشام وغيره يلزم حذف التنوين فى مواضع لدخول ال ، وللاضافة ولمانع الصرف وللوقف فى غير النصب والاتصال بالضمير نحو ضاربك ، ممن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من ابن او ابنة مضافا الى علم ولدخول لا وللنداء ، وقال المهلبى .

ثمانيـة تنوينها دمت تحذف مع اللام تعريفا وما ليس يصرف
وما قد بنى منه المنادى واسم لا وفى الوقف رفعا ثم خفضا يخفف
ومن كل موصوف بابن مجاورا فريدا به التذكير والكبر يعرف
قد اكتنفته كنيتان او اغتدى متى علمين اوبالألقاب يكتنف
قد ائتلفا فيـه او اختلفا معا وثامنها نون المضافات توصف

باب نونى التاكيد

ضابط

قال الزجاجى فى (الجمل) كل موضع دخلت النون الثقيلة دخلت النون الخفيفة الا فى الاثنين المذكرين والمؤنثين وجماعة النساء فان الخفيفة لا تدخلها .

ضابط

قال ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون من قبل نونى التوكيد الا مفتوحا اربعة مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير الجمع المذكر فان ما قبلها يكون مضموما ، اوضمير الواحدة المخاطبة فان ما قبلها يكون مكسورا ، اوضمير الاثنين ، اوضمير جمع المؤنث فان ما قبلها فى الصورتين لا يكون الا الفا .

(فائدة) قال ابن الدهان فى (الغرة) دخول نون التوكيد فى اسم الفاعل نحو (أقائلن احضروا الشهودا) نظير دخول نون الوقاية عليه فى قوله (أمسلمنى الى قومى شراحى) .

باب نواصب الفعل المضارع

قاعدة

«أن» اصل النواصب للفعل وام الباب بالاتفاق كما نقله ابو حيان فى (شرح التسهيل) ومن ثم اختصت بأحكام .

منها اعمالها ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب الا مظهرا .

ومنها اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارا قياسا على ان المشددة بجامع اشتراكهما فى المصدرية والعمل نحو اريد أن عندى تقعد وان فى الدار تقعد ، ولم يجوز احد ذلك فى سائر الادوات الا اضطرارا .

ضابط

قال الأندلسى فى (شرح المفصل) (اذن) لها ثلاثه احوال .

حال تنصب فيها البتة وهى عند توفر الشرائط الخمس ان تكون جوابا، وان لا يكون معها حرف عطف، وان يعتمد الفعل عليها، وان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير الهمز، وان يكون الفعل مستقبلا .

وحال لا تعمل فيه البتة وهى عند اختلال احد الشرائط .

وحال يجوز فيها الامران وهو عند دخول حرف العطف عليها .

ثم لها ثلاثة احوال اخرى ان تتقدم وان تتوسط وان تتأخر فان تقدمت وتوفرت بقية الشروط اعملت وان توسطت او تأخرت لم تعمل وضاهت فى هذه الأحوال ظننت واخواتها التى تعمل فى رتبتها وهوا لتقدم ويجوز الالغاء اذا فارقته فكذلك اذا ابتدئ بها واعمد الفعل عليها فى الجواب اعملت لوقوعها فى رتبتها وتلغى اذا فارقته الا ان الفعل فضل عليها بأنه يجوز فيه الاعمال والالغاء و « اذن » لا يجوز فيها اذا فارقت الأول الا الالغاء لكون عوامل الاسماء اقوى من عوامل الأفعال خصوصا اذا كانت عوامل الاسماء افعالا وعامل الفعل لا يكون الاحرفا .

وقال الشلوبين فى (شرح الجزولية) اتسعت العرب فى « اذن » اتساعا لم تتسعه فى غيرها من النواصب فأجازت دخولها على الاسماء نحو اذن عبدالله يقول ذلك، وعلى الافعال، واجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل واجازوا ان تتأخر عن الفعل نحو اكرمك اذن ، فهذه اتساعات فى ـ اذن ـ انفردت بها دون غيرها من نواصب الافعال واجازوا ايضا فيها فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك فى سائر نواصب الفعل فلما اتسعوا فى اذن هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم فشبهوها بعوامل الاسماء الناصبة لقوتها بهذا التصرف الذى تصرفته ولكن لا بكل عوامل الاسماء بل بظننت واخواتها فقط فأجازوا فيها الاعمال والالغاء الا ان ـ ظننت ـ اذا توسطت يجوز فيه الاعمال والالغاء و ـ اذن ـ اذا

توسطت يجب فيها الالغاء لان المشبه بالشيء لايقوى قوة المشبه به فحطت عنها بان الغيت ليس الا.

فائدة يتصور فى بعض الأفعال الداخلة عليه «اذن» ان تنصب وترفع وتجزم وذلك نحو ان تأتنى اكرمك واذن احسن اليك، يحتمل ان يكون انشاء فيجوز النصب والرفع لأجل الواو ويحتمل التاكيد فتجزم ويحتمل الحال فترفع ايضا .

ضابط

قال عبد اللطيف البغدادى فى (اللمع الكاملية) ليس فى الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمرا الا «أن» خاصة كما انه ليس فيها ما يجزم مضمرا سوى «ان» وليس فى نواصب الفعل ما يلغى سوى اذن .

قال ذو اللسانين الحسين بن ابراهيم النطنزى .

جواب ما استفهموا بفاء يكون نصبا بلا امتراء
كالأمر والنهى والتمنى والعرض والجحد والدعاء

ضابط

قال ابو محمد ابن السيد الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى ستة، اربعة متفق عليها واثنان مختلف فيهما فالاربعة المتفق عليها نفى الفعل الموجب للدخول نحو ماسرت حتى ادخلها، ودخول الاستفهام عليه نحو أسرت حتى تدخلها، والتقليل الذى يراد به النفى نحو قلما سرت حتى ادخلها، وان تقع حتى موقعا تكون فيه خبرا نحو كان سيرى حتى ادخلها، والاثنان المختلف فيهما الامتناع من جواز التقديم والتأخير وان يلحق الكلام عوارض الشك .

باب الجوازم

قاعدة

إن اصل ادوات الشرط وام الباب، قال ابن يعيش لأنها تدخل

فى مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء لها مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط فى الزمان وليست ان كذلك بل تأتى شرطا فى الاشياء كلها ، انتهى .

وقال ابن القواس فى (شرح الدرة) انما كانت « ان » اصل ادوات الشرط لأنها حرف وأصل المعانى للحروف ولأن الشرط بها يعم ما كان عينا او زمانا او مكانا ، ومن ثم اختصت بأمور . منها جواز حذف الفعلين بعدها .

قال ابوبكر ابن الانبارى انما صارت « ان » ام الجزاء لأنها بغلبتها عليه تنفرد وتؤدى عن الفعلين يقول الرجل لااقصد فلانا لأنه لايعرف حق من يقصده فيقال له زره وان يراد وان كان كذلك فزره فتكتفى إن من الشيئين ولايعرف ذلك فى غيرها من حروف الشرط ، انتهى .

قال ابو حيان وظاهر كلامه وكلام غيره انه ليس مخصوصا بالضرورة لكن صرح الرضى بانه خاص بالشعر .

ومنها قال ابو حيان لا احفظ انه جاء فعل الشرط محذوفا والجواب محذوفا ايضا بعد غير إن .

ومنها جوز بعضهم حذف « ان » لكن الجمهور على منعه ولا يجوز حذف غيرها من ادوات الشرط اجماعا كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حرف الجر .

ومنها يجوز ايلاؤها الاسم على اضمار فعل يفسره ما بعده نحو (وان احد من المشركين استجارك) ولا يجوز ذلك فى غيرها من الادوات الا فى الضرورة كما جزم به فى (التسهيل) .

قال ابن يعيش وابو حيان وخصت « ان » بالجواز لكونها فى الشرط اصلا .

ضابط

قال ابو حيان ادوات الشرط بالنسبة الى ما على ثلاثة اقسام .

قسم لا تلحقه ما وهو من وما ومهما وانى .

وقسم تكون ما شرطا فى عمله الجزم وذلك اذ وحيث .

وقسم يكون لحاق ما له على جهة الجواز وهو ان ومتى وأين واى وايان

(فائدة) قال ابن هشام كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك فى نحو « الذى يأتينى فله درهم » وبدخولها فهم ما اراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الاتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفاء بمنزلة لام التوطية فى نحو (لئن اخرجوا لايخرجون معهم) فى ايذانها بما اراده المتكلم من معنى القسم .

(فائدة) قال ابن هشام فى (تذكرته) بعض الجمل لا تصح ان تقع شرطا وذلك يقتضى عدم ارتباط طبيعى بينها وبين اداة الشرط فاستعين على ايقاعها جوابا له برابط وهو الفاء او ما يخلفها وهذا كمعنى التعدية .

قاعدة

الجازم اضعف من الجار قاله ابن الخباز وفرع عليه انه لا يضمر البتة ولهذا افسد قول الكوفيين ان فعل الأمر مجزوم بلام الامر المضمرة ، وذكره ابو حيان فى (شرح التسهيل) وفرع عليه انه لا يجوز الفصل بين لام الامر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وان روى عنهم الفصل بين الجار والمجرور بالقسم نحو قولهم اشتريته بو الله الف درهم ، فان ذلك لا يجوز فى اللام لأن عامل الجزم اضعف من عامل الجر . وفرع عليه الأخفش واختاره الشلوبين وابن مالك ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا با لاداة - وقال لأن الجار اذا كان لا يعمل عملين وهو اقوى من الجازم فالجازم اولى ان لا يعملهما . وقال ابن النحاس فى (التعليقة) الجازم فى الافعال نظير الجار فى الاسماء واضعف منه لأن عوامل الافعال اضعف من عوامل الاسماء واذا كان حذف حرف الجر وابقاء عمله ضعيفا فأن يضعف حذف الجازم وابقاء عمله اولى وأحرى .

قاعدة

قال ابن جنى فى (كتاب التعاقب) اتصال المجزوم بجازمه اشد من اتصال المجرور بجاره وذلك ان عوامل الاسم اقوى من عوامل الفعل فلما قويت حاجة المجرور الى جاره كانت حاجة المجزوم الى جازمه اقوى، قال وجواب الشرط اشد اتصالا بالشرط من جواب القسم وذلك ان جواب القسم ليس بمعمول للقسم كما كان جواب الشرط معمولا للشرط فقولك لا اقوم من قولك اقسمت لا اقوم ليس اتصاله باقسمت كاتصال الجواب بالشرط واذا كان كذلك ولم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملا فى جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جوابا وكونه مجزوما بالشرط اجدر .

باب الأدوات

قاعدة

قال ابن هشام فى (المغنى) الالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام .

احدها جواز حذفها .

الثانى انها ترد لطلب التصور نحو أزيد قائم ام عمرو ، ولطلب التصديق نحو أزيد قائم وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد ، وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك ؟ وما صنعت ؟ وكم مالك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى سفرك ؟ .

الثالث انها تدخل على الاثبات وعلى النفى ذكره بعضهم وهو منتقض بأم فانها تشاركها فى ذلك نحو أقام زيد ام لم يقم .

الرابع تمام التصدير بدليل انها لا تذكر بعد ام التى للاضراب كما يذكر غيرها لا تقول قام زيد أم قعد ، وتقول ام هل قعد ، وانها اذا كانت فى جملة

معطوفة بالواو وبالفاء اوبثم قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها فى التصدير نحو (أولم ينظروا) (أفلم يسيروا) (أثم اذا ماوقع) واخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة نحو (وكيف تكفرون) (فأين تذهبون) (فهل يهلك الا القوم الفاسقون) هذا ما ذكره ابن هشام. وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) الهمزة اصل ادوات الاستفهام وام الباب واعم تصرفا واقوى فى باب الاستفهام لأنها تدخل فى مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به وينتقل عنه الى غير الاستفهام نحو، من وكم، وهل، فمن سؤال عمن يعقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذى و «كم» سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى، رب، وهل لا تسأل بها فى جميع المواضع ألا ترى انك تقول أزيد عندك ام عمرو، على معنى أيهما عندك ولا يجوز فى ذلك المعنى ان تقول هل زيد عندك ام عمرو، وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى – قد، نحو (هل اتى على الانسان) اى قدأتى، وقدتكون بمعنى النفى نحو (هل جزاء الاحسان الا الاحسان) واذ كانت الهمزة اعم تصرفا واقوى فى باب الاستفهام توسعوا فيها اكثر مما توسعوا فى غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا ان يكون بعدها المبتدأ والخبر ويكون الخبر فعلا نحو أزيد قام، واستقبح ذلك فى غيرها من حروف الاستفهام لقلة تصرفها فلا يقال، هل زيد قام.

(فائدة) قال الاندلسى حروف النفى ستة – اثنان لنفى الماضى وهما لم ولما، واثنان لنفى الحال وهما ماوان، واثنان لنفى المستقبل وهما لا ولن.

(فائدة) قال الزنجانى شارح (الهادى) وقد يفسر الكلام باذ اتقول عسعس الليل) اذا اظلم فتجعل اظلم تفسيرا لعسعس لكنك اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم بأى ضممت تاء الضمير فتقول، استكتمته سرى اى سألته كتمانه بضم تاء سألته لأنك تحكى كلام المعبر عن نفسه واذا فسرتها باذا فتحت فقلت اذا سألته كتمانه لأنك تخاطبه اى انك تقول ذلك اذا نقلت

ذلك الفعل .

وقال بعض الشارحين للمفصل السر فى ذلك ان (اى) تفسير فينبغى ان يطابق مابعدها لما قبلها والاول مضموم فالثانى مثله،واذا شرط تعلق بقول المخاطب على فعله الذى الحقه بالضمير فحال فيه الضم وانشد فى ذلك المعنى .

اذا كنيت بأى فعلا تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف

وان تكن بإذا يوما تفسره ففتحة التاء امر غير مختلف

وقد اورد ذلك الطيبى فى حاشية (الكشاف) ثم ابن هشام فى (المغنى)

(فائدة) ذكر ابن عصفور أن لما خمسة وثلاثين موضعا .

الاول الاستفهامية .

الثانى الموصولة .

الثالث التى للتعجب .

الرابع النكرة التى تلزمها الصفة نحو مررت بمامعجب لك .

الخامس الشرطية ، وهى فى هذه المواضع الخمسة تكون اسما .

السادس الكافة التى تدخل على العامل فتبطل عمله نحو انما زيد قائم .

السابع المسلطة وهى التى تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وذلك حيث واذ ، وهى ضد التى قبلها .

الثامن التى تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه العمل ولا تفيد اكثر من التأكيد كقوله (فبما رحمة)(فبما نقضهم) .

التاسع التى تجرى مجرى ان الخفيفة الموصولة بالفعل مثل ويعجبنى ماتصنع ، اى يعجبنى ان تصنع .

العاشر التى يرادبها الدوام والاتصال كقولك لا اكلمك ماذرشارق .

الحادى عشر التى تجرى مجرى الصفة وهى ثلاثة اقسام .

قسم يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو (لأمر ما يسود من يسود) .

وقسم يراد به التحقيق نحو وهل اعطيت الا عطية ما .

وقسم لا يراد به واحد منهما بل يراد به التنويع نحو ضربت ضربا ما ، اى نوعا من الضرب .

الرابع عشر النافية التى يعملها اهل الحجاز وتلغيها بنو تميم .

الخامس عشر النافية التى لا يختلفون فيها انها لا تعمل شيئا نحو ما قام زيد .

السادس عشر الموجبة وهى التى تدخل على النفى فينعكس ايجابا كما تدخل التى قبلها على الايجاب فينعكس نفيا وهى التى فى قولك ما زال زيد قائما، واخواتها .

السابع عشر الداخلة بين المبتدأ والخبر نحو (وقليل ماهم)

الثامن عشر التى تكون عوضا من الفعل فى قولهم افعل هذا إما لا اى ان كنت لا تفعل غيره .

التاسع عشر التى تدخل على ان الشرطية فتهيئها لدخول نون التوكيد على شرطها نحو (فاما ترين) .

العشرون التى تدخل على لم فتصيرها ظرف زمان بعد ان كانت حرفا نحو لما قمت قمت .

الحادى والعشرون - والثانى والعشرون التى تدخل على لو الامتناعية فتصير الى التحضيض اوبمعنى لولا الامتناعية .

الثالث والعشرون التى تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان نحو ،كلما جئت أكرمتك .

الرابع والعشرون - والخامس والعشرون التى تدخل على ان فتفيد معنى التحقير نحو قولك لمن يدعى النحو انما قرأت الجمل ، اومعنى الحصر نحو انما زيد عالم .

السادس والعشرون التى تدخل على قل فتهيئها للدخول على الافعال .

السابع والعشرون التى تدخل على نعم وبئس نحو (فنعما هى) (بئسما اشتروا) .

الثامن والعشرون التى توصل بمن الجارة فتصير بمعنى رب نحو ، (وانا لمما نضرب الكبش ضربة) .

التاسع والعشرون المحذوفة من اما نحو (ماترى الدهر قد أباد معدا) انتهى ما ذكره ابن عصفور فلم يذكر الستة الباقية وجمع بعضهم لها معانى تسعة فى بيت فقال

تعجب بما اشرط زد صل انكره واصفا ونسبتهم (١) انف المصدرية واكففا

باب المصدر

قاعدة

قال ابن جنى فى (الخصائص) المصدر اشد ملابسة للفعل من الصفة الا ترى ان فى الصفة نحو قولك مررت بابل مائة، ومررت برجل ابى عشرة ابوه، ومررت بقاع عرفج كله، ومررت بصحيفة طين خاتمها ومررت بحية ذراع طولها، وليس هذا مما يشابه به المصدر انما هو ذلك الحدث الصافى كالضرب والقتل والأكل والشرب .

(فائدة) قال ابو الحسين ابن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) اعلم ان سواء اجرى عندهم مجرى المصدر فأخبر به عن اثنين فقيل زيد وعمر وسواء كما تقول زيد وعمر وخصم، وفى سواء امر آخر اختص به انه لا يرفع الظاهر الا ان يكون معطوفا على المضمر نحو مررت برجل سواء هو والعدم ، ان خفضت كان نعتا وكان فى سواء ضمير وكان العدم معطوفا على الضمير وهو توكيد، وان رفعت سواء كان خبرا مقدما وهو مبتدأ والعدم معطوف عليه ولم يثن لأنه جرى عندهم مجرى المصدر وهذا يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجوز أن تقول زيد

(١) كذا

سواء وعمرو، على ان يكون سواء خبرا عنهما كما لا تقول زيد قائمان وعمرو، لأن العامل فى الخبر هو المبتدأ والمبتدأ هنا مجموع الاسمين فقدم الخبر عليهما او أخره عنهما ولا تجعله بينهما فتكون قد جعلت المعمول بين اجزاء العامل وهذا لا يجوز.

قاعدة

الاصل فى مفعل للمصدر والزمان والمكان ان يكون بالفتح نحو المأكل والمشرب والمذهب والمخرج والمدخل، قال فى (البسيط) وقد خرج عن هذا الاصل احدى عشرة لفظة جاءت بالكسر وهى المنسك والمطلع فى قراءة الكسائى، والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب والمسقط والمسكن والمرفق والمفرق والمسجد، قال ابن باشاذ فهذه كلها تكسر اذا اردت بها المكان فان اردت بها المصدر فتحت لا غير، قال صاحب البسيط ولم يأت فى اسماء الزمان والمكان مفعل بالضم الا مع تاء التأنيث نحو مقبرة ومكرمة ومأدبة.

(فائدة) فى (تذكرة) ابن الصائغ يشتق من المصدر تسعة، الفعل واسم الفاعل والمثال واسم المفعول وصيغة المفاضلة والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الآلة واسم الزمان والمكان.

التاسع اسم الشىء المعد للفعل كالمسجد اسم للبيت المعد للصلاة والسجود فأما المسجد فاسم لمكان السجود وليس اسما للبيت بل لموضع السجود من البيت

(فائدة) قال بعضهم.

ارى التفعال فى المصدر بالفتح هو الباب
وتفعال بكسر التاء فى الاسماء ايجاب
وللتجفاف(١) والتقصار والتلقاق ارباب
وتنبال وتلقام وتلقاب لمن عابوا
وتمثال وتمساح وتمراد وتضراب
وتبراك وتعشار وترتاع بها عابوا

(١) ى – وللتخفاف.

وتبيان وتهواء　　　　وتلقاء اذا آبوا

فهذه ستة عشر اسما مكسورة الأوائل بل لا يكاد يوجد فى الكلام غيرها وما سواها تأتى مصادر وهى مفتوحات ابدا مثل التذكار والتسباب ونحوها .

باب الصفات

فى (الصحاح) البأساء الشدة قال الاخفش بنى على فعلاء وليس له افعل لأنه اسم كما قد يجىء افعل فى الاسماء وليس معه فعلاء نحو احمد .

(فائدة) قال فى (البسيط) التركيب يقتضى ان يبلغ عدد الصفة المشبهة مائتين وثلاثة واربعين بناء وذلك ان معمول الصفة اما محلى بالالف واللام او مضافا او مجردا عن كل واحد منهما وكل واحد من هذه الثلاثة قد يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه تسعة احوال باعتبار المعمول والصفة قد تكون متضمنة لضمير المذكر وتثنيته وجمعه ولضمير المؤنث وتثنيته وجمعه وغير متضمنة لضمير افراد ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة (١) والصفة قد تكون مع كل واحد منهما معرفة بالالف واللام او مضافة او نكرة فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصفة واذا ضربت فى احوال المعمول وهى تسعة تبلغ مائتين وثلاثة واربعين بناء .

باب اسماء الافعال

ضابط

قال فى (البسيط) هى ثلاثة اقسام .

قسم لم يستعمل الا معرفة نحو بله وآمين ، لأنه لم يسمع فيهما تنوين .

وقسم لم يستعمل الا نكرة وهو ما لم يفارقه التنوين نحو ايها فى الكف ، وويها فى الاغراء وواها فى التعجب .

وقسم استعمل معرفة ونكرة فينون لارادة التنكير ويحذف التنوين

---

(١) الصواب « سبعة » لان غير المتضمنة قسم واحد وبهذا يختل حسابه فتدبر – ح

لارادة التعريف وذلك نحو، صه ومه وايه وأف .

ضابط

قال ابن يعيش هى ثلاثة اقسام .

قسم لايكون الالازما كصه ومه .

وقسم لايكون الامتعديا نحو، عليك زيدا اى الزمه ، ودونك بكرا.

وقسم يستعمل تارة لازما وتارة متعديا كرويد وهلم وحيهل ،

قال ونظير ذلك من الافعال باب وزنته ووزنت له وكلته وكلت له .

باب التأنيث

قاعدة

قال ابن يعيش الاصل فى الاسماء التذكير والتأنيث فرع على التذكير لوجهين .

احدهما ان الاسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وانسان ، فاذا علم تأنيثها ركبت عليها العلامة .

الثانى ان المؤنث له علامة فكان فرعا.

وقال صاحب (البسيط) التأنيث فرع على التذكير لوجهين .

احدهما ان لفظ شيء مذكر وهو يطلق على المذكر والمؤنث .

والثانى ان المؤنث له علامة تدل على فرعيته اما لفظية كقائمة واما معنوية وهى ان كمال المذكر مقصود بالذات ونقصان المؤنث مقصود بالعرض ونقصان العرض فرع على كمال الذات .

ضابط

قال ابوحيان الاسم الذى لايكون فيه علامة التأنيث اما ان يكون حقيقى التذكير اوحقيقى التأنيث اومجازيهما، ان كان مجازيهما فالأصل فيه التذكير نحو عود وحائط ، ولا يؤنث شيء من ذلك الامقصورا على السماع وبابه اللغة

نحو قدر وشمس ، وقد صنف فى ذلك الفراء وابوحاتم وغيرهما ، وان كان حقيقى التذكير والتأنيث فاما ان يمتاز فيه المذكر من المؤنث اولا يمتاز ، ان امتاز فيؤنث ان اردت المؤنث ، ويذكر ان اردت المذكر وذلك نحو هند وزيد، وان لم يميز فيه المذكر من المؤنث فان الاسم اذذاك مذكر سواء اردت به المؤنث ام المذكر وذلك نحو برغوث .

قاعدة

قال ابو حيان الاصل فى الاسماء المختصة بالمؤنث ان لايدخلها الهاء نحو شيخ وعجوز وحمار واتان وبكر وقلوص وجدى وعناق وتيس وعنز وخزز وارنب ، وربما ادخلوا الهاء تاكيدا للفرق كناقة ونعجة ، فان مقابلهما جمل وكبش ، وقالوا غلام وجارية وخزز وعكرشة واسد ولبؤة .

ضابط

قال ابو حيان لايوجد فى كلامهم ما أنث بحرفين .

ضابط

قال ابن مالك فى (شرح الكافية) الأكثر فى التاء ان يجاء بها لتميز المؤنث من المذكر فى الصفات ، كمسلم ومسلمة وضخم وضخمة ، ومجيئها فى الاسماء غير الصفات قليل ، كامرىء وامرأة وانسان وانسانة ورجل ورجلة وغلام وغلامة ، ويكثر مجيئها لتميز الواحد من الجنس الذى لايصنعه مخلوق كتمر وتمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة ، ويقل مجيئها لتميز الجنس من الواحد ككمأة كثيرة وكمء واحد ، وكذلك يقل مجيئها لتميز الواحد من الجنس الذى يصنعه المخلوق نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنس وقلنسوة وسفين وسفينة ، وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ، وهو المعتدل من الرجال والمعتدلة من النساء وقد تلازم مايخص المذكر كرجل بهمة ، وهو الشجاع وقد تجىء فى لفظ مخصوص بالمؤنث لتاكيد تأنيثه كنعجة وناقة ،

وقد تجىء للمبالغة كرجل راوية ونسابة ، وقد يجاء بها معاقبة لياء مفاعيل ، كزنادقة وجحاجحة ، فاذاجىء بالياء لم يجأ بها بل يقال زناديق وجحاجيح ، فالياء والهاء متعاقبان فى هذا النوع ، وقد يجاء بها دلالة على النسب كقولهم اشعثى واشاعثة وازرقى وازارقة ومهلبى ومهالبة ، وقد يجاء بها دلالة على تعريب الاسماء العجمية نحو كيالجة وكيالجة ، وهى مقدار من كيل معروف ، وموزج وموازجة ، هو الخف وقد يجاء بها عوضا من فاء نحو عدة ، او من عين نحو اقامة او من لام نحو لغة ومئة ، او من مدة تفعيل نحو تزكية ، وقال المهلبى .

أتت الهاء فى الكلام لعشر ... وثمان الدرة ثم در
ولمعكوس ذا كـكم ، وفرق ... بين مضروبة ومضروب امر
ولمعكوسه كضربك عـدا (١) ... ولتكثير غرفة (٢) للقر
ولتاكيد جمع بعل ومدح ... وللذم ونسبة للابر
وبجمع لموزج ولتعويضك ... محذوف مصدر مستضر
ولتعويض يازناديق جاءت ... ولياذى وارمة فى المسر
ولامكان نطق عنه لحديث ... ولتعديد مرة فى الممر
وبيان لحرف ثم لتحريك ... اتى فيه اومشا كل نثر
ثم فى ثم للبيان وكره ... لالتقا الساكنين فى كل ذكر

(فائدة) قال ابن الدهان فى (الغرة) قال الفراء للمؤنث خمس عشرة علامة ، ثمان فى الاسماء ، واربع فى الافعال ، وثلاث فى الأدوات فثلاث فى الاسماء الهاء والالف الممدودة والمقصورة والرابعة تاء الجمع فى الهندات ، والخامسة الكسرة فى انت ، والسادسة النون فى انتن وهن والسابعة التاء فى اخت وبنت ، والثامنة الياء فى هذى ، والتى فى الافعال التاء

(١) كانه مريد قولك ثلاثة وثلاث واخواته – ح (٢) والذى فى الهمع انها فى غرفة لتاكيد الوحدة – ح .

الساكنة فى قامت والياء فى تفعلين والكسرة فى قمت والنون فى فعلن ، والتى فى الأدوات التاء فى ربت وثمت ولات والهاء فى هيهات والالف فى قولك انها هند قائمة ، قال ابن الدهان وهذا نحكيه وان لم نعتقده مذهبا لأنفسنا .

(فائدة) قال ابن مكتوم فى تذكرته قال ابو الخطيب الفارسى فى (النوادر) الهاءات ثلاث ما تكون بدلا من تاء التأنيث نحو ثمرة وشجرة ، وهاء استراحة تثبت فى الوقف دون الوصل نحو كتابيه وله هاء اصل مثل هاء وجه وشفاه ومياه .

قاعدة

قال ابن القواس فى (شرح الدرة) اصل الفعل التذكير لأمرين

احدهما ان مدلوله المصدر وهو مذكر لانه جنس .

والثانى انه عبارة عن انتساب الحدث الى فاعله فى الزمن المعين ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنويا وانما تأنيثه للفاعل .

ضابط

فى (تذكرة) ابن الصائغ الاسماء اربعة اقسام ، مذكر لفظا ومعنى كزيد ، ومؤنث لفظا ومعنى كفاطمة ، ومختلفان كزينب وطلحة .

باب المقصور والممدود

ضابط

قال ابن مالك فى (شرح الكافية الشافية) ما فيه وجهان القصر والمد على ثلاثة اقسام .

الاول ما يقصر مع الكسر ويمد مع الفتح ، كالأيا والبلى والروى وسوى بمعنى غير وقرى الضيف والقلى .

والثانى ما يقصر مع الفتح ويمد مع الكسر ، كالأضحى والنجا والصلى

---

(١) المقصور والممدود لابن ولاد ص ٨٧ حكاه عن الفراء ووقع فى الاصل « ابن دلال » كذا ـ ح .

والغرى والعدى .

الثالث ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبوسى والرغبى والعليا والنعما، فهذا ما ذكره ابن السكيت قال وقد وقع لى مايكسر فيقصر ويضم فيمد عن ابن ولاد(١) وهوالقرفصى فيكون على هذا اربعة اقسام .

قال ابوحيان وانما ذكرت هذه الأقسام فى كتب النحو وان كان مدركها السماع لأن للنحو فيها حظا وهو حصر ما جاء من ذلك فلو ادعى مدع شيئا خلاف هذا لم يقبل منه الا بثبت واضح عن العرب فصار فى حصر هذه الأقسام نوع من القياس النحوى .

قاعدة

كل مؤنث بالتاء حكمه ان لا يحذف التاء منه اذا ثنى كتمرتان وضاربتان لأنها لوحذفت التبس بتثنية المذكر ويستثنى من ذلك لفظان ، الية وخصية ، فان افصح اللغتين واشهرهما ان يحذف منهما التاء فى التثنية فيقال اليان وخصيان ، وعلل ذلك بأن الموجب له انهم لم يقولوا فى المفرد الى وخصى، فأمن اللبس المذكور .

باب جمع التكسير

ضابط

قال ابن الدهان فى (الغرة) جمع التكسير على اربعة اضرب .

احدها ما لفظ واحده اكثر من لفظ جمعه نحو كتاب وكتب .

الثانى ما لفظ جمعه اكثر من لفظ واحده ، كفلس وافلس ومسجد ومساجد .

الثالث ما واحده وجمعه سواء فى العدة اللفظية لا فى الحركات نحو سقف وسقف واسد واسد .

الرابع ما واحده وجمعه سواء فى العدة اللفظية والحركات نحو

(١) المقصور الممدوح لابن ولاد صف ٨٧ - حكاه عن الفراء - ح

الفلك للواحد والفلك للجمع وناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص .

ضابط

قال ابن الدهان حروف الزيادة التى تزاد فى هذا الجمع سبعة احرف . منها ستة مطردة، يجمعها متى واين وغير المطردة منها الميم فى ملامح جمع لمحة .

ومنها ما يزاد اولا كأكلب واجمال وملامح .

ومنها ما يزاد حشوا كجمال ومساجد وكعوب وعبيد .

ومنها ما يزاد آخرا كذبان وعمومة وعلماء .

(فائدة) قال ابو حيان فى حصر جموع التكسير واسماء الجموع واسم الجنس .

لجمع قليل فى المكسر افعل ... وافعلة افعال فى كثرة فُعَل
وبالتا وفُعْل والفعال فعولها ... وبالتا هما الفعال فعّل مع فِعَل
وبالتا وفعلى ثم فعلى وافعلاء ... فعلان فعلان فواعل مع فعُل
فعالىّ فعالى فعالى فعائل ... ومع فعلاء فعلة هكذا نقل
فعالى وما ضاهى وزان مفاعل ... وتمت ولاسم الجمع فعلة مع فعل
فعالة فعلان وفعلة مع فعل ... وفعلاء مفعولا مفعلة فعل
وبالخلف فعل مع فعيل وفعلة ... وبالفتح عينا مع فعال فعل فعل
وقاعدة اسم الجنس ماجاء فرده ... بيا اوبتا والعكس فى التاء قل وقل

(فائدة) قال بعض النحويين فى جموع القلة .

بأفعل وبأفعال وافعلة ... وفعلة يعرف الأدنى من العدد

وزاد ابو الحسن على بن جابر الدباج .

وسالم الجمع ايضا داخل معها ... فى ذلك الحكم فاحفظها ولاتزد

وقال التاج ابن مكتوم فى نظم جموع القلة ومن خطه نقلت .

جمع قلــة اجمـال وأرغفة وأرجل غلمـــة وسرد بررة
واصدقاء مع الزيدين مع نخل ومسلمات وقد تكملت عشرة
هذا جماع الذى قالوه مفترقا وقد يزيداخا الاكثار من كثرة

قاعدة

قال فى (البسيط) لا يوجد فى الجمع ثلاثة احرف اصول بعد الف التكسير لئلا يكون صدر الكلمة اقل من عجزها ولذلك يرد فى التكسير والتصغير الخماسى الى الرباعى ليتناسب صدر الكلمــة وعجزها فى الحروف الاصول .

قاعدة

قال فى (البسيط) كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوى تكسيرها لالتحاقها بالأسماء كعبد وشيخ وكهل وضعيف .
وفى (تذكرة التاج ابن مكتوم) فعال لايكاد يكسر لئلا يذهب بناء المبالغة منه وشذقول ابن مقبل(عندالجبابير بالبأساء والنعم) انشده سيبويه .

قاعدة

قال فى (البسيط) تكسير الخماسى الاصول مستكره (١) لأجل حذف حرف منه بخلاف الرباعى اذلاحذف فيه .

(فائدة) قال ابن القواس فى (شرح الدرة) الجمع ثلاثة اقسام، جمع فى اللفظ والمعنى كرجال والزيدين،وفى اللفظ دون المعنى(كقد صغت قلوبكما) وفى المعنى دون اللفظ كرهط وبشر وكل فى التوكيد ونحوها مما ليس له واحد من لفظه،قال وينقسم ايضا الى عام وهو التكسير لعمومه المذكر والمؤنث مطلقا، والى خاص وهو المذكر السالم،والى متوسط وهو جمع المؤنث السالم لأنه

---

(١) ى- مستنكر

ان لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسر وان سلم فهو اما مذكر او مؤنث .

قاعدة

الجموع تستثقل فاذا كان فيها ياء خففت امابالبدل كما فى قدارا ومعايا (١) واما بالقلب كما فى حقى وقسى، واما بالحذف كما فى (٢) جوار وغواش وليال .

ضابط

قال فى (ديوان الادب) لم يجمع من فعلاء على فعال الا نفساء ونفاس وعشراء وعشار .

باب التصغير

قاعدة

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات اولهن ياء التصغير فانك تحذف منهن واحدة فان لم تكن اولاهن ياء التصغير اثبت الكل تقول فى تصغير حية حيية وفى تصغير ايوب اييب باربع ياءات ذكر هذه القاعدة الجوهرى فى (صحاحه) .

ضابط

قال ابو حيان لا تصغر الاسماء المتوغلة فى البناء كالضمائر وأين، وكم، ومتى، وكيف ، وحيث ، واذ،وما ، ومن،ولا الاسماء المصغرة ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة وامس وغد وقصر بمعنى عشية ولا الاسماء العاملة عمل الفعل وفى تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ولا حسبك ولا الاسماء المختصة بالنفى ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا ولا اسماء الشهور ولا اسماء الأسبوع على مذهب سيبويه لا كل ولا بعض ولا أى ولا الظروف غير المتمكنة نحو

---

(١) كذا ولعله « غدايا وعشايا » - ح (٢) كذا وهى جمع حقو وقوس ولا ياء فيهما ولا قلب فى الاول فلعل فى العباره سقطا وتحريفا - ح .

ذات مرة ولا الأسماء المحكية ولا جموع الكثرة على الاطلاق عند البصريين ، وزاد الزمخشرى فى (الأحاجى) ولا الفطر والأضحى والعصر استغناء عنه بقولهم مسيانا وعشيانا .

قاعدة

التكسير والتصغير يجريان من واد واحد نص على هذه القاعدة سيبويه والنحاة بأسرهم ومن ثم فتح ما قبل الياء فى التصغير كما فتح ما قبل الالف فى التكسير وقيل فى تصغير اسود واجدل اسيود وجديول ،باظهار الواو وجوازا كما قيل فى التكسير اساود وجداول ،باظهارها وكسر ما بعد الف مفاعل ومفاعيل كما كسر ما بعد ياء التصغير وقالوا فى تصغير عيد، عييد شذ وذا كما قالوا فى جمعه اعياد شذوذا ويتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل فى التصغير بما يتوصل به الى مثال مفاعل ومفاعيل فى التكسير وللحاذق فيه من الترجيح والتخيير ما له فى التكسير قال ابو حيان وجاء من التصغير ما هو على خلاف قياس المكبر بقولهم فى ، مغرب مغيربان، وفى ، عشية عشيشية ،وفى ،رجل رويجل، قال وهذا نظير جمع التكسير الذى جاء على خلاف قياس تكسير المفرد كليال ومذاكير وأعاريض جمع ليلة وذكر وعروض . قال وكما ان فى التصغير نوعا يسمى تصغير الترخيم وهو التصغير بحذف الزوائد كسويد فى اسود كذلك فى جمع التكسير نوع يسمى جمع ترخيم قالوا ظريف وظروف وخبيث وخبوث . قال الفارسى كسروه على حذف الزوائد وهو مذهب الجرمى والمبرد يريان(١) هذا فى كل ما فيه زيادة من الثلاثى الاصل وشبهاه بتصغير الترخيم فقالا فى هذا النوع هو جمع ترخيم وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحده المستعمل لانه مخالف لما يجب فى تكسيره فيريانه تكسيرا لما لم ينطق به كما يقولان ذلك فى التصغير، قال وقد يكون صورة المصغر مثل صورة المكبر ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما يكون فى الجمع مثل ذلك مثاله مبيطر ومسيطر ومهيمن ، اسماء فاعل فى بيطر وسيطر وهيمن، فاذا صغرتها حذفت الياء لانها اولى بالحذف ثم جئت بياء التصغير

---

(١) ى– يرويان

مكانها، ونظير ذلك، فلك فان مفرده وجمعه لفظهما واحد وانما يتميز ان فى التقدير، قال وكذلك ضمة فعيل غير ضمة فعل كما ان ضمة فلك الذى هو جمع غير ضمة فلك الذى هو مفرد .

وقال فى (البسيط) انما كانا من واد واحد لحصول الشبه بينهما من خمسة اوجه ، اشتراكهما فى زيادة حرف العلة فيهما ثالثا ، وفى انكسار ما بعد حرف العلة فيهما فيما جاوز الثلاثى، وفى لزوم كل واحد منهما حركة معينة، وفى تغيير بنية الكلمة ، والخامس ان الجمع تكثير والتصغير تقليل ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقال ابن القواس فى (شرح الفية ابن معط) التصغير يشبه التكسير ولذلك قال سيبويه هما من واد واحد من وجوه الفرعية والتغير واختراع البناء ووقوع العلامة ثالثة ورد اللام المحذوفة فى الثلاثى وحذف الزائد الذى ليس على رابع وحذف الاصلى وفتح ماقبل العلامة وحذف الفات الوصل واعتلال اللام لحرف اللين قبلها .

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) وبقى حادى عشر كسر ما بعد العلامة قال وهو عندى اولى بالعد .

(فائدة) قال فى (البسيط) انما ضم أول المصغر لانه لما كان يتضمن المكبر ومسبوقا به جرى مجرى مالم يسم فاعله فى تضمن معنى الفاعل وكونه مسبوقا بماسمى فاعله فضم أوله كما ضم اوله .

قاعدة

قال فى (البسيط) جميع المصغرات لايجمع جمع تكسير بل جمع سلامة لانها لوكسرت لوقعت ألف التكسير فى موضع ياء التصغير فيفضى الى زوالها فيزول التصغير بزوالها ولان التصغير يدل على التقليل فناسب ان لا يجمع الاما يوافقه فى التعليل وهو التصحيح .

(فائدة) قال فى (البسيط) صغرت العرب كلمتين بالألف قالوا فى

دابة ، دوابة وفى هد هد هدا هد .

(فائدة) ثمانية اذا صغرتها فيها وجهان .

احدها ان تحذف الالف وتبقى الياء فتقول ثمينية .

والثانى ، ان تحذف الياء وتبقى الالف فتقول ثمينة فتقلب الالف ياء كما انقلبت فى غزال وتدغم ياء التصغير فيها،فترجيح الالف بالتقديم وترجيح الياء بالحركة، وحذف الالف وابقاء الياء احسن لتحرك الياء والالف حرف ساكن ميت لايقبل الحركة والياء ايضا الالحاق بعذافر فكانت اقوى عند سيبويه .

(فائدة) قال ابن السراج فى (الاصول) فان قيل ما بال أفعال التعجب تصغر نحو ما اميلحه وما احيسنه ، والفعل لايصغر . فالجواب ان هذه الأفعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت الاسماء التى لاتزول الى يفعل وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر ،قال ونظير ذلك دخول ألفات الوصل فى الاسماء نحو ابن واسم وامرئ ونحوها لما دخلها النقص الذى لايوجد الا فى الأفعال والأفعال مخصوصة به دخلت عليها الفات الوصل لهذا السبب فأسكنت اوائلها للنقص . وقال الزمخشرى فى (الأحاجى) فان قلت كيف عاق معنى الفعل اوشبهه عن التصغير والفعل نفسه قدصغر فى قولك ما اميلح زيدا ، قلت هو شىء عجيب لم يأت الا فى باب التعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز وذلك انهم نقلوا التصغير من المتعجب منه الى الفعل الملابس له كما ينقلون اسناد الصوم من الرجل الى النهار فى، نهارك صائم، وكما ان الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعل .

باب النسب

قاعدة

كل ما آخره ياء مشددة فانها عند النسب لا تبقى بل اما ان تحذف بالكلية ككرسى وبختى وشافعى ومرمى ، اويحذف احد حرفيها ويقلب الثانى واوأ كرمية وتحية فيقال رموى وتحوى ، اويبقى احدهما ويقلب الآخركى

وحيوى، ويستثنى من ذلك كساء اذا صغرته ثم نسبت اليه فان ياءه المشددة تبقى بحالها مع ياء النسب وذلك ان تصغيره كسىّ، لانه يجتمع فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة التى هى لام الكلمة فتحذف الياء المنقلبة عن الالف وتدغم ياء التصغير فى الياء الأخيرة فتبقى كسى كأحى(١) ثم تدخل ياء النسب فيقال، كسّيى، ولايجوز أن تحذف احدى اليائين الباقيين لانك ان حذفت ياء التصغير لم يجز لانها لمعنى والمعنى باق وان حذفت الياء الأخيرة لم يجز لما فيه من توالى اعلالين من موضع واحد اذ قد تقدم من حذف الياء التى كانت منقلبة عن الف كساء مع مافيه من تحريك ياء التصغير فلهذا التزم فيه التثقيل .

تقسيم

شواذ النسب ثلاثة اقسام قسم كان ينبغى ان يغير فلم يغير كقولهم فى عميرة عميرى وقسم كان ينبغى ان لا يغير فغير كقولهم فى الشتاء شتوى وقسم كان ينبغى ان يغير نوعا من التغيير فغير تغييرا غيره كقولهم فى دار ابجرد دراوردى وكان القياس ان ينسب الى صدره لانه مركب .

قاعدة

ياء النسب تصير الجامد فى حكم المشتق حتى يحمل الضمير ويرفع الظاهر ولذلك يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون نحو البصريين والكوفيين ذكره ابن فلاح فى (المغنى) .

باب التقاء الساكنين

قاعدة

الاصل تحريك الساكن المتأخر لان الثقل ينتهى عنده كما كان فى تكسير الخماسى وتصغيره فان الحذف يكون فى الحرف الأخير لان الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهى الى الآخر وكذلك الجمع بين الساكنين ولذلك لايكون

(١) ى - كما هى

التغيير فى الاول الاوجه يرجحه ، وقيل الاصل تحريك الساكن الاول لان به التوصل الى النطق بالثانى فهو كهمزة الوصل ، وقيل الاصل تحريك ما هو طرف الكلمة سواء كان اول الساكنين او ثانيهما لان الأواخر مواضع التغيير ولذلك كان الاعراب فى الآخر .

قاعدة

الاصل فيما حرك منهما الكسرة لانها حركة لا توهم الاعراب اذ الكسر الذى يكون فى احد الساكنين لا يتخيل ان موجبه الاعراب لانه لا يكون فى كلمة لايكون فيها تنوين ولا ، ال ـ ولا اضافة ، بخلاف الضم والفتح فانهمايكونان اعرابا و لاتنوين معهماو ذلك فيما لاينصرف فلما كانت حركة لا تكون فى معرب اشبهت الوقف الذى هو مقابل الاعراب فحرك بها .

قال صاحب (البسيط) هذا موافق قول النحويين فان حرك بغير الكسر فلوجه ما قال ويحتمل ان يقال الفتح اصل لان الفرار من الثقل والفتح أخف الحركات أو يقال الاصل التحريك بحركة فى الجملة من غير تعيين حركة خاصة وتعيين الحركة تكون لوجه يخصها .

وقال فى (البسيط) أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسة اوجه .

احدها ان اكثر ما يكون التقاء الساكنين فى الفعل فأعطى حركة لا تكون له اعرابا ولا بناء لكون ذلك كالعوض من دخولها اياه فى حال اعرابه وبنائه وحمل غيره عليه .

والثانى ان الضم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له فيما لا ينصرف فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف واما الجر فلا يكون الا بتنوين او معاقب له فلا يقع لبس بالتحريك به والتحريك بغير الملبس اولى بالاصالة من التحريك بالملبس .

الثالث ان الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد منهما بنوع

فاذا احتيج الى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره وحمل بقية السواكن عليه .

الرابع ان الكسرة اقل من الضمة والفتحة لانهما تكونان فى الاسماء المنصرفة (وغير المنصرفة وفى الافعال ولا تكون الكسرة الا فى الاسماء المنصرفة – ١) فالحمل على الاقل أولى من الحمل على ما كثر موارده لقوة قليل الموارد وضعف كثير الموارد .

الخامس ان الكسرة بين الضمة والفتحة فى الثقل فالحمل على الوسط أولى .

باب الامالة

ضابط

قال ابن السراج اسباب الامالة ستة : كسرة تكون قبل الالف اوبعدها وياء قبلها وانقلاب الالف عن الياء وتشبيه الالف بالالف المنقلبة عن الياء وكسرة تعرض فى بعض الاحوال ، وزاد سيبويه ايضا ثلاثة اسباب شاذة وهى شبه الالف بالالف المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال .

باب التصريف

(فائدة) قال ابن الشجرى فى (اماليه) اختص المعتل بأشياء .

أحدها ما جاء على فيعِل لا يكون ذلك الا فى المعتل العين نحو ، سيد وميت وهين ولين وبين .

الثانى ما جاء من جمع فاعل على فعلة لم يأت الا فى المعتل اللام كقاض وقضاة وغاز وغزاة وداع ودعاة .

الثالث ماجاء من المصادر على فعلولة (٢) اختص بذلك المعتل العين نحو قولهم بان بينونة وصار صيرورة وكان كينونة والاصل عند سيبويه بينونه وصيرورة وكيونونة ثم كينونة قلبت الواو ياء وادغمت فيها الياء لاجتماع الياء

(١) من – ى (٢) ى – فيعلولة

والواو وسبق الأولى بالسكون .

والرابع ماجاء من المصادر على فعل فهذا مما اختص به المعتل اللام وذلك قولهم التقى والهدى والسرى(١) .

(فائدة) قال ابن الدهان فى (الغرة) الالف لاتكون اصلافى الاسماء المعربة ولا فى الافعال وانما تكون اصلافى الحروف نحوما ولاوفى الاسماء المتوغلة فى شبه الحرف نحواذا وأنى لانه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائد من اصلى .

ضابط

فى (تذكرة ابن الصائغ) قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الالفات فى اواخر الاسماء اربعة ، منقلبة عن اصل ومنقلبة عن زائد ملحق بالاصل ومنقلبة عن زائد للتكثير وغير منقلبة وهى الف التأنيث كملهى ومعزى وقبعثرى وحبلى، فالأول مصروف نكرة ومعرفة والثانى والثالث مصروف فى النكرة دون المعرفة والرابع لاينصرف فيهما .

ضابط

قال ابوحيان لا يوجد فى آخر اسم اربع زوائد من جنس واحد ولايوجد فى آخر اسم معرب واو قبلها ضمة ومتى ادى الاعلال الى شىء من ذلك وجب قلب الواوياء والضمة كسرة فتصير من باب قاض ومشتر فتحذف الياء كما تحذف فيهما .

(فائدة) قال الشيخ جمال الدين بن هشام فى (تذكرته) وقفت على ابيات لبعض الفضلاء فيما يدل على كون اللام ياء اوواوا فى المعتل من الافعال والاسماء وهى .

بعشر يبين القلب فى الالف التى عن الواو تبدو فى الاخير اوالياء
بمستقبل الفعل الثلاثى وامره ومصدره والفعلتين اوالفاء
وعين له ان كانت الواو فيهما وتثنية والجمع خصا بالاسماء

---

(١) ى ـ « السوى » كذا

وعاشرها سير الامالة فى الذى يشذ عن الاذهان عنصره النائى

امثلة ذلك يدعو ، ادع ، غزوا ، دعوة ، دعوة ، وعى ، وهى ، هوى ، غوى ، فتيان ، عصوان .

(فائدة) الثلاثى اكثر الابنية قاله ابن دريد فى (الجمهرة) وقال ابن جنى فى (الخصائص) الثلاثى اكثرها استعمالا واعدلها تركيبا وذلك لانه حرف يبتدأ به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه .

قال وليس اعتدال الثلاثى لقلة حروفه حسب فانه لو كان كذلك كان الثنائى اكثر منه وليس كذلك بل له ولشىء آخر وهو حجز الحشو الذى هو عينه بين فائه ولامه لتباينهما وتعادى حاليهما لان المبتدأ به لايكون الامتحركا والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما لئلا يفجأ الحس بضدما كان آخذا فيه ومنصبا اليه .

قاعدة

قال فى (البسيط) اذا قيل كيف تنطق بالحرف نظرت ان كان متحركا الحقته هاء السكت فقلت فى الباء من ضرب ، به ومن يضرب ، به ومن اضربى ، به وان كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل فقلت فى الباء من اضرب أب

ضابط

رأيت بخط ابن القماح فى مجموع له قال روى ابو الفضل محمد بن ناصر السلامى عن الخطيب ابى زكريا يحيى بن على التبريزى املاء قال املى علينا ابو العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان المعرى قال الاشياء التى جاءت على تفعال على ضربين مصادر واسماء فأما المصادر فالتلقاء والتبيان وهما فى القرآن وقالوا التنضال من المناضلة فمنهم من يجعله مصدرا ويقال جاء لتيفاق الهلال كما يقال لميقاته فمنهم من يجعله مصدرا ومنهم من يجعله اسما واما الاسماء فالتنبال وهو القصير ورجل تنبال اى عذيوط ويقال بالضاد ايضا وتبوال موضع وتعشار موضع وتقصار قلادة قصيرة فى العنق وتيغار حب مقطوع اى خابية وتمراخ

برج صغير للحمام وتمساح معروف من دواب الماء ورجل تمساح اى كذاب وتمتان واحد التماتين وهى خيوط يضرب بها الفسطاط ورجل تكلام كثير الكلام وتلقام كثير اللقم وتلعاب كثير اللعب وتمثال واحد التماثيل وتجفاف الفرس معروف وترباع موضع وترعام اسم شاعر وترياق فى معنى درياق وطرياق،ذكره ابن دريد فى باب تفعال قال ابو العلاء وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون على فيعال ومضى تهواء من الليل بمعنى هوى وناقة تضراب وهى القريبة العهد بضرب الفحل وتلفاق ثوبان يخاط احدها بالآخر.

باب الزيادة

ضابط

قال ابو حيان لا يزاد حرف من حروف الزيادة العشرة وهى حروف سالتمونيها– الا لأحد ستة اشياء.

الاول ان تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة وما زيد لمعنى هو اقوى الزوائد.

الثانى للمد نحو كتاب وعجوز وقضيب.

الثالث للالحاق نحو واو كوثر وياء ضيغم.

الرابع للامكان كهمزة الوصل وهاء السكت فى الوقف على نحو–قه.

الخامس العوض نحو تاء التأنيث فى زنادقة فانها عوض من ياء زناديق ولذلك لا يجتمعان.

السادس لتكثير الكلمة نحو الف قبعثرى ونون كنهبل،ومتى كانت الزيادة لغير التكثير كانت اولى من ان تكون للتكثير. وقال بعضهم.

يعرف الاصل من مزيد الحروف باشتقاق لها وبالتصريف
ولزوم وكثرة ونظير وخروج عن آصغ التعريف(١)
وبان يلزم المزيد بناء اوبرى الحرف حرف معنى لطيف
وافقد النظير اوسع باب فتفطن مخافة التحريف

(١) كذا

(فائدة) قال ابو حيان فى (شرح التسهيل) اختلفوا فى همزة الوصل التى لحقت فعل الامر فقيل زيدت اولا لانها لا ثقة للتغيير بالقلب والحذف والتسهيل وموضع الابتداء معرض لذلك فكانت هنا مبتدأة وقيل اصلها الالف لأنها من حروف الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت همزة لضرورة التحرك اذ لا يبتدأ بساكن ويلزم التسلسل واختلفوا فى حركتها فقيل اصلها الكسر لانه فى مقابلة الف القطع وهى مفتوحة وقيل حركتها فى الاصل الكسر على اصل التقاء الساكنين وهذا الاصل يستصحبها الا ان كان الساكن بعدها ضمة لازمة

(فائدة) قال ياقوت فى (معجم الادباء) انشدنى علم الدين ابراهيم بن محمود بن سالم التكريتى(١) قال انشدنى القاضى زكريا بن يحيى بن القاسم بن المفرح البكرى - ٢) لنفسه فى الفى القطع والوصل .

لالف الامر ضروب تنحصر فى الفتح والضم واخرى تنكسر
فالفتح فيما كان من رباعى نحو أجب يا زيد صوت الداعى
والضم فيما ضم بعد الثانى من فعله المستقبل الزمان
والكسر فيما منهما تخلى ان زاد عن اربعة اوقلا

قاعدة

حق همزة الوصل الدخول على الافعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا فاما الاسماء التى ليست بجارية على افعالها فالف الوصل غير داخلة عليها انما دخلت على اسماء قليلة وهى عشرة ابن وابنة وابنم واسم واست واثنين واثنتين وامرئ وامرأة وايمن ، ذكر ذلك ابن يعيش فى (شرح المفصل) .

باب الحذف

قاعدة

كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات فان كان غير مبنى على فعل حذفت

---

(١) ى - البكرى (٢) من ى .

منه اللام نحو عطىّ فى تصغير عطاء واحىّ فى تصغير احوى وان كان مبنيا على فعل ثبتت نحو يحيي من حي يحيي .

باب الادغام

قاعدة

قال ابن جنى فى (الخاطريات) الادغام يقوى المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح .

ضابط

قال سيبويه احسن مايكون الادغام من كلمتين اذا توالى بها خمسة احرف متحركة نحو فعل لبيد لان توالى الحركات مستثقل عندهم بدليل انه لايتوالى خمسة احرف متحركة فى الشعر ولا اربعة فى كلمة واحدة الاان يكون فيه حذف كعلبط اوواحد الاربعة تاء التانيث كشجرة لان تاء التأنيث عندهم فى الحكم ككلمة ثانية ويحسن الادغام ايضا ان يكون قبل المثل الاول متحرك وبعد المثل الثانى ساكن نحو يد داود ، قال سيبويه قصدوا اعتدال ان يكون المتحرك بين ساكنين .

باب الخط

قال ابن مكتوم فى (تذكرته) اختلف النحويون فى علة الحاق الالف بعدواو الجمع من نحو قاموا فذهب الخليل الى انها انما الحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منعطفا لآخر الواو وكأنه يريد بذلك ان الواو انما تركبت(١) لتصوير الالف بعدها اى ليست واو مختلسة بل هى واو ممتدة مشبعة متمكنة ، وقال ابو الحسن انما زيدت هذه الالف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو كفروا وجردوا ونحو ذلك من المنفصل فلو لم تلحق الالف للفرق بين واو الجمع لجاز أن يظن انه كفر وفعل وان الواو واو عطف فزادوا الالف لتحوز الواو والى ماقبلها وسماها لذلك الف الفصل ثم الحقوا المتصل بالمنفصل فى نحو دخلوا وخرجوا

(١) ى — مكنت

ليكون العمل من وجه واحد ، وقال الكسائى دخلت هذه الالف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب فى نحو قول الله تعالى (واذا كالوهم اووزنوهم) فكالوهم كتبت بغير الف لان الضمير منصوب ألا ترى ان معناه كالوا لهم ووزنوا لهم فاذا اردت انهم كالوا فى انفسهم ووزنوا فى انفسهم قلت قد كالوا هم ووزنوا هم مثل قاموا هم وقعدوا هم فتثبت الالف معها لان الضمير مرفوع وهذا حسن . انتهى .

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب ماذكره الكمال ابو البركات ابن الانبارى فى (كتاب الانصاف فى مسائل الخلاف) وابو البقاء العكبرى فى (كتاب التبيين) فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

١ ـ ألاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم .

٢ ـ ألاسماء الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين

٣ ـ الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل .

٤ ـ الالف والواو والياء فى التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا انها اعراب .

٥ ـ الاسم الذى فيه تاء التانيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز .

٦ ـ فعل الامر مبنى وقالوا معرب .

٧ ـ المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ وقالوا المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ .

٨ ـ الظرف لايرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا يرفعه

٩ ـ الخبر اذا كان اسما محضا لايتضمن ضميرا وقالوا يتضمن .

١٠ – اذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره وقالوا لايجب.

١١ – يجوز تقديم الخبر على المبتدأ وقالوا لايجوز.

١٢ – الاسم بعد لولا يرتفع بالابتداء وقالوا بها اوبفعل محذوف قولان لهم.

١٣ – اذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل فى الاسم الذى بعده وقالوا يعمل.

١٤ – العامل فى المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل معا او الفاعل فقط او المعنى اقوال لهم.

١٥ – المنصوب فى باب الاشتغال بفعل مقدر وقالوا بالظاهر.

١٦ – الاولى فى باب التنازع اعمال الثانى وقالوا الاول.

١٧ – لايقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح وقالوا يقام.

١٨ – نعم وبئس فعلان ماضيان وقالوا اسمان.

١٩ – أفعل فى التعجب فعل ماض وقالوا اسم.

٢٠ – لا يبنى فعل التعجب من الالوان وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط.

٢١ – المنصوب فى باب كان خبرها وفى باب ظن مفعول ثان وقالوا حالان.

٢٢ – لا يجوز تقديم خبر مازال ونحوها عليها وقالوا يجوز.

٢٣ – يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لا يجوز.

٢٤ – خبر ما الحجازية ينتصب بها وقالوا بحذف حرف الجر.

٢٥ – لا يجوز طعامك مازيد آكلا وقالوا يجوز.

٢٦ – يجوز ما طعامك آكل زيد وقالوا لا يجوز.

٢٧ – خبر إن واخواتها مرفوع بها وقالوا لا تعمل فى الخبر .

٢٨ – اذا عطفت على اسم انّ قبل الخبر لم يجز فيه الا النصب وقالوا يجوز الرفع .

٢٩ – اذا خففت ان جاز أن تعمل النصب وقالوا لا تعمل .

٣٠ – لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن وقالوا يجوز .

٣١ – اللام الاولى فى لعل زائدة وقالوا اصلية .

٣٢ – لا النافية للجنس اذا دخلت على المفرد بنى معها وقالوا معرب .

٣٣ – لا يجوز تقديم معمول الفاظ الاغراء عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز .

٣٤ – اذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل او وصف مقدر وقالوا بالخلاف .

٣٥ – المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو وقالوا بالخلاف .

٣٦ – لا يقع الماضى حالا الامع قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من غير تقدير .

٣٧ – يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا .

٣٨ – اذا كان الظرف خبرا لمبتدأ وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد فى الدار قائما فيها وقائم فيها وقالوا لا يجوز الا النصب .

٣٩ – لا يجوز تقديم التمييز على عامله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا .

٤٠ – المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة الا وقالوا على التشبيه بالمفعول .

٤١ – لا تكون الا بمعنى الواو وقالوا تكون .

٤٢ – لا يجوز تقديم الاستثناء فى اول الكلام وقالوا يجوز .

٤٣ - حاشا فى الاستثناء حرف جر و قالوا فعل ماض .

٤٤ - اذا اضيفت غير الى متمكن لم يجز بناؤها و قالوا يجوز .

٤٥ - لايقع سوى وسواء الاظرفا وقالوا يقع ظرفا وغير ظرف .

٤٦ - كم فى العدد بسيطة وقالوا مركبة .

٤٧ - اذا فصل بين كم الخبرية وبين تميزها بظرف لم يجز جره وقالوا يجوز .

٤٨ - لايجوز اضافة النيف الى العشرة وقالوا يجوز .

٤٩ - يقال قبضت الخمسة عشر درهما ولا يقال الخمسة العشر الدراهم وقالوا يجوز .

٥٠ - يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقالوا لايجوز .

٥١ - المنادى المفرد المعرفة مبنى على الضم وقالوا معرب بغير تنوين .

٥٢ - لايجوز نداء مافيه - ال - فى الاختيار وقالوا يجوز .

٥٣ - الميم المشددة فى اللهم عوض من - يا - فى اول الاسم وقالوا اصله يا الله امنا بخير فحذف ووصلت الميم المشددة بالاسم .

٥٤ - لايجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز .

٥٥ - لا يجوز ترخيم الثلاثى بحال وقالوا يجوز مطلقا واذا كان ثانيه متحركا قولان .

٥٦ - لايحذف فى الترخيم من الرباعى الا آخره وقالوا يحذف ثالثه ايضا .

٥٧ - لايجوز ندبة النكرة ولا الموصول وقالوا يجوز .

٥٨ - لاتلحق علامة الندبة الصفة وقالوا يجوز .

٥٩ - لاتكون من لابتداء الغاية فى الزمان وقالوا تكون .

٦٠ - رب حرف وقالوا اسم .

٦١ - الجر بعد واورب برب المقدرة وقالوا بالواو .

٦٢ – منذ بسيطة وقالوا مركبة .

٦٣ – المرفوع بعد مذ ومنذ مبتدأ وقالوا بفعل محذوف .

٦٤ – لا يجوز حذف حرف القسم وابقاء عمله من غير عوض الا فى اسم الله خاصة وقالوا يجوز فى كل اسم .

٦٥ – اللام فى قولك لزيد افضل من عمرو لام الابتداء وقالوا لام القسم محذوفا .

٦٦ – أيمن الله فى القسم مفرد وقالوا جمع يمين .

٦٧ – لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول وقالوا يجوز .

٦٨ – لايجوز اضافة الشىء الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف اللفظان .

٦٩ – كلا وكلتا مفرد ان لفظا مثنيان معنى وقالوا مثنيان لفظا ومعنى .

٧٠ – لا يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا وقالوا يجوز اذا كانت محدودة .

٧١ – لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز .

٧٢ – لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز بدونه .

٧٣ – لا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز .

٧٤ – لا تقع او بمعنى الواو ولا بمعنى بل وقالوا يجوز .

٧٥ – لا يجوز العطف بلكن بعد الايجاب وقالوا يجوز .

٧٦ – يجوز صرف افضل منك فى الشعر وقالوا لا يجوز .

٧٧ – لا يجوز ترك صرف المنصرف فى الضرورة وقالوا يجوز .

٧٨ – الآن اسم فى الاصل وقالوا أصله فعل ماض .

٧٩ – يرتفع (١) المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل وقالوا بحروف المضارعة .

٨٠ – لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة وقالوا على الصرف (٢) .

٨١ – الفعل المضارع بعد الفاء فى جواب الاشياء السبعة منصوب باضمار أن وقالوا على الخلاف .

٨٢ – اذا حذفت أن الناصبة فالاختيار ان لا يبقى عملها وقالوا يبقى .

٨٣ – (كى) تكون ناصبة وجارة وقالوا لاتكون حرف جر .

٨٤ – لام كى ولام الجحود ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وقالوا باللام نفسها .

٨٥ – لا يجمع بين اللام وكى وأن وقالوا يجوز .

٨٦ – النصب بعد حتى بأن مضمرة وقالوا بحتى .

٨٧ – اذا وقع الاسم بين إن وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل محذوف يفسره المذكور وقالوا بالعائد من الفعل اليه .

٨٨ – لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز .

٨٩ – إن لا تكون بمعنى إذ وقالوا تكون .

٩٠ – اذا وقعت ان الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة وقالوا نافية .

٩١ – اذا وقعت اللام بعد إن الخفيفة كانت إن مخففة من الثقيلة واللام للتأكيد وقالوا إن بمعنى ما واللام بمعنى الا .

٩٢ – لا يجازى بكيف وقالوا يجازى بها .

٩٣ – السين اصل وقالوا اصلها سوف حذف منها الواو والفاء .

٩٤ – اذا دخلت تاء الخطاب على ثانى الفعل (٣) جاز حذف الثانية

---

(١) اصل لاترتفع (٢) كذا (٣) كذا والخلاف فى التائين من « تتنزل » ونحوه – ح

وقالوا الأولى .

٩٥ – لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث بالنون الخفيفة وقالوا يجوز .

٩٦ – ذا والذى وهو وهى بكمالها الاسم وقالوا الذال والهاء فقط .

٩٧ – الضمير فى لولاى ولولاك ولولاه فى موضع جر وقالوا فى موضع رفع .

٩٨ – الضمير فى نحو إياى وإياك وإياه ، إيا ، وقالوا الياء والكاف والهاء .

٩٩ – يقال فاذا هو هى وقالوا فاذا هو إياها .

١٠٠ –(تمام المائة) أعرف المعارف المضمر وقالوا المبهم .

١٠١ – ذا وأولاء ونحوهما لا يكون موصولا وقالوا يكون .

١٠٢ – همزة بين بين غير ساكنة وقالوا ساكنة .

وقد فات ابن الانبارى مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن أياز فى مؤلف .

منها – الاعراب اصل فى الاسماء فرع فى الافعال عند البصريين وقال الكوفيون اصل فيهما .

ومنها – لا يجوز حذف نون التثنية لغير الاضافة وجوزه الكوفيون .

انتهى الفن (١) الثانى من الاشباه والنظائر النحوية

ويليه سلسلة الذهب وهو الفن (١) الثالث

---

(١) اصل – القسم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله على ما انعم والهم، واوضح من دقائق الحقائق وفهم، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم، هذا هو الفن الثالث من الاشباه والنظائر وهو فن بناء المسائل بعضها على بعض مرتب على الابواب وسميته (سلسلة الذهب فى البناء من كلام العرب).

باب الاعراب والبناء

مسئلة

اختلف فى فعل الامر العارى من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب على مذهبين احدهما انه مبنى وعليه البصريون والثانى انه معرب مجزوم بلام محذوفة وهو رأى الكوفيين.

قال ابوحيان واختاره شيخنا ابوعلى الحسن بن ابى الاحوص والخلاف فى هذه المسئلة مبنى على الخلاف فى ثلاث مسائل.

الاولى هل الاعراب اصل فى الفعل كما هو اصل فى الاسم ام لا، فمذهب البصريين لا، وان الاصل فى الافعال البناء والمضارع انما اعرب لشبهه بالاسم وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب ومذهب الكوفيين نعم، فهو معرب على الاصل فى الافعال.

الثانية هل يجوز اضمار لام الجزم وابقاء عمله فمذهب البصريين لا، وانه لا يجوز حذف شيء من الجوازم اصلا وابقاء عمله ومذهب الكوفيين نعم.

الثالثة قال ابو حيان جعل بعض اصحابنا هذا الخلاف فى الامر مبنيا على مسئلة اختلفوا فيها وهى هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها مرتجلة ليس اصلها المضارع اوهى صيغة مغيرة واصلها المضارع فمن قال اصلها المضارع اختلفوا أهى معربة ام مبنية، ومن قال انها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع

فهى عند هم مبنية على الوقف ليس الا . انتهى .

وقال الشلوبين فى (شرح الجزولية) القول بان فعل الامر معرب مجزوم مبنى على قول الكوفيين ان بنية فعل الامر محذوفة من امر المخاطب الذى هو باللام .

مسئلة

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (تعليقه على المقرب) اذا اتصل بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بنى معها اجماعا نحو هل تضربن للواحد المخاطب وهل تضربن للواحدة الغائبة واختلف فى علة البناء فمذهب سيبويه ان الفعل ركب مع الحرف فبنى كما بنى الاسم لما ركب مع الحرف فى نحو لا رجل ومذهب غيره ان النون لما اكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية فعاد الى اصله وهو البناء ، قال ويبنى على الخلاف فى العلة خلاف فيما اذا اتصل بالفعل المؤكد ضمير اثنين نحو تضربان او ضمير جمع المذكر نحو تضربن او ضمير المخاطبة المؤنثة نحو تضربن هل هو معرب او مبنى فمن علل بالتركيب هناك قال هذا معرب لان العرب لا تركب ثلاثة اشياء فتجعلها كالشىء الواحد ويكون حذف النون التى كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات او النونين ومن علل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا للبناء . انتهى .

مسئلة

قال ابن النحاس فى (التعليقة) اجمع النحاة على ان حروف العلة فى نحو يخشى ويغزو ويرمى تحذف عند وجود الجازم واختلفوا فى حذفها لماذا فالذى فهم من كلام سيبويه انها حذفت عند الجازم لا للجازم، ومذهب ابن السراج واكثر النحاة ان حذف هذه الحروف علامة للجزم، وهذا الخلاف مبنى على ان حروف العلة التى فى الفعل فى حال الرفع هل فيها حركات مقدرة اولا ، فمذهب سيبويه ان فيها حركات مقدرة فى الرفع وفى الالف فى النصب

فهو اذا جزم يقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم، وعند ابن السراج انه لا حركة مقدرة فى الرفع وقال لما كان الاعراب فى الاسماء لمعنى حافظنا عليه بان نقدره اذا لم يوجد فى اللفظ ولا كذلك فى الفعل فانه لم يدخل فيه الا لمشابهة الاسم لا للدلالة على معنى فلا نحافظ عليه بان نقدره اذا لم يكن فى اللفظ فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف، وقال ان الجازم كالمسهل ان وجد فى البدن فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وكذا الجازم ان وجد حركة ازالها والا اخذ من نفس الحروف . انتهى .

مسئلة

قال ابن النحاس ايضا اذا كان حرف العلة بدلا من همزة جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسى او غير قياسى فان قلنا انه بدل قياسى ثبت حرف العلة مع الجازم لأنه همزة كما كان قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسى صار حرف العلة متمحضا وليس همزة فنحذفه كما نحذف حرف العلة المحض فى يغزو ويرمى ويخشى. انتهى .

مسئلة

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (تعليقه على المقرب) الكلمات قبل التركيب هل يقال لها مبنية اولا توصف باعراب ولا بناء فيه خلاف نحو قولنا زيد عمرو بكر خالد، او واحد اثنان ثلاثة فان قلنا انها توصف بالبناء فالاصل حينئذ فى الاسماء البناء ثم صار الاعراب لها اصلا ثانيا عند العقد والتركيب لطريان المعانى التى تلبس لولا الاعراب لكونها تدل بصيغة واحدة على معان مختلفة وان قلنا انها لا توصف بالاعراب ولا بالبناء كان الاعراب عند التركيب اصلا من اول وهلة لا نائبا عن غيره ويكون دخوله الاسماء لما تقدم من طريان المعانى عليها عند التركيب انتهى .

باب المنصرف وغير المنصرف

مسئلة

قال فى (البسيط) من قال المنصرف ماليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرها منع الجر والتنوين لفظا وتقديرا دخل فيه التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة يخرج عن الحصر فلذلك ذكرها (صاحب الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة .

مسئلة

اختلف النحويون فى الصرف فمذهب المحققين كما قال ابو البقاء فى (اللباب) انه التنوين وحده وقال آخرون هو الجر مع التنوين ويبتنى على هذا الخلاف ما إذا اضيف ما لا ينصرف اودخلته ال فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما يجر بالكسرة فقط وعلى الثانى هو منصرف .

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) اختلفوا فى منع الصرف ماهو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للآخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو قول بظاهر الحال ، وقال قوم ينتمون الى التحقيق إن الجر فى الاسماء نظير الجزم فى الافعال فلا يمنع الذى لا ينصرف ما فى الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لنقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم تبع الجر التنوين فى الزوال لأن التنوين خاصة الاسم والجر خاصة له ايضا فتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير ، فعلى هذا القول اذا قلت نظرت الى الرجل الأسمر واسمركم . الأسمر باق على منع صرفه وان انجر لأن الشبه قائم وعلم الصرف الذى هو التنوين معدوم ، وعلى القول الاول يكون

الاسم منصرفا لأنه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة للاسم بعد عن الافعال وغلبت الاسمية فانصرف . انتهى.

مسئلة

مذهب الجمهور ان باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدل مع الوصفية وذهب الفراء الى ان منعها للعدل والتعريف بنية الاضافة ويبتنى على الخلاف صرفها مذهوبا بها مذهب الاسماء اى منكرة فاجازه الفراء بناء على رأيه انها معرفة بنية الاضافة تقبل التنكير ومنعه الجمهور .

مسئلة

اذا سمى مذكر بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث وظلوم وجريح فالبصريون يصرفونه بناء على ان هذه اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحملا على المعنى فقولهم مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض ويدل لذلك ان العرب اذا صغرتها لم تدخل فيها التاء والكوفيون يمنعونه بناء على مذهبهم ان نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق .

باب العلم

مسئلة

الاكثرون على ان العلم ينقسم الى مرتجل ومنقول وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرتجل وقال ان الوضع سبق ووصل الى المسمى الاول وعلم مداول تلك اللفظة فى النكرات وسمى بها وجهلنا نحن اصلها فتوهمها من سمى بها من اجل ذلك مرتجلة ، وذهب الزجاج الى انها كلها مرتجلة والمرتجل عنده ما لم يقصد فى وضعه النقل من محل آخر الى هذا وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لابالقصد، وقال ابو حيان المنقول هو الذى يحفظ له اصل فى النكرات والمرتجل هو الذى لايحفظ له اصل

فى النكرات وقيل المنقول هو الذى سبق له وضع فى النكرات والمرتجل هو الذى لايحفظ له اصل فى النكرات، وعندى ان الخلاف المذكور اولا وهذا الخلاف احدهما مبنى على الآخر .

باب الموصول

مسئلة

هل يجوز الوصل بجملة التعجب؟ فيه خلاف ان قلنا انها انشائية لم يوصل بها وان قلنا انها خبرية فقولان .

احدهما الجواز نحو جاءنى الذى ما احسنه وعليه ابن خروف .

والثانى المنع لأن التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتتنافيا .

باب المبتدأ والخبر

مسئلة

قال ابن النحاس فى (التعليقة) اذا دخلت على المبتدأ الموصول ليت ولعل نحو ليت الذى يأتينى ولعل الذى فى الدار فلايجوز أن تدخل الفاء فى خبره واختلف فى علة ذلك ما هى فمنهم من قال علته ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله فاذا عملت فيه ليت اولعل خرج من باب الشرط فلايجوز دخول الفاء حينئذ ومنهم من قال بل العلة ان معنى ليت ولعل ينافى معنى الشرط من حيث كان ليت للتمنى ولعل للترجى ومعنى الشرط التعليق فلايجتمعان . ويتخرج على هاتين العلتين مسئلة وهو دخول إن على الاسم الموصول هل يمنع دخول الفاء ام لا؟ فمن علل بالعلة الأولى منع من دخول الفاء مع إن ايضا لانها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط ومن علل بالعلة الثانية وهو تغير المعنى جوز دخول الفاء مع إن لانها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها، وقبل دخولها كانت الفاء تدخل فى الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها .

مسئلة

ذهب البصريون الا الأخفش الى ان الوصف اذا اعتمد على نفي او استفهام كان مبتدأ وما بعده فاعل مغن عن الخبر نحو أقائم زيد وما قائم زيد، وذهب الأخفش والكوفيون الى انه لايشترط هذا الاعتماد وذلك مبني على رأيهم انه يعمل غير معتمد .

باب

مسئلة

اختلف في صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فأنا اكرمه، هل هو جملة اسمية او فعلية ؟ قال ابن هشام وهذا مبني على الخلاف في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة عن تأخر وما بعد اذا متمم لها لانه مضاف اليه وان قلنا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها.

باب كان واخواتها

مسئلة

قال الخفاف في (شرح الايضاح) اختلف هل الافعال الناقصة تدل على الحدث ام لا؟ وينبني على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال فمن قال تدل اعمل ومن قال لافلا وقال ابو حيان في (الارتشاف) اختلفوا هل تعمل كان واخواتها في الظرف والمجرور والحال؟ فقيل لاتعمل وقيل تعمل وينبغي ان يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث .

مسئلة

قال ابو حيان في (الارتشاف) الظاهر من كلام سيبويه انه لايكون لكان واخواتها الاخبر واحد وهو نص ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ والمنع هنا اقوى لأنها شبهت بضرب وقال في

(شرح التسهيل) تعدد خبر كان مبنى على الخلاف فى تعدد خبر المبتدأ ثم قيل الجواز هنا اولى لانه اذا جاز مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى وهو كان واخواتها اولى ومنهم من قال المنع هنا اولى وعليه ابن درستويه واختاره ابن ابى الربيع قال لأن ، ضرب ، لا يكون له الا مفعول واحد فما شبه به يجرى مجراه .

مسئلة

اختلف لم سميت هذه الأفعال نواقص ؟فقيل لأنها لا تدل على الحدث بناء على القول به وعلى القول الآخر سميت ناقصة لكونها لا تكتفى بمرفوعها .

مسئلة

اختلف فى جواز تقدم اخبار هذا الباب على الافعال اذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قائما،فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم فى ان ما هل لها صدر الكلام اولا؟ فالبصريون على الاول والكوفيون على الثانى .

باب ما

مسئلة

البصريون على انه اذا اقترنت ما بان يبطل عملها نحو .

بنى غدانة ما ان انتم ذهب

وذهب الكوفيون الى جواز النصب مع إن واختلف فى إن هذه، فالبصريون على انها زائدة كافة والكوفيون على انها نافية وعندى ان الخلاف فى اعمالها ينبغى ان يكون مرتبا على هذا الخلاف .

باب إنّ واخواتها

مسئلة

إذا وقعت ان المخففة بعد فعل العلم كقولك علمت ان كان زيد لعالما

وحديث (قدعلمنا ان كنت لمؤمنا) فهل هي مكسورة اومفتوحة فيه خلاف ذهب الاخفش الصغير وهو ابو الحسن على بن سليمان البغدادى الى انها لاتكون الا مكسورة وقال ابو على الفارسى لا تكون الا مفتوحة وكذلك اختلف فيها كبراء اهل الاندلس ابو الحسن ابن الاخضر وابو عبد الله ابن ابى العافية فقال ابن الاخضر بقول الاخفش وقال ابن ابى العافية بقول الفارسى .

قال ابو حيان وهذا الخلاف مبنى على خلافهم فى اللام أهى لام الابتداء الزمت للفرق ام هى لام اخرى مجتلبة للفرق بينها وبين ان النافية؟ فعلى الاول تكسر وعلى الثانى تفتح ووجه البناء انها اذا كانت لام الابتداء فهى لا تدخل الا فى خبر المكسورة واذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذى قبلها مانعا لها من فتحها .

قال ابو حيان وهذا البناء انما هو على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الا وان نافية لاحرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز فى نحو (قد علمنا ان كنت لمؤمنا) الا كسر إن لانها عندهم حرف نفى والتقدير (قد علمنا ما كنت الا مؤمنا) .

مسئلة

تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسما لإن المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو إن عندى انك فاضل، وقال الفراء لو قال قائل انك قائم تعجبنى، جاز أن تقول ان انك قائم تعجبنى، قال ابو حيان وهذا من الفراء بناء على رأيه أن أن يجوز الابتداء بها والجمهور على منعه .

مسئلة

اذا خففت إن المكسورة لم يلها من الافعال الا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين وجوز الكوفيون غيره وهو مبنى على مذهبهم انها نافية ذكر ذلك السخاوى فى (شرح المفصل) .

مسئلة

اذا وقعت إن جواب قسم نحو والله إن زيدا قائم، فمذهب البصريين

وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز إن مع اختيار الفتح وعليه الكسائى والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال فى (البسيط) واصل هذا الخلاف ان جملتى القسم والمقسم عليه هل احداهما معمولة الأخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم اولا؟ وفى ذلك خلاف فمن قال نعم فتح لأن ذلك حكم أن اذا وقعت مفعولا ومن قال لا فانما هى تأكيد للمقسم عليه لاعاملة فيه كسر ومن جوز الأمرين اجاز الوجهين .

مسئلة

لايجوز هنا إن قائما الزيدان، كما لايجوز ذلك فى المبتدأ دون نفى او استفهام واجازه الكوفيون والاخفش بناء على اجازته فى المبتدأ فجعلوا قائما، اسم إن والزيدان، فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار فى باب ظن، فمن اجازهنا وفى المبتدأ اجاز ظننت قائما الزيدان، ومن منع منع وابن مالك وافقهم على الجواز فى المبتدأ ومنع فى باب ظن وإن وفرق بان اعمال الصفة عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا يستباح الا فى موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان، جواز، ان قائما الزيدان، ولا، ظننت قائما الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرد من ان وظننت، وامتناع وقوعه بعدها .

باب لا

مسئلة

قال ابو حيان فى (شرح التسهيل) فى نحو لا مسلمات، اربعة مذاهب .

احدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف .

والثانى الكسر بلاتنوين وهو مذهب الاكثرين .

والثالث الفتح وهو مذهب المازنى والفارسى .

والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين فى الحالين - قال وفرع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف فى حركة لا رجل، فمن قال انها حركة اعراب قال هنا لا مسلمات، بالكسر ومن قال هى حركة بناء فالذى يقول انه يبنى

لجعله مع لا كالشيء الواحد قال لامسلمات، بالفتح ولايجوز عنده الكسر لأن الحركة عنده ليست خاصة والذى يقول يبنى لتضمنه معنى الحرف يقول لامسلمات، بالكسر وحجته ان المبنى مع لاقد اشبه المعرب المنصوب فكما ان الجمع بالالف والتاء فى حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح، انتهى .

باب اعلم وأرى

مسئلة

قال ابن النحاس فى (التعليقة) يجوز حذف الاول والثانى من مفاعيل هذا الباب اختصارا واما حذف الثالث اختصارا فمبنى على الخلاف فى حذف الثانى من مفعولى ظننت اختصارا فمن اجاز الحذف هناك اجازه فى الثالث ومن منعه فى الثانى هناك منعه فى الثالث هنا .

باب النائب عن الفاعل

مسئلة

باب اختار ، ذهب الجمهور الى انه لايجوز فيه الا اقامة المفعول الاول نحو اختير زيد الرجال ،وجوز الفراء والسيرافى وابن مالك اقامة الثانى مع وجود الاول فيقول اختير الرجال زيدا ، واشار ابو حيان الى ان الخلاف مبنى على الخلاف فى اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لأن الثانى هنا على تقدير حرف الجر .

مسئلة

قال ابو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو سير بزيد ، فيه خلاف فمذهب الجمهور أن المجرور فى محل رفع وهو النائب ومذهب الفراء ان النائب حرف الجر وحده وانه فى موضع رفع .

قال ابو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مر زيد بعمرو، فمذهب البصريين ان المجرور في موضع نصب فلذا قالوا انه اذا بني للمفعول كان في موضع رفع بناء على قولهم انه في مر زيد بعمرو، في موضع نصب ومذهب الفراء ان حرف الجر هو الذي في موضع نصب فلهذا ادعى انه اذا بني للفعول كان هو في موضع رفع بناء على مذهبه انه هناك في موضع نصب وفي اصل المسئلة قول ثالث ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل قاله ابن هشام ورابع ان النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أي السير قال ابن درستويه وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المجرور نحو بزيد سير، فعلى القول الاول والثالث لا يجوز وعلى القول الثاني والرابع يجوز.

باب المفعول به

مسئلة

اذا تعدد المفعول في غير باب ظن وأعلم كباب أعطى واختار فالأصل تقديم ماهو فاعل في المعنى ومايتعدى اليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك هذا مذهب الجمهور وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم فذلك مكانه وعليه ابن هشام وبعض البصريين قال ابو حيان وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على الاول نحو اعطيت درهمه زيدا، فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر.

باب الظرف

مسئلة

قال ابو حيان في (الارتشاف) هل يتسع في الظرف مع كان واخواتها هو مبني على الخلاف هل تعمل في الظرف ام لا؟ فان قلنا لا تعمل فلا يتوسع وان قلنا يجوز أن تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أن لا(١) يجوز التوسع فيه معها.

---

(١) كذا ـ ولعله ان يجوز ـ ح

مسئلة

قال ابو حيان فى (شرح التسهيل) اذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها ام لا؟ قولان، قيل تكون مضافة وضمنت الربط بين ماتضاف اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لوكانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلايحصل به ربط قال ويبنى على ذلك الخلاف فى العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزاء ولابد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات.

باب الاستثناء

مسئلة

هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم وتوسط بين جزئى كلام نحو القوم الا زيدا قاموا؟ فيه خلاف، قيل بالجواز وقيل بالمنع، قال ابوحيان وهو مبنى على الخلاف فى العامل فى المستثنى فمن قال انه ماتقدم من فعل اوشبهه منعه ومن قال انه الا، او نحوه، جوزه.

مسئلة

اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود الى الكل؟ فيه خلاف، قيل نعم وقيل لا، بل يختص بالجملة الاخيرة، قال ابو حيان والخلاف مبنى على الخلاف فى العامل فى المستثنى ـ فمن قال انه الا، اعاده الى الكل ومن قال انه الفعل السابق قال ان اتحد العامل عاد الى الكل وان اختلف فللأخيرة خاصة اذلا يمكن عمل العوامل المختلفة فى مستثنى واحد.

باب حروف الجر

مسئلة

اختلف هل يتعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص على قولين

مبنيين على الخلاف فى انه هل يدل على الحدث ام لا؟ فمن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشاوبين منع ذلك ومن قال يدل عليه جوزه .

مسئلة

قال ابو البقاء فى (التبيين) اختلف فى الاسم المرفوع بعد منذ نحو ما رأيته منذ يومان، على أى شيء يرتفع على ثلاثة مذاهب ، احدها ، ان منذ مبتدأ وما بعده خبر والتقدير أمد ذلك يومان، وقال بعض الكوفيين يومان فاعل تقديره منذ مضى يومان، وقال الفراء موضع الكلام كله نصب على الظرف اى ما رأيته من الوقت الذى هو يومان، قال وهذا كله مبنى على الخلاف فى اصل منذ وقد قال الاكثر انها مفردة وقال الفراء اصلها ، من ، و ، ذو ، الطائية بمعنى الذى وقال غيره من الكوفيين اصلها من اذ ثم حذفت الهمزة وضمت الميم .

باب القسم

مسئلة

قال ابن النحاس فى (التعليقة) اختلف النحاة فى ايمن الله هل هى كلمة مفردة موضوعة للقسم ام هى جمع؟ وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى همزتها أهى همزة قطع ام همزة وصل؟ فذهب البصريين ان ايمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وان همزتها همزة وصل ومذهب الكوفيين ان ايمن جمع يمين وهمزتها همزة قطع.

باب التعجب

مسئلة

قال ابن النحاس فى التعليقة اختلف النحاة فى قولنا افعل به، فى التعجب هل معناه امر او تعجب مع اجماعهم على ان لفظه لفظ الامر فذهب الكوفيون الى ان معناه امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناه التعجب على الخلاف

فى التعجب هل هو انشاء او خبر؟ قال وينبنى على هذا الخلاف خلاف فى الجار والمجرور هل هو فى موضع نصب او رفع؟ فمن قال بأن معنى افعل، الامر وان فيه فاعلا مستترا قال بأن الجار والمجرور فى موضع نصب بانه مفعول ويكون الباء عنده اما للتعدية كررت به، او زائدة مثل قرأت بالسورة، ومن قال بان معنى افعل التعجب لا الامر قال بأن الجار والمجرور فى موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير فى افعل وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلها فى كفى بالله .

مسئلة

قال ابن النحاس لزوم الالف واللام فى فاعل فعل فيه خلاف مبنى على الخلاف فى فعل الذى للمبالغة هل هو من باب نعم وبئس او من باب التعجب؟ فمن قال هو من باب نعم وبئس اشترط فى الفاعل من لزوم الالف واللام وغيره مايشترطه فى فاعل نعم وبئس ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط فى فاعله الالف واللام وباب التعجب فيه اظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل كما دخلت فى باب التعجب فى افعل به .

باب التوكيد

مسئلة

قال ابن النحاس هل يجوز ان يقع كل واحد من اكتع وابصع وابتع تاكيدا بمفرده فيه ثلاثة مذاهب ـ احدها نعم ، والثانى لا، بل يكون بعد اجمع تابعا بالترتيب كما ذكرنا والثالث يجوز ان يقدم بعضها على بعض بشرط تقديم اجمع قبلهن قال وهذا الخلاف مبنى على انه هل لكل واحد منهن معنى فى نفسه ام لا فان قيل لا معنى لها الا الاتباع فلا بد من تقدم اجمع وان قيل بأن لها معانى جاز ان تستعمل بأنفسها ، انتهى .

باب النداء

مسئلة

اختلف فى اللهم فمذهب البصريين ان الميم عوض من حرف النداء ومذهب الكوفيين انها بقية من جملة محذوفة والاصل ياالله آمنا بخير وينبنى على هذا الخلاف جواز ادخال يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لانه لا يجمع بين العوض والمعوض وعند الكوفيين يجوز لان الميم على رأيهم ليست عوضا من يا، قال ابو حيان فى (الارتشاف) اللهم لا تباشره يا فى مذهب البصريين زعموا ان الميم المشددة فى آخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان واجاز الكوفيون ان تباشره يا وعندهم الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها آمنا بخير وهو قول سخيف لا يحسن ان يقوله من عنده علم

باب اعراب الفعل

مسئلة

هل يجوز فى المضارع المنصوب بعد الفاء فى الأجوبة الثمانية ان يتقدم على سببه فيقال ما زيد فنكرمه يأتينا، ومتى فأتيك تخرج، وكم فأسير تسير فيه قولان .

قال البصريون لا وقال الكوفيون نعم والخلاف مبنى على الخلاف فى اصل وهو أن مذهب البصريين فى ذلك ان النصب بأن مضمرة وان الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدر من ان المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه والتقدير لم يكن من زيد اتيان فيكون منا اكرام وعلى هذا يمتنع التقديم لان المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ومذهب الكسائى واصحابه ان الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة فلا معطوف هنا وانما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع .

مسئلة

اختلف هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها بأن يقال ما زيد يكرم فنكرمه اخانا، يراد ما زيد يكرم اخانا فنكرمه، فمذهب البصريين المنع ومذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبنى على الخلاف فى الاصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من يكرم فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله كذلك لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم فى تقدير المصدر والكوفيون اجازوه لانه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهم .

مسئلة

قال ابو البقاء فى (التبيين) لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير ناصبة للفعل بل الناصب أن مضمرة وعلى هذا تترتب مسئلة وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيون اللام هى الناصبة فان وقعت بعدها ان كانت توكيدا وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه .

باب التكسير

مسئلة

قال ابو حيان اختلف فى تكسير همرش فقال بعضهم يكسر على همارش وقال بعضهم يكسر على هنامر قال والسبب فى الاختلاف الاختلاف فى اصل وزنه وفى الحرف الاول المدغم فى الثانى ماهو فقال قوم وزنه فعلل والميم زائدة للالحاق بجحمرش وادغمت الميم فى الميم فهو من باب ادغام المثلين وقال آخرون وزنه فعللل والمدغم نون وحروفه كلها اصول كحروف قهبلس وجحمرش وصهصلق قال والأول هو الصحيح والثانى قول الاخفش وتناقض فيه كلام سيبويه .

باب التصغير

مسئلة

اختلف فى تصغير ركب وطير وصحب وسفر على قولين، احدهما، وعليه الجمهور انها تصغر على لفظها فيقال ركيب وطيير وصحيب وسفير، والثانى، وعليه الاخفش انها ترد الى المفرد فيقال رويكبون وطويرات وصويحبون ومسيفرون والخلاف مبنى على الخلاف فى هذه الالفاظ ما هى وفيها قولان احدهما، وعليه الجمهور انها اسماء جموع وعلى هذا فتعطى حكم المفرد فى التصغير على لفظها.

الثانى، وعليه الاخفش انها جموع تكسير وعلى هذا فترد الى مفرداتها اشار الى هذا البناء ابو حيان.

باب الوقف

مسئلة

هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع قال فى (البسيط) فيه خلاف مبنى على الخلاف فى العامل فى التابع فان قلنا انه يقدر فيه عامل من جنس الاول صح لانه يصير جملة مستقلة فيستغنى عن الاول وان قلنا العامل فيه هو العامل فى المتبوع لم يصح قال والصحيح انه لايجوز الوقف لعدم استقلاله صورة.

مسئلة

اختلف فى الوقف على اذا والصحيح ان نونها تبدل الفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وان وروى عن المازنى والمبرد قال ابن هشام فى المغنى وينبنى على الخلاف فى الوقف عليها الخلاف فى كتابتها فالجمهور يكتبونها بالالف والمازنى والمبرد بالنون.

مسئلة

اذا نكر يحيى بعد العلمية فهل يكتب بالياء او بالالف لانه قد زالت علميته قال ابو حيان يبنى على الخلاف فى تعليل كتابة يحيى العلم بالياء فان عللناه بالعلمية كتبناه بالالف لأنه قد زالت علميته وان عللنا بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لان الاسمية موجودة فيه، انتهى .

تم الفن الثالث من الاشباه والنظائر للشيخ العلامة جلال الدين عبد الرحمن ابن ابى بكر السيوطى رحمه الله .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى اوجد الخلق وجعل لكل شىء مظهرين من الجمع والفرق والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى سناه اضوء من البرق - هذا هو (الفن الرابع) من الاشباه والنظائر وهو فن الجمع والفرق وهو قسمان.

احدهما الابواب المتشابهة المفترقة فى كثير من الاحكام.

والثانى المسائل المتشابهة المفترقة فى الحكم والعلة وسميته (اللمع والبرق فى الجمع والفرق).

القسم الاول

ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة

قال ابن هشام فى (المغنى) الكلام اخص من الجملة لا مرادف لها فان الكلام هو القول المفيد بالمقصد والمراد بالمفيد مادل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشرى فى المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى وقد نازعه بعضهم فى ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة.

وانصف الشيخ بدر الدين الدماميني فذكر ما حاصله ان المسئلة ذات قولين وان كل طائفة ذهبت الى قول.

قلت، وممن ذهب الى الترادف ضياء الدين بن العلج صاحب (البسيط) فى النحو وهو كتاب كبير نفيس فى عدة مجلدات، واجاب عما ذكره ابن هشام فى جملة الشرط ونحوها.

فقال فى (البسيط) قولهم ان المبدل منه فى نية الطرح اى فى الاعم

الاغلب فلا يقدح مايعرض من المانع فى بعض الصور نحو جاءنى الذى مررت به زيد للاحتياج الى الضمير قال ونظيره ان الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول فى الاعم الاغلب ولا يقدح فى ذلك مايعرض من المانع فى بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تفيد ولا يقدح فى ذلك تخلف الحكم فى جملتى الشرط والجزاء فانها لاتفيد احداهما من غير الاخرى وقال ابن جنى فى (كتاب التعاقب) ينبغى ان تعلم ان العرب قداجرت كل واحدة من جملتى الشرط وجوابه مجرى المفرد لان من شرط الجملة ان تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها وهاتان الجملتان لاتستغنى احداهما عن اختها بل كل واحدة منهما مفتقرة الى التى تجاورها فجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجارى احكام الجمل .

وقال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذى يقتضيه كلام النحاة تساوى الكلام والجملة فى الدلالة يعنى كل ماصدق احدهما صدق الآخر فليس بينهما عموم وخصوص واما اطلاق الجملة على ماذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازى لان كلا منها كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك، وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس فى (تعليقه على المقرب) الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاسناد بين الكلمتين ويسمى الهيئة الاجتماعية وصورة التركيب وان الجملة تقال باعتبار كثرة اجزاء التى يقع فيها التركيب لان كل مركب اعتبارين الكثرة والوحدة فالكثرة باعتبار اجزائه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة فى تلك الكثرة والاجزاء الكثيرة تسمى مادة والهيئة الاجتماعية الموحدة تسمى صورة .

الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى

عقد له ابن جنى بابا فى (الخصائص) قال هذا الموضع كثيرا مايستهوى فيه من يضعف نظره الى ان يقوده الى افساد الصنعة وذلك كقولهم فى تفسير

قولنا، اهلك والليل، معناه الحق اهلك قبل الليل فربما دعا ذلك من لادربة له الى ان يقول اهلك والليل فيجره وانما تقديره الحق اهلك وسابق الليل وكذلك قولنا زيد قام ربما ظن بعضهم ان زيدا هنا فاعل فى الصيغة كما انه فاعل فى المعنى وكذلك تفسير معنى قولنا سرنى قيام هذا وقعود ذاك بانه سرنى ان قام هذا وان قعد ذاك وربما اعتقد فى هذا وذاك انهما فى موضع رفع لأنهما فاعلان فى المعنى، ولا تستصغر هذا الموضع فان العرب قد مرت به وشمت روائحه وراعته وذلك ان الأصمعى انشد شعرا ممدودا مقيدا التزم الشاعر فيه ان يجعل قوافيه كلها فى موضع جر الابيتا واحدا وهو .

يستمسكون من حذار الالقاء بتلعات كجذوع الصيصاء
ردى – ردى ورد قطاة صماء كدرية اعجبها برد الماء

فطرد قوافيها كلها على الجر الابيتا واحدا وهو قوله كأنها وقد رآها الراء والذى سوغه ذلك على ما التزمه فى جميع القوافى ما كان على سمته من القول وذاك انه لما كان معناه كأنها فى وقت رؤية الراء وعلى حال رؤية الراء تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاز ان يخلط هذا البيت بسائر الابيات وكأنه لذلك لم يخالف ونظير هذا عندى قول طرفة .

فى جفان نعترى نادينا وسديف حين هاج الصنبر

يريد الصنبر فاحتاج فى القافية الى تحريك الباء فتطرق الى ذلك بنقل حركة الاعراب اليها تشبيها بباب قولهم هذا بكر ومررت ببكر وكان يجب على هذا ان يضم الباء فيقول الصنبر لأن الراء مضمومة الا انه تصور معنى اضافة الظرف الى الفعل فصار الى انه كأنه قال حين هيج الصنبر فلما احتاج الى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء اليها ولولا ما اوردته من هذا لكان الضم مكان الكسر وهذا اقرب مأخذا من ان تقول انه حرف القافية للضرورة .

فان قلت فان الاضافة فى قوله حين هاج الصنبر انما هى الى الفعل

لا الى الفاعل فكيف حرفت غير المضاف اليه .

قيل الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد واقوى الجزئين منهما هو الفاعل فكأن الاضافة انما هي اليه لا الى الفعل فلذلك جاز ان يتصور فيه معنى الجر .

فان قلت فانت اذا اضفت المصدر الى الفاعل جررته فى اللفظ واعتقدت مع هذا انه فى المعنى مرفوع فاذا كان فى اللفظ ايضا مرفوعا فكيف يسوغ لك بعد حصوله فى موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى ان تحور به فتتوهمه مجرورا .

قيل هذا الذى اردناه وتصورناه هو مؤكد للمعنى الاول لانك كما تصورت فى المجرور معنى الرفع كذلك تممت حال الشبه بينهما فتصورت فى المرفوع معنى الجر الا ترى ان سيبويه لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك فى نفسه ورسا فى تصوره زادفى تمكين هذا الحال له وتثبيتها عليه بان عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل فى الجر كل ذلك تفعله العرب وتعتقده العلماء فى الامرين ليقوى تشابههما وتعمر ذات بينهما .

ومن ذلك قولهم فى قول العرب كل رجل وصنعته وانت وشأنك ، معناه انت مع شأنك وكل رجل مع صنعته فهذا يوهم من امم ان الثانى خبر عن الاول كما انه اذا قال انت مع شأنك فان قوله مع شأنك خبر عن انت وليس الامر كذلك بل لعمرى ان المعنى علية غير ان تقدير الاعراب على غيره ، وانما شأنك معطوف على انت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكانه قال كل رجل وصنعته مقرونان وانت وشأنك مصطحبان وعليه جاء العطف بالنصب مع ان كما قال .

أغار على معزاى لم يدر اننى وصفراء منها عبلة الصفرات (١)

ومن ذلك قولهم، انت ظالم ان فعلت ، ألا تراهم يقولون فى معناه ان فعلت فانت ظالم فهذا ربما أوهم ان انت ظالم جواب مقدم ومعاذ الله ان يقدم جواب الشرط وانما قوله انت ظالم دال على الجواب وساد مسده فاما ان يكون

---

(١) فى الخصائص – الصفوات .

هو الجواب فلا .

ومن ذلك قولهم عليك زيدا ، ان معناه خذ زيدا ، وهو لعمرى كذلك الا ان زيدا (١) انما هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما لفعل متعد، لا انه منصوب (بخذ) فلا ترى الى فرق مابين تقدير الاعراب وتفسير المعنى فاذا مربك شيء من هذا عن اصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل اليه فان امكنك ان يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبلت (٢) تفسير المعنى على ماهو عليه وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك وإياك ان تسترسل فتفسد ما تؤثر اصلاحه ألا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيدا سوطا بان معناه ضربت زيدا ضربة بسوط فهو لا شك كذلك ولكن طريق اعرابه انه على حذف المضاف اى ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة ولو ذهبت تتأول ضربته سوطا على ان تقدير اعرابه ضربة بسوط كما ان معناه كذلك للزمك ان تقدر انك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله امرتك الخير وأستغفر الله ذنبا فتحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك انه على حذف المضاف اى ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط فهذا لعمرى معناه فاما طريق اعرابه وتقديره فحذف المضاف . انتهى .

وقال ابن ابى الربيع في (شرح الايضاح) قالوا لا افعل هذا بذى تسلم، قال يعقوب المعنى والله يسلمك فهذا تفسير المعنى واما تفسير اللفظ فتقديره بذى سلامتك .

وقال ابن مالك في (شرح الكافية) ومن الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب) .

اى ليس بعض خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذى يقتضيه

---

(١) زاد في الخصائص « الآن » ح (٢) خصائص - تركت - ح .

الاعراب والتقدير المعنوى يطبع على كل خلق الا الخيانة والكذب .

(فائدة) قال ابن عصفور فى (شرح المقرب) فان قيل لم صار التعجب من وصفه على طريقة ما افعله مفعولا وعلى طريقة افعل به فاعلا مع أن المعنى عندهم واحد وانما الباب ان يختلف الاعراب اذا اختلف المعنى، فالجواب ان ذلك من قبيل ما اختلف فيه الاعراب والمعنى متفق نحو ما زيد قائما فى اللغة الحجازية وما زيد قائم فى اللغة التميمية .

الفرق بين الاعراب التقديرى والاعراب المحلى

قال ابن يعيش الاعراب يقدر على الالف المقصورة لان الالف لا تحرك بحركة لانها مدة فى الحلق وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضى بها الى مخرج الحركة فكون الاعراب لا يظهر فيها لم يكن لان الكلمة غير معربة بل انبو فى محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما من المبنيات فان الاعراب لا يقدر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة فى نفسها معربة لظهر الاعراب فيه وانما الكلمة جمعاء فى موضع كلمة معربة وكذلك ياء المنقوص لا يظهر فيه حركة الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها فهى نائبة عن تحمل الضمة والكسرة .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) الفرق بين الموضع فى المبنى والموضع فى المعتل انا اذا قلنا فى قام هؤلاء ان هؤلاء فى موضع رفع لا نعنى به ان الرفع مقدر فى الهمزة كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدرا فيها لان الهمزة حرف جلد يقبل الحركات وانما نعنى به ان هذه الكلمة فى موضع كلمة اذا ظهر فيها الاعراب تكون مرفوعة بخلاف العصا فانا اذا قلنا انها فى موضع رفع نعنى به ان الضمة مقدرة على الالف نفسها بحيث لولا امتناع الالف من الحركة او استثقال الضمة والكسرة فى ياء القاضى لظهرت الحركة على نفس اللفظ .

قال ابن الصائغ في (تذكرته) الفرق بين اعلى واحمر من خمسة اشياء جمع اعلى بالواو والنون وعلى افاعل واستعماله بمن وتأنيثه على فعلى وازومه احد الثلاثة ال او الاضافة اومن .

وقال المهلبي

الفرق في الاعلى والاحمر قداتى ... في خمسة في الجمع والتكسير

ودخول من وخلاف تأنيثهما ... ولزوم تعريف بلا تنكير

قال في الشرح هذه الاحكام جارية في الاعلى وبابه كالافضل والارذل وفي الاحمر وبابه كالاصفر والاخضر .

ذكر مافترق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر

قال في (البسيط) ضمير الشأن يفارق الضمائر من عشرة اوجه انه لايحتاج الى ظاهر يعود اليه بخلاف ضمير الغائب فانه لابد له من غائب يعود عليه لفظا اوتقديرا وانه لايعطف عليه ولايؤكد ولايبدل منه بخلاف غيره من الضمائر،وسر هذه الاوجه انه يوضحه والمقصود منه الابهام وانه لايجوز تقديم خبره عليه وغيره من الضمائر يجوز تقديم خبره عليه وانه لايشترط عود ضمير من الجملة اليه وغيره من الضمائر اذا وقع خبره جملة لابد فيها من ضمير يعود اليه وانه لايفسر الا بجملة وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد وان الجملة بعده لها محل من الاعراب والجمل المفسرات لايلزم ان يكون لها محل من الاعراب وانه لايقوم الظاهر مقامه وغيره من الضمائر يجوز اقامة الظاهر مقامه وانه لايكون الا لغائب دون المتكلم والمخاطب لوجهين .

احدهما ان المقصود بوضعه الابهام والغائب هو المبهم لان المتكلم والمخاطب في نهاية الايضاح .

والثاني انه في المعنى عبارة عن الغائب لانه عبارة عن الجملة التي بعده

وهى موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم .

وقال ابن هشام فى (المغنى) هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه احدها عوده على مابعده لزوما اذلايجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم هى ولاشيء منها عليه .

والثانى ان مفسره لايكون الاجملة ولايشاركه فى هذا ضمير .

والثالث انه لايتبع بتابع فلا يؤكدولايعطف عليه ولايبدل منه .

الرابع انه لايعمل فيه الا الابتداء اواحد نواسخه .

الخامس انه ملازم للافراد فلايثنى ولايجمع وان فسر بحديثين اوباحاديث .

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل

قال ابن يعيش ربما التبس الفصل بالتاكيد والبدل والفرق بين الفصل والتاكيد أن التأكيد اذا كان ضميرا لايؤكدبه الا المضمر ،والفصل ليس كذلك بل يقع بعد الظاهر والمضمر فقولك كان زيد هوالقائم فصل لا تأكيد لوقوعه بعد الظاهر وقولك كنت انت القائم يحتملهما،ومن الفرق بينهما انك اذا جعلت الضمير تاكيدا فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه باعراب ما قبله وليس كذلك اذا كان فصلا،واما الفرق بينه وبين البدل فان البدل تابع للبدل منه فى اعرابه كالتأكيد الا ان الفرق بينهما انك اذا ابدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب نحو ظننتك اياك خيرا من زيد فاذا أكدت اوفصلت لايكون الابضمير المرفوع ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل ان لام التأكيد تدخل على الفصل ولا تدخل على التأكيد والبدل لان اللام تفصل بين التاكيد والمؤكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الاول فى البيان .

ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر

قال الخليل ضمير الفصل اسم ولا محل له من الاعراب وبذلك يفارق سائر الضمائر، قال ابن هشام ونظيره على هذا القول اسماء الافعال .

ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس

قال فى (البسيط) علم الجنس كاسامة وثعالة فى تحقيق علميته اربعة اقوال .

احدها لابى سعيد وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش انه موضوع على الجنس بأسره بمنزلة تعريف الجنس باللام فى كثر الدينار والدرهم فانه اشارة الى ما ثبت فى العقول معرفته ويصير وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد، علمان على أشخاصهما، ولذلك يقال ثعالة يفر من أسامة اى اشخاص هذا الجنس تفر من اشخاص هذا الجنس، وانما لم يحتاجوا فى هذا النوع الى تعيين الشخص بمنزلة الاعلام الشخصية لان الاعلام الشخصية تحتاج الى تعيين افرادها لان كل فرد من افرادها يختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة اواستعانة اوغير ذلك واما افراد انواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ علما على جميع افراد النوع لاشتراكها فى حكم واحد .

قال ابن يعيش تعريفها لفظى وهى فى المعنى نكرات لان اللفظ وان اطلق على الجنس فقد يطلق على افراده ولا يختص شخصا بعينه وعلى هذا فيخرج عن حد العلم .

والقول الثانى لابن الحاجب أنها موضوعة للحقائق المتحدة فى

الذهن بمنزلة التعريف باللام للمعهود فى الذهن نحو أكلت الخبز وشربت الماء لبطلان ارادة الجنس وعدم تقدم المعهود الوجودى، واذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة المتحدة فى الذهن فاذا اطلقت على الواحد فى الوجود فلا بد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقها على الواحد فى الوجود لوجود الحقيقة المقصودة فيكون التعدد (١) باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع لانه يلزم اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد .

فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا أطلق على الواحد فى الوجود فقد اطلق على غير ما وضع له .

قلنا وان جعلت المغايرة بذلك بين الحقائق الا انه بمنزلة المتواطىء الواقع على حقائق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الذى يشترك فيه حقائق التواطوء المختلفة فكذلك ههنا يشترك الذهنى والوجودى فى الحقيقة وان كان الوجودى مغاير اللذهنى، والفرق بين اسد واسامة ان اسدا موضوع لكل فرد من افراد النوع على طريق البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واما اسامة فانه لزم من اطلاقه على الواحد فى الوجود التعدد فالتعدد فيه جاء ضمنا لا مقصودا بالوضع .

والقول الثالث انه لما لم يتعلق بوضعه غرض صحيح بل الواحد من جفاة العرب اذا وقع طرفه على وحش عجيب او طير غريب اطلق عليه اسما يشتقه من خلقته او من فعله ووضعه عليه فاذا وقع بصره مرة اخرى على مثل ذلك الفرد اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصور أن هذا الموجود هو المسمى اولا اوغيره فصارت مختصات كل نوع مندرجة تحت الاول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص تحته مثل نسبة زيد الى الاشخاص المسمين به وعلى هذا فاذا اطلق على الواحد فقد اطلق على ما وضع له واذا اطلق على الجميع فلاندراج الكل تحت الوضع الاول لا لاطلاق وضع اللفظ عليه اولا مرة ثانية وثالثة بحسب اشخاصه من غير تصور أن الثانى

---

(١) ى - التحقق .

والثالث هو الاول اوغيره .

والقول الرابع قلته ان لفظ علم الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ اسامة مثلا يدل على الحيوان المفترس عريض الاعالى فالافتراس وعرض الاعالى مشترك بين الذهنى والوجودى فاذا اطلق على الواحد فى الوجود فقد اطلق على ما وضع له لوجود القدر المشترك وهو الافتراس وعرض الاعالى ويلزم من اخراجه الى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع بخلاف اسد فان تعدده مقصود بالوضع،واذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بامور .

احدها امتناع دخول اللام على احدهما وجوازه فى الآخر ولذلك كان ابن لبون وابن مخاض اسمى جنس لدخول اللام عليهما ولم يكن ابن عرس اسم جنس لامتناع ابن العرس .

والثانى امتناع الصرف يدل على العلمية .

والثالث نصب الحال عنها على الاغلب

والرابع نص أهل اللغة على ذلك،واما الاضافة فلا دليل فيها لأن الاعلام جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض واسم الجنس جاء مضافا كابن لبون وابن مخاض . انتهى كلام صاحب البسيط .

(فائدة) قال صاحب (البسيط) الفرق بين الاشتراك الواقع فى النكرات والاشتراك الواقع فى المعارف ان اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع فى كل مسمى غير معين واما اشتراك المعارف فالاشتراك فى الاعلام اتفاقى غير مقصود بالوضع لان واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له انما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمين باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك فى تعريفها لكونه اتفاقيا غير مقصود للواضع،واما الاشتراك الواقع فى المضمرات واسماء الاشارة وما عرف باللام وان كان

مقصودا للواضع فانه اشتراك فى المسمى المعين فلذلك لم يقدح فى التعريف بخلاف اشتراك النكرات فانه فى كل مسمى غير معين فلذلك افترق الاشتراكان .

(فائدة) قال الزملكانى فى (شرح المفصل) الفرق بين اللام فى الزيدان واللام فى الرجلان ان معنى الزيدان المشتركان فى التسمية ومعنى الرجلان المشتركان فى الحقيقة قال فخر خوارزم ولذلك لوسميت امرأة بزيد وجمعت بينهاو بين رجل يسمى بزيد لقلت فى التسمية الزيدان لاشتراكهما فى التسمية مع اختلاف الحقيقتين وانما اتوا باللام دون الاضافة لان اللام اقوى فى افادة التعريف من الاضافة فكانت أقرب الى العلمية ولانها اخصر فان المضاف اليه قد يكون اكثر من حرفين وثلاثة ولان امتزاج اللام اشد ولذلك يتخطاه العامل مع انه قدتفرض اعلام لايعرف لها ملابس فتضاف اليه والعهدية لاتفتقر الى ذلك .

(فائدة) قال ابن يعيش الفرق بين ذوالتى بمعنى الذى على لغة طَيِّء وبين التى بمعنى صاحب من وجوه .

منها ان ذو فى لغة طيء توصل بالفعل ولا يجوز ذلك فى ذوالتى بمعنى صاحب .

ومنها ان ذو بمذهب طيء لايوصف بها الا المعرفة والتى بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة ان اضفتها الى نكرة وصفت بها النكرة وان اضفتها الى معرفة صارت معرفة ووصفت بها المعرفة وليست التى بمعنى الذى كذلك لأنها معرفة بالصلة على حد تعريف من وما .

ومنها ان التى فى لغة طيء لايجوز فيها ذى ولا ذاولا تكون الا بالواو وليس كذلك التى بمعنى صاحب .

(فائدة) قال الاندلسى فى (شرح المفصل) الفرق بين الموصول الاسمى والموصول الحرفى ان الذى يوصل بما هوخبر وأن توصل بالخبر

والامر وغير ذلك لأن المقصود المصدر والمصدر يسوغ من جميع ذلك .

ذكر ما افترق فيه باب كان وباب إن

افترقا فى انه يجوز فى باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان نحو كان قائما زيد وقائما كان زيد ولا يجوز تقديم الخبر على إن ولا على اسمها الا ان يكون ظرفا اومجرورا .

ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الافعال

قال ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) كان واخواتها مخالفة لاصول الافعال فى اربعة اشياء .

احدها ان هذه الافعال اذا اسقطت لم يبق كلام .

الثانى ان هذه الافعال لا تؤكد بالمصدر لانها لم تدل عليه وغيرها من الافعال يؤكد بالمصادر لانها تدل عليها نحو قام قياما وزال زوالا .

الثالث ان الافعال التى ترفع وتنصب تبنى للمفعول وهذه لا تبنى له لا تقول كين قائم لأن قائما خبر عن المبتدأ فاذا زال المبتدأ زال الخبر واذا وجد المبتدأ وجد الخبر .

الرابع ان الافعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لأنه خبر للمبتدأ .

وقال ابن الدهان فى (الغرة) من الفرق بين هذه الافعال والافعال الحقيقية ان الفاعل فى تلك غير المفعول نحو ضرب زيد عمرا وهذه مرفوعها هو منصوبها .

(فائدة) قال ابن النحاس فى (التعليقة) مادام تخالف باقى اخواتها من وجه وتوافقها من وجه .

اما وجه المخالفة فان ما فيها مصدرية فى موضع نصب على الظرف

ولذلك لا يتم مع اسمها وخبرها كلام ويحتاج الى شيء آخر يكون ظرفا له كقولك لا اكلمك ما دمت مقيما اى مدة دوام اقامتك وما فى باقى اخواتها حرف نفي .

واما وجه الموافقة فهو أن معنا هن جميعهن الثبات والدوام .

(فائدة) قال الأعلم فى (نكته) الفرق بين كان وبين اصبح واخواتها ان كان لما انقطع وهذه لما لم ينقطع تقول اصبح زيد غنيا فهو غنى فى وقت اخبارك غير منقطع غناه نقله ابن الصائغ فى تذكرته .

(فائدة) قال الامام فخر الدين الفرق بين كان التامة والناقصة ان التامة بمعنى حدث ووجد الشيء والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء فى الزمن الماضى .

وقال ابن القواس فى (شرح الفية ابن معط) الفرق بينهما ان التامة يخبر بها عن ذات اما منقض حدوثها او متوقع والناقصة يخبر بها عن انقضاء الصفة الحادثة من الذات اوعن توقعها والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها والتامة تكتفى بالمرفوع وتؤكد بالمصدر وتعمل فى الظرف والحال والمفعول له ويعلق بها الجار والناقصة بخلاف ذلك كله. انتهى .

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم فى (تذكرته) قال الامام ابو جعفر ابن الامام ابى الحسن ابن الباذش قال ابوالقاسم الشنتريني فيما يغلب من كتاب بعض اصحابه من زعم ان كان التى يضمر فيها الامر والشأن هى الناقصة نفسها فقد اخطأ وانما هى غيرها والفرق بينهما ان التى على معنى الامر والشأن لايكون اسمها مستترا فيها والناقصة يكون اسمها مستترا فيها وغير مستتر والتى على معنى الامر والشأن لا يتقدم خبرها والناقصة يتقدم خبرها والتى على معنى الامر والشأن لا ينعت اسمها ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والناقصة يجوز فى اسمها كل هذا والتى على معنى الامر والشأن لايكون خبرها الاجملة ولا تحتاج الجملة ان يكون فيها عائد يرجع الى الاول والناقصة ليست

---

(١) ى - بعينها

كذلك لا بد من عائد يرجع الى الاول من خبرها اذ كان جملة فقد ثبت بهذا كله ان كان التى على معنى الامر والشان ليست الناقصة، قال ابى والصحيح ان كان المضمر فيها الامر والشأن هى كان الناقصة والجملة فى موضع نصب، يدل على ذلك ان الامر والشأن يكون مبتدأ ومضمرا فى ان واخواتها وظننت واخواتها والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه الاشياء وما ثبت انه خبر المبتدأ ولما ذكر معه ثبت انه خبر لكان . انتهى .

ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس

قال المهلبى المشابهة بينهما اولا من ثلاثة اوجه دخولها على المبتدأ والخبر وكونهما للنفى وكون النفى نفى حال، ثم خالفت ما ليس فى عشرة اوجه يبطل عملها بزيادة إن ودخول الا وتقديم الخبر ومعموله واذا عطف عليها سببى نحو ما زيد راكبا ولا سائرا اخوه جاز فى سائر الرفع والنصب او اجنبى لم يجز الا الرفع نحو ما زيد سائرا ولا ذاهب عمرو ولا تحمل الضمير فلا يقال زيد ما قائما كما يقال زيد ليس قائما ولا تفسر فعلا لأن الافعال يفسر بعضها بعضا واذا كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه اولى من الاسم نحو ما زيدا اضربه على تقدير ما اضرب زيدا اضربه وهو اولى من رفعه ولا يخبر عنها بفعل ماض لا يقال ما زيد قام لأنها لنفى الحال ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو ما بقائم زيد كحسنه فى ليس، قال فجميع ما جاز فى « ما » يجوز فى ليس ولا يجوز فى ما جميع ما جاز فى ليس لقوة ليس فى بابها بالفعلية والشىء اذا شابه الشىء فلا يكاد يشبهه من جميع وجوهه وقال نظما .

تفهم فان الفرق قد جاء بين ما	وليس بعشر بينت لاولى الفهم
زيادة إن من بعدها مبطل لها	والا واخبار يقدمن للعلم
ومعمولها يجرى كذاك مقدما	ومسئلة فى العطف تشهد بالحكم
ويمتنع الاضمار فى ذاتها ولا	تفسر فعلا للذكى ولا الفدم
وان كان بعد الاسم فعل فحمل ما	تضمنه للفعل اولى من الاسم

ولا تجعل الماضى اذن خبرالها ولا الباء فى تقديمه تحمدن قسمى

ذكر ما افترق فيه لا وليس

قال ابن هشام فى (المغنى) لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات .

احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود .

الثانى ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل فى الاسم خاصة وان خبرها مرفوع .

الثالث انها لا تعمل الا فى النكرات .

ذكر ما افترقت فيه اخوات إن

قال ابن هشام فى (تذكرته) لإن وأن ولكن احكام خمسة هى فيها ذونفى (١) دون سائر اخواتها .

احدها العطف على الموضع .

والثانى دخول الفاء فى الخبر لتضمن معنى الشرط .

والثالث عدم جواز عملها فى حال وظرف ومجرور بخلاف اخواتها الثلاثة .

والرابع عدم جواز الاعمال والاهمال اذا قرنت بما عند ابن السراج والزجاج محتجين بان ذلك جاز فى ليت سماعا وفى كأن ولعل قياسا عليها لاشتراكهن فى ازالة معنى الابتداء والحق خلاف قولها لأنه انما جاز فى ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها .

الخامس دخول اللام فى الخبر لكنه فى إن المكسورة باطراد وفيهما بندور هذا هو الانصاف وانه لا تأويل فى (ولكننى من حبها لعميد) ولا فى قراءة بعضهم (الا انهم ليأكلون الطعام) كل ذلك لبقاء معنى الابتداء معهن . انتهى .

---

(١) كذا فى الاصل - وفى ى بياض - ح

ذكر ما افترق فيه أن الشديدة المفتوحة وان الخفيفة

قال ابن هشام فى (المغنى) شركوا بينهما فى جواز حذف الجار وسدها مسد جزأى الاسناد فى باب ظن وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدها مسدها فى باب عسى وخصوا الشديدة بذلك فى باب لو تقول عسى ان تقوم ويمتنع عسى أنك قائم ولو أنك تقوم ولا يجوز لو أن تقوم .

وفى (شرح المفصل) للاندلسى انالخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت أن الشديدة العاملة فى الاسماء من اربعة اوجه .

احدها ان لفظها قريب من لفظها واذا خففت صارت مثلها فى اللفظ

الثانى انها وما عملت فيه مصدر مثل ان الثقيلة .

الثالث ان لها ولما عملت فيه موضعا من الاعراب كالثقيلة .

الرابع ان كل واحدة منهما تدخل على الجملة . انتهى .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) ان الشديدة للحال وان الخفيفة تصلح للماضى والمستقبل .

ذكر ما افترق فيه لا وإن

قال ابن هشام تخالف لا إن من سبعة اوجه .

احد ان«لا» لا تعمل الا فى النكرات .

الثانى ان اسمها اذا لم يكن عاملا بنى .

الثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون ولا خلاف ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا .

الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا اومجرورا .

الخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضى الخبر وبعده

فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل ولا امرأة فيها .

السادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت .

السابع – انه يكثر حذف خبرها اذا علم .

ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق

قال ابن اياز (١) معنى التعليق فى باب ظن ان يتصدر على الاسمين حرف يكون حاميا للفعل عن العمل فى لفظ الاسمين دون العمل فى موضعهما وهذا حكم بين حكم الالغاء وهو ابطال العمل بالكلية وبين حكم كمال العمل فسمى ذلك تعليقا تشبيها بالمعلقة وهى التى ليست ممسكة ولا مطلقة ، قال ابن الخشاب ولقد اجاد اهل الصناعة فى وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الاجادة .

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) التعليق ضرب من الالغاء لانه ابطال عمل العامل لفظالا محلاو الالغاء ابطال عمله بالكلية فكل تعليق الغاء وليس كل الغاء تعليقا ، قال ابن النحاس فى ادعائه بين التعليق والالغاء عموما وخصوصا نظر فانه لا عموم ولا خصوص بينهما .

وفى (تذكرة) ابن هشام قال ابن ابى الربيع لا يجوز الالغاء الا بشروط التوسط او التأخير وان لا يتعدى الى مصدره وان يكون قلبيا ، قال فاما التعليق فيكون فى هذه الافعال وفى أشباهها انتهى .

ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا او بين حذفه اقتصارا

قال ابن هشام ، جرت عادة النحويين ان يقولوا ايحذف المفعول اختصارا او اقتصارا اويريدون بالاختصار الحذف بدليل وبالاقتصار الحذف بغير دليل ويمثلونه بنحو (كلوا واشربوا) اى اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب

---

(١) ى – ابن هشام .

فيما يتعدى الى اثنين «من يسمع يخل» اى يكن منه خيلة، والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين ممن اوقعه وممن وقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون تمام (١) فيقال حصل حريق اونهب. وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولايذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولايسمى محذوفا لان الفعل ينزل بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه (ربى الذى يحيى ويميت) و(هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) و(كلوا واشربوا ولا تسرفوا) (واذا رأيت ثم) اذ المعنى ربى الذى يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية هنالك.

وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرون نحو (لاتأكلوا الربو) (ولا تقربوا الزنا) وقولك، ما احسن زيدا، وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو (ما ودعك ربك وما قلى) وقد يكون فى اللفظ مايستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو (أهذا الذى بعث الله رسولا) (وكلا وعدالله الحسنى) (وما شىء حميت بمستباح).

ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب أعلم

قال ابن أياز، لايجوز فى باب أعلم الالغاء ولا التعليق كما صرح به الوراق فى (علله) لانك لو قلت اعلمت ازيد وعمر وقائم لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر وكان غير مفيد لان قولك عمر وقائم لايستقيم جعله خبرا عن زيد وكذا الحكم فى الالغاء ولايجوز فى هذا الباب الاقتصار على المفعول الثانى دون الثالث ولا على الثالث دون الثانى وفى الاقتصار على المفعول الاول خلاف.

---

(١) كذا - ولعله تام.

ذكر ما افترقت فيه المفاعيل

قال ابن يعيش المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء كان يتعدى الفاعل اولم يتعد نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما وليس كذلك غيره من المفعولين ألا ترى ان زيدا من قولك ضربت زيدا ليس مفعولا لك على الحقيقة انما هو مفعول لله تعالى وانما قيل له مفعول على معنى ان فعلك وقع به .

ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو (ض ر ب) في قولنا ان ضربا مصدر منصوب اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا ، واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ (ت س ب ى ح) بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه . انتهى .

وقال ابن الحاجب في (اماليه) الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل يجرى عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجرى عليه كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجرى عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا احدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والأكل والأكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والأكل المصدر والأكل كل ما يؤكل . انتهى .

ذكر الفرق بين عند ولدى ولدن

قال ابن هشام يفترقن من ستة اوجه، لاتكون عند ولدن الا اذا كان المحل ابتداء غاية نحو (آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما) بخلاف لدى، ولاتكون لدن فضلة بخلافهما، وجر لدن بمن اكثر من نصبها وجر عند كثير وجر لدى ممتنع، وهى مبنية وهما معربان، وهى قد تضاف للجملة كقوله .

لدن شب حتى شاب سود الـــذوائـــب

وقد لاتضاف اصلا فانهم حكوا فى غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة والنصب عـلى التميز والرفع باضمار كان تامة .

ثم ان عندا مكن من لدى من وجهين .

احدها انها تكون ظرفا للاعيان والمعانى نحو عند فلان علم ويمتنع ذلك فى لدى– ذكره ابن الشجرى فى (اماليه) ومبرمان فى حواشيه .

والثانى انك تقول عندى مال وان كان غائبا ولا تقول لدى مال الا اذا كان حاضرا– قاله الحريرى وابو هلال العسكرى وابن الشجرى وزعم المعرى انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى . انتهى .

ذكر ما افترق فيه اذو اذا وحيث

قال ابن هشام فى (تذكرته) اعـلم ان اذ واذا وحيث اشتركن فى امور وافترقن فى امور فاشتركن فى الظرفية ولزومها والاضافـة ولزومها وكونها للجمل والبناء ولزومه وانها لمعنى وقد تخرج عنه فهذه ثمانية قد قيلت وتشترك اذ واذا فى انهما للزمان ولا يكونان للمكان (١) وانهما يكفان بما عن الاضافة مفيدين معنى الشرط جازمين قياسا مطردا وانهما يضافان للجملة الفعلية وانفردت اذا بافادتها معنى الشرط دون ما وانها لاتضاف الا الى الجمل الفعلية وانفردت حيث بانها تكون للمكان والزمان والغالب كونها للمكان . انتهى .

(١) كان هنا ساقطا – ح

ذكر الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح

قال الجمال السرمرى .

فرق ما بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكا وتسكينا
موضع صالح لبين فسكن ولفى حركا تراه مبينا
كجلسنا وسط الجماعة اذهم وسط الدار كلهم جالسينا

قال الفارسي فى (العصريات) اذا قلت حفرت وسط الدار بئرا بالسكون فوسط ظرف وبئرا مفعول به واذا قلت حفرت وسط الدار بئرا بالتحريك فوسط مفعول به وبئرا حال .

ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابن يعيش فان قيل نحن متى عطفنا اسما على اسم بالواو دخل فيه الاول واشتركا فى المعنى فكانت الواو بمعنى مع فلم اختصصتم باب المفعول معه بمعنى مع .

قيل الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب ان التى للعطف توجب الاشتراك فى الفعل وليس كذلك الواو التى بمعنى مع انما توجب المصاحبة فاذا عطفت بالواو شيئا على شيء دخل فى معناه ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقاربة كقولك قام زيد وعمرو فليس احدهما ملابسا للآخر ولا مصاحباله، واذا قلت ما صنعت واباك فانما يراد ما صنعت مع ابيك واذا قلت استوى الماء والخشبة وما زلت اسير والنيل يفهم منه المصاحبة والمقارنة .

وقال ألابذى الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك اذ قلت قام زيد وعمرو وليس احدهما ملابسا للآخر ولا فرق بينهما فى وقوع الفعل من كل منهما على حدة، فاذاقلت ماصنعت واباك وما انت والفخر فانما تريد ما صنعت

مع ابيك واين بلغت فى فعلك به وما انت مع الفخر فى افتخارك وتحققك به .

باب الاستثناء

قال ابن يعيش الفرق بين البدل والنصب فى قولك ماقام احد الازيد[1]، انك إذانصبت جعلت معتمد الكلام النفى وصار المستثنى فضلة فتنصبه كما تنصب المفعول واذا ابدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما ترفع الخبر لانه معتمد الكلام وتنصب الحال لانه تبع للعتمد فى نحو زيد فى الدار قائم وقائما. انتهى .

فصل

قال ابن يعيش، الفرق بين غير اذا كانت صفة وبينها اذا كانت استثناء انها اذا كانت صفة لم توجب للاسم الذى وصفته بها شيئا ولم تنفه عنه لانها مذكورة على سبيل التعريف فاذا قلت جاءنى غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجئ فانما هو بمنزلة قولك جاءنى رجل ليس بزيد، واما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها نفى واذا كان قبلها نفى فما بعدها ايجاب لانها هنا محمولة على الا فكان حكمها كحكمها .

ذكر ماافترق فيه الا وغير

قال ابو الحسن الابذى فى (شرح الجزولية) افترقت الا وغير فى ثلاثة اشياء .

احدها ان غيرا يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء والا ليست كذلك فتقول عندى درهم غير جيد ولو قلت عندى درهم الا جيد لم يجز .

والثانى ان الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فتقول، قام القوم الا زيد ولو قلت، قام الا زيد لم يجز بخلاف غير اذ تقول قام القوم غير زيد وقام غير زيد وسبب ذلك ان الاحرف لم تتمكن فى الوصفية فلا تكون صفة الا تابعا كما ان اجمعين لا تستعمل فى التأكيد الا تابعا .

الثالث انك اذا عطفت على الاسم الواقع بعد الا كان اعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه واذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل على المعنى .

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام فى (المغنى) اعلم أنهما اجتمعا فى خمسة امور وافترقا فى سبعة فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق .

فاحدها ان الحال تكون جملة وظرفا وجار اومجرورا والتمييز لايكون الا اسما .

والثانى ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو (ولا تمش فى الارض مرحا) (لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى) بخلاف التمييز .

والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات .

الرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز .

الخامس ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه ولايجوز ذلك فى التمييز على الصحيح .

السادس انحق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان .

السابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولايقع التمييز كذلك . انتهى (قلت وبقيت فروق اخرى تتبعتها ولم ارمن عدها الاول ـ وبيض لها ـ (١)) .

ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول (٢)

قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول من حيث انها تجىء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله وان فى الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليلا على المفعول ولهذا الشبه استحقت ان تكون منصوبة مثله،وتفارقه فى انها هى

---

(١) كذا،فى الاصل وليست فى ى ـ ح (٢) ى ـ والمفعول معه .

الفاعل في المعنى وليست غيره فالراكب في جاء زيد راكبا هو زيد وليس المفعول كذلك بل لا يكون الا غير الفاعل او في حكمه نحو ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول فاما قولهم ضربت نفسي فالنفس في حكم الاجنبي ولذلك يخاطبها بها فيقول يانفس اقلعي مخاطبة الاجنبي، ويعمل فيها الفعل اللازم وليس المفعول كذلك ولاتكون الا نكرة والمفعول يكون نكرة ومعرفة ولها شبه خاص بالمفعول فيه وخصوصا ظرف الزمان وذلك لانها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي فاذا قلت جاء زيد راكبا فتقديره في حال الركوب كما ان جاء زيد اليوم تقديره في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لان الحال لا تبقى بل تنتقل الى حال اخرى كما ان الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره،

وقال الزمخشري في (المفصل) يجوز اخلاء الجملة الحالية المقترنة بالواو عن الراجع الى ذي الحال اجراء لها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينها وبينه.

وقال ابن النحاس في (التعليقة) الحال تشبه الظرف في انها مقدرة بفي وتفارقها في ان في تدخل على لفظ الظرف وفي الحال تدخل على حال مضافة الى مصدرها نحو جاء زيد قائما اي في حال قيامه.

وقال السخاوي في (شرح المفصل) الحال تشبه المفعول به وظرف الزمان والصفة والتمييز والخبر.

اما شبهها بالمفعول به فلأن في الفعل دلالة على كل واحد منهما فاذا قلت ضربت دل ذلك على مضروب وعلى حال، ولان كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل.

واما شبهها بالظرف فمن قبل انها مفعول فيها وانها تنتقل كانتقال الزمان وانقضائه ويحسن فيها دخول في.

واما شبهها بالصفة فان الصفة اصل الحال والحال منقولة من الصفة

الى الظرفية ولهذا لا يكون الحال فى الغالب الا اسم فاعل او مفعول واسماء الفاعل والمفعول انما كانت فيه ليوصف بها لا لتكون مفعولا فيها .

واما شبهها بالتمييز فلأنها لا تكون الا نكرة ولانها تبين الهيئة التى وقع عليها الفعل كما يبين التمييز النوع .

واما شبهها بالخبر فلانها نكرة جاءت لتفيد وكذلك الخبر ، والتنكير فيه هو الاصل .

والفرق بينها وبين المفعول بـه انها يعمل فيها المتعدى وغير المتعدى والمعانى والمفعول به يكون ظاهرا ومضمرا ومعرفا ومنكرا ومشتقا وغير مشتق والحال لا تكون الا اسما ظاهرا نكرة مشتقة .

والفرق بينها وبين الظرف ان الحال هيئة الفاعل او المفعول فهى فى المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف ، وايضا فان الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأخرا ومتقدما واما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل الا متقدما عليها .

وقال ابن الشجرى فى (اماليه) الحال تفارق المفعول به من اربعة اوجه .

الاول لزومها التنكير والمفعول يكون معرفة ونكرة .

والثانى ان الحال فى الاغلب هى ذو الحال وان المفعول هو غير الفاعل

والثالث ان الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل والمفعول لا يعمل فيه المعنى .

والرابع ان المفعول يبنى لـه الفعل فيرتفع رفع الفاعل والحال لا يبنى لها الفعل .

ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة

قال ابن هشام كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها امور .

احدها ان المعترضة تكون غير خبرية كالامرية والدعائية والقسمية

والتنزيهية .

والثانى انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين وسوف والشرط .

الثالث انه يجوز اقترانها بالفاء

الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت .

ذكر الفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من

قال الاندلسى فى (شرح المفصل) الفرق بينهما من وجوه .

احدها ان الثانى غير الاول فى الاضافة التى بمعنى اللام سواء وافقه فى اسمه اولم يوافقه فانه يتفق ان يكون اسم الغلام والمالك واحدا فالمغايرة حاصلة وان اتحد اللفظ واما التى بمعنى من فالاول فيها بعض الثانى .

الثانى ان التى بمعنى اللام لا يصح ان يوصف الاول بالثانى والتى بمعنى من يصح ذلك فيها .

الثالث ان التى بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون الثانى خبرا عن الاول والتى بمعنى من يصح فيها ذلك .

قال ابن برهان اذا صح ان يكون الثانى خبرا عن الاول فالاضافة بمعنى من فان امتنع ذلك فهى بمعنى اللام .

الرابع ان التى بمعنى اللام لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها على التمييز ويصح فى التى بمعنى من .

ذكر الفرق بين حتى الجارة والى

قال السخاوى فى (تنوير الدياجى) حتى اذا كانت جارة وافقت الى فى انها غاية وخالفتها فى ثلاثة اشياء .

احدها انها لا تدخل على المضمر فلا يقال حتاه كما يقال اليه .

الثانى ان فيها معنى الاستثناء وليس ذلك فى الى .

الثالث ان الى تقع خبرا للمبتدأ كقوله تعالى (والامر إليك) وحتى لا تكون كذلك .

وقال ابن القواس فى (شرح الفية ابن معط) حتى وان شاركت الى فى الغاية تخالفها فى اوجه .

احدها ان المجرور بها يجب ان يكون آخر جزء مما قبلها او ملاقى الآخر تقول،أكلت السمكة حتى رأسها ولا تقول حتى نصفها او ثلثها كما تقول الى نصفها اوالى ثلثها .

الثانى ان ما بعد حتى لايكون الا من جنس ما قبلها فلا تقول ركبت الخيل حتى الحمار ولايلزم ذلك فى الى ، تقول ذهب الناس الى السوق.

والثالث ان حتى لاتقع مع مجرورها خبر المبتدأ بخلاف الى .

والرابع انها مختصة بالظاهر بخلاف الى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السراج فى (الاصول) الفرق بين المصدر وبين اسم الفاعل ان المصدر يجوز أن يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول عجبت من ضرب زيد عمرا فيكون زيد هو الفاعل فى المعنى ومن ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول فى المعنى ولا يجوز هذا فى اسم الفاعل كما لا يجوز أن يقال عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل .

وقال المهلبى الفرق بينهما من ستة اوجه،ان اسم الفاعل يتحمل الضمير بخلاف المصدر ، وان الالف واللام فيه تفيد شيئين التعريف والموصولية وفى المصدر تفيد التعريف فقط،وانه يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف المصدر، وانه يعمل بشبه الفعل والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شىء لانه الاصل،وانه لايعمل الافى الحال والاستقبال والمصدر يعمل فى الازمنة الثلاثة،والسادس ماذكره ابن السراج من الاضافة،وقال نظما .

ينا فى مصدر الافعال اسم لفاعلها بواحدة وخمس
ضمير بعده الف ولام وتقديم لمعمول بنكس
وتحذوها الاضافة ثم وزن واز منة تجلت غير حدس

وقال ابن الشجرى فى (اماليه) ومن الفرق بينهما ان المصدر يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على موصوف اوذى خبرا وحال.

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال ابوالحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) يحذف الفاعل من المصدر نحو (اواطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) بخلاف الفعل فانه لا يحذف معه لان فى ذلك نقضا للغرض لانه بنى للاخبار عنه والمصدر لم يبن لفاعل ولا مفعول وانما يطلبهما من جهة المعنى فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل لان ... ة المصدر لهما سواء.

ذكر ما افترق فيه المصدر وأن وأن وصلتها

افترقا فى امور الاول والثانى قال ابن مالك فى (شرح العمدة) اذا لم يشارك المصدر المعلل فى الفاعل والزمان معا فلابد من حرف التعليل نحو جئتك لرغبتك فى اوجئتك الساعة لوعدى اياك امس فلو كان المصدر أإن وصلتها اوأن وصلتها لم يجب حرف التعليل فيجوز أن يقال جئتك أن رغبت فى وجئتك الساعة أن وعدتك امس وكذا أنك رغبت فى لان أن وأن قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجر فى هذا الباب وغيره. انتهى.

يشير بقوله وغيره الى قوله فى (الالفية) فى باب التعدى واللزوم.

والحذف مع (١) أن وأن يطرد مع أمن لبس كعجبت ان يدوا

(١) كذا - وبيت الخلاصة - نقلا وفى أن وان الخ، فلعل المؤلف رواه بالمعنى - ح

فيقال عجبت أن قمت وعجبت من قيامك باظهار الجار مع المصدر وجوبا وحذفه مع أن وأن وصلتها .

الثالث قال ابوحيان زعم ابن الطراوة انه لايجوز ان يضاف الى أن ومعمولها قال لان أن معناها التراخى فما بعدها فى جهة الامكان وليس بثابت والنية فى المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت فى نفسه فان يثبت غيره محال .

قال ابوحيان وهومردود بالسماع فقد حكاها الثقات عن العرب فى قولهم مخافة ان تثقل ويقال اجىء بعد أن تقوم وقبل أن تخرج .

الرابع قال ابن يعيش قالوا فى التحذير إياى وأن يحذف احدكم الارنب يعنى يرميه بسيف اونحوه فان فى موضع نصب كأنه قال اياى وحذف احدكم الارنب، ولوحذفت الواو لجاز ان فيقال اياى أن يحذف احدكم الارنب ولوصرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولامن (١) والفرق بينهما أن أن وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال جوزوا فيه من الحذف ما لم يجز فى المصدر الصريح .

الخامس قال ابوحيان فى اعرابه نصوا على ان أن المصدرية لاينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل فلايوجد فى كلامهم يعجبنى أن قمت السريع تريد قيامك السريع ولاعجبت من ان تخرج السريع اى من خروجك السريع قال وحكم باقى الحروف المصدرية حكم أن فلا يوجد فى كلامهم وصف المصدر المنسبك من أن ولا من ما ولا من كى بخلاف صريح المصدر فانه يجوز أن ينعت وليس لكل مصدر حكم المنطوق به وانما يتبع فى ذلك ما تكلمت به العرب .

وقال ابن هشام فى (المغنى) اعلم انهم حكموا لأن وأن المقدرتين

---

(١) كذا فى الاصلين والمقصود انه لايجوز حذفهما معا بل يقال « اياى وحذف احدكم او اياى من حذف احدكم » اوضحه فى الهمع ج ١ ص ١٦٩ .

بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك .

السادس والسابع والثامن قال ابن هشام فى (المغنى) لا يعطى المصدر حكم أن وأن وصلتها فى جواز حذف الجار ولا فى سدهما مسد جزئى الاسناد فى باب ظن وعسى ولا فى النيابة عن ظرف الزمان ، تقول عجبت ان تقوم اوأنك قائم ولايجوز عجبت قيامك وتقول حسبت أن تقوم اوأنك قائم ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى أن تقوم ولا يجوز عسى قيامك، وتقول جئتك صلاة العصر ولايجوز جئتك أن تصلى العصر . خلافا لابن جنى والزمخشرى،

وقال ابن اياز يجوز حذف حرف الجر مع أن وأن كثيرا ولا يجوز مع المصدر ،لاتقول رغبت لقاءك يريد فى لقائك اذ المسوغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ولا طول هنا.

وقال ابن القواس يجوز فى باب التحذير مع ان من حذف حرف الجر وحذف حرف العطف ما لا يجوز فى غيرها مصدرا كان أوغيره .

التاسع – قال ابن يعيش فى قوله تعالى (إنه لحق مثل ما أنكم) .

وقول الشاعر

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت

بنيت ، مثل وغير على الفتح لاضافتها الى غير متمكن ، فان قيل فأن والفعل فى تأويل المصدر وكذلك أن المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن فحينئذ مثل وغير قد اضيفا الى متمكن فلم وجب البناء ، قيل ،كون أن مع الفعل فى تقدير المصدر شىء تقديرى والاسم غير ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف وفعل فلما اضيفا الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافة بنيا معها لأن الاضافة بابها أن تقع على الاسماء المفردة فلماخرجت هنا عن بابها بنى الاسم .

العاشر يقال ضربت زيدا ضربا ولايقال ضربت زيدا أن ضربت على ايقاع أن والفعل موقع المصدر وأجازه الاخفش . وحجة الجمهور انأن تخلص

الفعل للاستقبال والتأكيد انما يكون بالمصدر المبهم. وعلله بعضهم بان أن تفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فكذلك لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر، قال صاحب البديع اجاز الاخفش مسئلة لايجيزها غيره، ضربت زيدا أن ضربت، ويقول هو فى تقدير المصدر .

الحادى عشر قد ينوب المصدر عن الظرف نحو جئتك قدوم الحاج وانتظر تك حلب ناقة، ولا ينوب فى ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو (وترغبون أن تنكحوهن) اذا قدر بفى خلافا للزمخشرى ،

الثانى عشر قال ابن مجاشع فى كتاب (معانى الحروف) الفرق بين كرهت خروجك وكرهت أن تخرج أن الاول مصدر غير مؤقت والثانى مصدر موقت لانه بين فيه الوقت

وقال الاندلسى فى (شرح المفصل) الفرق بين ذكر أن مع الفعل بمعنى المصدر وبين الافصاح بذكر المصدر من وجهين .

احدهما ذكره على بن عيسى–ان ذكر المصدر بمنزلة المجمل لانه يحتمل الفعل الذى نسب الى فاعله والفعل الذى فعل والفعل الذى فعله واذا ذكرت أن مع الفعل فقدأ فصحت بالمعنى الذى اردت من ذلك، مثال ذلك اعجبنى ضرب زيد وأن ضرب زيد وأن تضرب وأن يضرب زيد .

والآخر ان ذكر المصدر لايدل على زمان بعينه وذكر أن مع الفعل يدل على ان الفعل وقع من فاعله فيما مضى او يقع فيما يأتى .

وفرق ثالث، وهو ان أن وصلتها له شبه بالمضمر فى انه لا يوصف ولذلك اختار الجرمى فى البر من قوله تعالى (ليس البر أن تولوا) النصب لانه اذا اجتمع مضمر و مظهر فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه اذهب فى الاختصاص انتهى .

وفى (تذكرة) ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنى من قال (فانما هى إقبال وإدبار) لم يقل فانما هى أن تقبل وأن تدبر وان كان هذا بمعنى المصدر وذلك لأن

قوله اقبال مصدر دال على الازمنة الثلاثة دلالة مبهمة غير مخصوصة فهو عام وقولك ان تقبل خاص لان أن تخصص الاستقبال فلما كانوا توسعوا فى الاول وهو المصدر لم يتوسعوا فى هذا الثانى وان كان معناه المصدر للمخالفة التى بينهما انتهى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

فى (تذكرة) ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح يفارق المصدر اسم الفاعل فى عمله مطلقا وعدم تقديم معموله واضافته للفاعل وتعريفه بأل العهدية والجنسية غير الموصولة وعدم الجمع بين ال والاضافة وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد الا فى مواعيد عرقوب اخاه ، و(تركته بملاحس البقر اولادها)

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل

قال فى (البسيط) اعلم ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة اشياء .

احدها لا يعمل عند البصريين الا فى الحال والاستقبال والفعل يعمل مطلقا .

الثانى اشتراط اعتماده عند البصريين .

الثالث انه اذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل .

الرابع انه يجوز تعديته بحرف الجر وان امتنع ذلك فى فعله (نحو فعّال لما يريد).

وقال الشاعر

ونحن التاركون لما سخطنا ونحن الآخذون لما رضينا

الخامس ان اسم الفاعل مع فاعله يعد من المفردات بخلاف الفعل مع

فاعله ولذلك يعرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية به .

السادس ان الالف والواو فى ضاربان وضاربون حرفان يدلان على التثنية والجمع وهما فى يضربان ويضربون اسمان يدلان على الفاعل المثنى والمجموع . وقال فى موضع آخر اعلم ان الالف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالة على التثنية والجمع والفاعل فيها ضمير لايبرز بخلاف الفعل فانها فيه ضمائر دالة على المثنى والمجموع والفاعلة المخاطبة عند سيبويه وانما حكمنا بأنها حروف وليست بضمائر لتغيرها بدخول العامل والضمائر فى الفعل لاتتغير بدخوله، وانما لم يبرز ضمير الفاعل فى الصفات فى تثنية ولاجمع لثلاثة اوجه .

احدها لتنحط رتبتها عن رتبة الفعل الذى هو اصلها فى العمل فانه يبرز فيه ضمير التثنية والجمع .

والثانى انه لو برز لكان بصورة الضمير الدال على التثنية والجمع فى الفعل وحينئذ فيؤدى الى اجتماع الفين فى التثنية احدهما ضمير والثانى علامة التثنية واجتماع واوين فى الجمع احداهما ضمير والثانية علامة الجمع ولايجوز الجمع بينهما لأنهما ساكنان فلابد من حذف احدهما، واذا كان لابد من الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفة من الحذف لأن الموجود علامة التثنية والجمع وليس بضمير بدليل تغيره والضمير لايتغير .

والثالث ان الصفة لما كانت تثنى وتجمع بحكم الاسمية استغنى عن بروز ضميرها بدليل علامة التثنية والجمع عليه بخلاف الفعل فانه لا يثنى ولا يجمع فلذلك برز ضميره ليدل على تثنية الفاعل وجمعه، وذكر الاندلسى (١) بدل الوجه الرابع فى الفرق ان اسم الفاعل اذا ثنى اوجمع واتصل به ضمير وجب حذف نونه لاتصال الضمير على المشهور وذلك لايجب فى الفعل بل يتصل الضمير به وقال المهلبى .

مراتب ست لم تكن لاسم فاعل ... تنزل عنها واستبد بها الفعل

يحل اذا لم يعتمد فى محله ... ولابد من ابراز مضمره يتلو

---

(١) الاصل - ابن السى - ح -

وان كان معناه المضى فبطل ... وتسقط نوناه اذامضمر يخلو
وتقديره فرد اوجعلك واوه ... واختا لها فى الجمع حرفابها يعلو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك ان اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدى كقائم وذاهب واسم المفعول انما يبنى من فعل متعد لانه جار على فعل مالم يسم فاعله فكما انه لا يبنى الا من المتعدى كذلك اسم المفعول ذكره فى (البسيط) قال فان عدى اللازم بحرف جرا وظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو غير المغضوب عليهم، وزيد منطلق به .

ومن ذلك قال ابن مالك فى (شرح الكافية) انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز اضافته الى ما هو مرفوع معنى نحو الورع محمود القاصد وزيد مكسوا العبد ثوبا .

وقال الاندلسى فى (شرح المفصل) الفرق بين اسم الفاعل المراد به الماضى وبين اسم الفاعل المراد به الحال اوالاستقبال من وجوه .

احدها ان الاول لايعمل الا اذا كان فيه اللام بمعنى الذى والثانى يعمل مطلقا .

ثانيها ان الاول يتعرف بالاضافة بخلاف الثانى .

ثالثها ان الاول اذا ثنى اوجمع لايجوز فيه الاحذف النون والجر والثانى يجوز فيه وجهان هذا وبقاء النون والنصب .

ذكر مافترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل

قال ابن القواس فى (شرح الكافية) الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه .

اما وجوه الشبه فاربعة التذكير والتأنيث والتثنية والجمع.

واما وجوه المفارقة فسبعة .

احدها انها لا تعمل الافى السببى دون الاجنبى نحو زيد حسن وجهه

ولايجوز حسن وجه عمرو كما يجوز ضارب وجه عمر ولنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل .

والثانى لا يتقدم معمولها عليها فلا يقال زيد وجها حسن كما يقال زيد عمرا ضارب .

والثالث عدم شبه الفعل ولذلك احتاجت فى العمل الى شبه اسم الفاعل .

الرابع انها لا توجد الا ثابتة فى الحال سواء كانت موجودة قبله اوبعده فانها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على مايدل عليه الفعل ويستعمل فى الازمنة الثلاثة ويعمل منها فى الحال والاستقبال ولذلك اذا قصدنا بالصفة معنى الحدوث أتى بها على زنة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن لحسن هو الذى ثبت له الحسن مطلقا وحاسن الذى ثبت له الآن اوغدا وفى التنزيل (وضائق به صدرك) فعدل عن ضيق الى ضائق ليدل على عروض ضيق وكونه غير ثابت فى الحال .

لا يقال فاذا دلت على معنى ثابت كانت مأخوذة من الماضى لكونه قد ثبت وحينئذ فيلزم ان لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به للماضى وهو لا يعمل .

لانا نقول انما يلزم ذلك ان لوكان دلالتها على الثبوت وتعلقها بالماضى يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقا وهو ممنوع بل معنى الحال موجود فيها فانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه دل على ان الصفة موجودة لاتصال زمانها من اخبارك لا انها وجدت ثم عدمت .

الخامس انها لا تؤخذ الا من فعل لازم .

السادس انها اذا دخل عليها ال وعلى معمولها كان الاجود فى معمولها الجر بخلاف اسم الفاعل فان النصب فيه اجود .

السابع انه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنصب فلا يقال زيد

كثير المال والعبيد بنصب العبيد كما يقال زيد ضارب عمرو وبكرا لأنه انما يعطف على الموضع بالنصب اذا كان المعطوف عليه منصوبا فى المعنى وليس معمولها كذلك بل هو مرفوع فى المعنى لان الاصل فى كثير المال كثير ماله .

وذكر ابن السراج فى الاصول فرقا ثامنا وهو أن اسم الفاعل لايجوز اضافته الى الفاعل لا يجوز أن تقول عجبت من ضارب زيدوزيد فاعل ويجوز فى الصفة المشبهة اضافتها الى الفاعل لانها اضافة غير حقيقية نحو الحسن الوجه والشديد اليد فالحسن للوجه والشدة لليد والمعنى حسن وجهه .

وزاد ابن هشام فى (المغنى) فروقا اخرى .

احدها ان اسم الفاعل لايكون الامجاريا للمضارع فى حركاته وسكناته وهى تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية له وهو الغالب .

والثانى انه لايخالف فعله فى العمل وهى تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها .

والثالث انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه .

والرابع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت اونصبت .

والخامس انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة .

والسادس انه يجوز حذفه وابقاء معموله وهى لاتعمل محذوفة .

وقال الاندلسى فى (شرح المفصل) الامور التى ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة ، الاشتقاق واتحاد المعنى والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، واما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه .

احدها ان هذه الصفات لاتوجد الاحالا واسم الفاعل يصلح للازمنة

الثلاثـة .

ثانيها انها لا تعمل الا فيما كان من سبب موصوفها اعنى الاسم الذى تجرى عليه اعرابا .

ثالثها لا يتقدم معمولها عليها .

رابعها ان المنصوب بها ليس مفعولا به صريحا .

خامسها ان الالف واللام متى كانت فيها وفى معمولهـا كان الاصل الجر .

سادسها انه لا يعطف على المجرور بها نصبا .

سابعها انها تعمل مطلقا من غير تقييد بزمان او الف ولام .

ثامنها انها يقبح ان يضمر فيها الموصوف ويضـاف معمولها الى مضمره .

تاسعها انها لا تكون علاجا واسم الفاعل قد يكون وقد لا يكون .

عاشرها انها لا توافق الفعل عدة وحركة وسكونا .

قال ابن برهان ضارب يعمل عمل فعله الذى أخذ منه وحسن يعمل ما يعمل فعله لانه ينصب تشبيها له بضارب، وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك ان الفاعل فى زيد ضارب عمرا غير المنتصب والفاعل فى المعنى فى زيد حسن الوجه هو المنتصب

فان قيل ما العلة فى حمل حسن الوجه على ضارب؟ قلنا لانهما صفتان .

قال الاندلسى هذا الذى ذكر فرق آخر ايضا وهو ان المنصوب بها فاعل فى المعنى وذلك انك اذا قلت زيد ضارب عمرا فقد اخبرت بوصول الضرب من زيد الى عمرو واما زيد حسن الوجـه فلا يخبر ان الاول فعل بالوجـه شيئـا بل الوجه هو الفاعل فى الحقيقة اذ الاصل زيد حسن وجهه ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط فى اسم الفاعل .

ذكر ما افترق فيه افعل فى التعجب وافعل التفضيل

قال صاحب (البسيط) التعجب والتفضيل يشتركان فى اللفظ والمعنى اما اللفظ فلتركبهما من ثلاثة احرف اصول وهمزة واما المعنى فلان ما اعلم زيدا وزيد اعلم من عمرو يشتركان فى زيادة العلم ويفترقان فى ان افعل فى التعجب ينصب المفعول به نحو ما احسن زيدا وافعل التفضيل لا ينصب المفعول به على اشهر القولين والثانى انه ينصبه للسماع والقياس اما السماع فقوله .

أكر واحمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف القوانسا

واما القياس فانه اسم مأخوذ من فعل فوجب ان يعمل عمل اصله قياسا على سائر الاسماء العاملة، والجواب عن البيت ان القوانس منصوب بفعل دل عليه اضرب اى نضرب القوانسا، وعن القياس انه مدفوع بالفارق من وجهين .

احدهما ان الاسماء العاملة لها افعال بمعناها فلذلك عملت نظرا الى الفعل الذى بمعناها وافعل التفضيل ليس له فعل بمعناه فى الزيادة حتى يعمل نظرا الى فعله .

والثانى ان اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهى الصفة المشبهة ، وافعل التفضيل اذ صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل فى الظاهر ذكره صاحب (البسيط)

ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا

قال ابن النحاس فى (التعليقة) حبذا كنعم وبئس فى المبالغة فى المدح والذم الا ان بينهما فرقا وهو ان حبذا مع كونها للمبالغة فى المدح تتضمن تقريب الممدوح من القلب وكذلك فى الذم تتضمن بعد المذموم من القلب

وليس فى نعم وبئس تعرض لشىء من ذلك، قال ومما افترقا فيه انه يجوز فى حبذا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز من غير خلاف نحو حبذا رجلا زيد وجرى فى نعم وبئس خلاف فمنعه جماعة وجوزه آخرون منهم الفارسى والزمخشرى وفصل جماعة منهم ابن عصفور فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز وافاد التمييز معنى زائد اجاز الجمع بينهما والا لم يجز، قال وانما جرى الخلاف فى نعم وبئس ولم يجر فى حبذا لان بينهما فرقا وهو أن الفاعل فى حبذا وهو اسم الاشارة مبهم فله مرتبة من مرتبتى فاعل نعم وهما المظهر والمضمر فليس اسم الاشارة واضحا كوضوح فاعل نعم المظهر فلا يحتاج الى تمييز ولا مبهما كابهام المضمر فى نعم فيلزم تمييزه بل لما كان فيه ابهام فارق به الفاعل المظهر فى نعم جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز فى حبذا ولما قل ابهامه عن ابهام المضمر فى نعم جوزنا عدم التمييز فى حبذا ظاهرا ومقدرا ولم نجزه مع المضمر فى نعم. انتهى.

ذكر ما افترقت فيه التوابع

قال فى (البسيط) الفرق بين الصفة والتأكيد من خمسة اوجه.

احدها انه لا يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف وسره ان التأكيد ليس فيه زيادة على المؤكد بل هو هو بلفظه او بمعناه فلو حذف لبطل سر التأكيد. واما الصفة ففيها معنى زائد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز حذفه وابقاؤها لافادتها المعنى الزائد على الموصوف لانها بمنزلة المستقل بالنظر الى المعنى الزائد.

والوجه الثانى ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض والصفات المتعددة يجوز عطف بعضها على بعض وسره ان الفاظ التوكيد متحدة المعانى والفاظ الصفات متعددة المعانى.

والوجه الثالث ان الفاظ التأكيد لا يجوز قطعها عن اعراب متبوعها والصفات يجوز قطعها عن اعرابه وسره ان القطع انما يكون لمعنى مدح اوذم

وهو موجود فى الصفات فلذلك جاز قطعها واما التأكيد فلا يستفاد منه مدح ولاذم فلذلك لم يجز قطعه .

والوجه الرابع ان التأكيد يكون بالضمائر دون الصفات وسره ان التأكيد يقوى المعنى فى نفس السامع بالنسبة الى رفع مجاز الحكم وان كان المحكوم عليه فى نهاية الايضاح فلذلك احتيج اليه واما الصفة فلان المقصود منها ايضاح المحكوم عليه وهو فى نهاية الايضاح فلا يحتاح الى ايضاح لأنه ان كان لمتكلم اومخاطب فقرينة التكلم او الخطاب توضحها وان كان لغائب فالقرينة الظاهرة توضحه فلا يحتاج الى ايضاح .

والوجه الخامس ان النكرات تؤكد بتكرير الفاظها دون معانى الفاظها وتوصف وسره ان معانى الفاظها معارف ولا تؤكد النكرات بالمعارف واما الوصف فانها توصف بما يوافقها فى التنكير .

وقال الاندلسى فى (شرح المفصل) النعت يفارق التوكيد من اوجه.

الاول ان التاكيد ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات ليست كذلك، وان كان لفظيا فانه يجرى فى الكلم بأسرها مفردة ومركبة والنعت ليس كذلك .

الثانى ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتأكيد لا يتبع الا المعارف اعنى التأكيد المعنوى .

الثالث ان الصفة يشترط فيها ان تكون مشتقة ولا كذلك فى التأكيد

قال وعطف البيان يجامع الصفة من حيث انه يبين ويوضح كما تفعل الصفة فى الجملة ثم انهما يفترقان فى غير ذلك فالصفة مشتقة ابدا من معنى فى الموصوف اوفى شبيه استحق أن يوضع له اسم منه نحو طويل مشتق من الطول فاذا قلت رجل طويل فالرجل استحق ان يكون طويلا اسما لـه وواقعا عليه بطريق وجود الطول فيه واما عطف البيان فلا يكون مشتقا .

وفرق ثان وهو أن عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فاذا

قلت زيد ابو عبد الله دل ابو عبد الله لو انفرد على الرجل المخصوص الذى قصد به زيد واما الصفة فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم افردت الطويل ولم تقدر جريه على رجل لم يدل عليه وانما يدل على شيء من صفته الطول على الجملة .

وفرق ثالث ان عطف البيان لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة والنكرة .

وفرق رابع ان النعت يكون للشيء وكيفيته وعطف البيان لا يكون فيه ذلك .

وفرق خامس ان النعت قد يكون جملة وعطف البيان ليس كذلك، والنعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك فى عطف البيان، وايضا فالصفة تتحمل الضمير وعطف البيان لا يتحمله، وغير ذلك من الفروق. انتهى .

وقال ابن يعيش وصاحب (البسيط) عطف البيان يشبه الصفة من اربعة اوجه ويفارقها من اربعة اوجه اما اوجه الشبه .

فاحدها انه يبين المتبوع كبيان الصفة .

والثانى ان حكمه حكم الصفة فى انسحاب العامل عليها .

والثالث انه يطابق متبوعه فى التعريف كالصفة .

والرابع انه لا يجرى على مضمر كالصفة .

واما اوجه المفارقة .

فاحدها ان الصفة بالمشتق غالبا وهو بالجوامد .

والثانى ان عطف البيان يختص بالمعارف والصفة تكون فى المعارف والنكرات وذكر بعضهم انه يكون فى النكرات ايضا .

والثالث ان حكم الصفة ان تكون اعم من الموصوف او مساوية ولا تكون اخص منه لأنها تستمد من الفعل بدليل تحملها للضمير فلذلك انحطت رتبتها لنظرها الى ما اصله التنكير ولا يشترط ذلك فى عطف البيان

نحو مررت باخيك زيد فان زيدا اخص من الاخ .

الرابع ان الصفة يجوز فيها القطع الى النصب والرفع ولايجوز ذلك فى عطف البيان لعدم المدح والذم المقتضى للقطع .

قال ويشبه البدل ايضا من اربعة اوجه ويفارقه من اربعة اوجه اما اوجه الشبه .فاحدها انه عبارة عن الاول كالبدل .

والثانى انه يكون بالجوامد كالبدل .

والثالث انه قد يكون اخص من متبوعه واعم منه كالبدل .

والرابع انه قد يكون بلفظ الاول على جهة التأكيد كقوله لقائل

يا نصر نصر نصرا

كالبدل،واما اوجه المفارقة فاحدها ان عطف البيان فى تقدير جملة على الاصح والبدل فى تقدير جملتين على الاصح .

والثانى ان عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله فى التعريف بخلاف البدل فانه تبدل النكرة من المعرفة وبالعكس .

والثالث ان عطف البيان لايجرى على المضمر كالوصف بخلاف البدل .

والرابع ان البدل قد يكون غير الاول فى بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان .

وقال ابن جنى فى (الخصائص) حدثنا ابوعلى ان الزيادى سأل ابا الحسن عن قولهم مررت برجل قائم زيد ابوه بدل أم صفةفقال ابو الحسن لا أبالى بأيهما اجبت قال ابن جنى وهذا يدل على تداخل الوصف والبدل وعلى ضعف العامل المقدر مع البدل .

وقال ابن يعيش قد اجتمع فى البدل ما افترق فى الصفة والتأكيد لأن فيه ايضاحا للبدل ورفع لبس كما كان ذلك فى الصفة وفيه رفع للمجاز وابطال التوسع الذى كان يجوز فى المبدل منه ألا ترى انك اذا قلت جاءنى اخوك

جاز أن تريد كتابه اورسوله فاذا قلت زيد زال ذلك الاحتمال كما لو قلت نفسه اوعينه فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التأكيد بالنفس والعين ومن البيان ما يحصل بالنعت غير أن البيان فى البدل مقدم وفى النعت والتأكيد مؤخر .

وقال ابن هشام فى (المغنى) افترق عطف البيان والبدل فى ثمانيه امور فذكر من هذه الاربعة التى ذكرها ابن يعيش وصاحب (البسيط) ثلاثة . والرابع والخامس .

والسادس ان عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعا لجملة ولافعلا تابعا افعل بخلاف البدل .

والسابع انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك فى البدل بشرط ان يكون مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب (وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها) بنصب كل الثانية .

والثامن انه ليس فى نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان فى نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كرز وفى نحو انا الضارب الرجل زيد وفى نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفى نحو يا أيها الرجل غلام زيد وفى نحو أى الرجلين زيد وعمرو وجاءك وفى نحو جاءنى كلا اخويك زيد وعمرو .

(وقال ابن هشام فى المغنى) وعبارة ابن السراج – الفرق بين عطف البيان وبين البدل ان عطف البيان تقديره تقدير النعت التابع للاسم(١) والبدل تقديره ان يوضع موضع الاول ، قال والفرق بين العطف وبين النعت والبدل ان الثانى فى العطف غير الاول والنعت والبدل هما الاول .

قال ابن يعيش ويتبين الفرق بينهما بيانا شافيا فى موضعين احدهما النداء

---

(١) زاد فى الاصل المطبوع « وقال ابن هشام فى المغنى » وهو سهو لا اثر للعبارة الآتية فى المغنى – ح

نحو يا اخانا زيدا، والثانى نحو انا الضارب الرجل زيد فانه يتعين فيهما جعل زيد عطف بيان ولا يجوز جعله بدلا لأنه يوجب ضم زيد فى الاول وامتناع الاضافة فى الثانى .

قال ابن يعيش ومن الفصل بين البدل وعطف البيان ان المقصود بالحديث فى عطف البيان هو الاول والثانى بيان كالنعت المستغنى عنه والمقصود بالحديث فى الاول هو الثانى لان البدل والمبدل منه اسمان بازاء مسمى مترادفان عليه والثانى منهما اشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه وصار الاول كالتوطئة والبساط لذكر الثانى وعلى هذا لو قلت زوجتك بنتى فاطمة وكانت عائشة فان اردت عطف البيان صح النكاح لان الغلط وقع فى البيان والمقصود لاغلط فيه واذا جعلته بدلا لا يصح النكاح لان الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثانى. وذكر صاحب (البسيط) مثله قال وينبغى للفقيه ان يتبع هذا التحقيق ولا ينكره .

وكتب الزركشى على الحاشية هنا ما ذكره حسن وبه يستدرك على اصحابنا حيث حكوا وجهين فى مثل هذه الصورة وصححوا الصحة.

وفى (شرح التسهيل) لابى حيان باب العطف اوسع من باب البدل لان لنا عطفا على اللفظ وعلى الموضع وعلى التوهم والبدل يكون على اللفظ وعلى الموضع ولا يكون على التوهم ، وفيه الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم ان العطف على الموضع عامله موجود وأثره مفقود والعطف على التوهم أثره موجود وعامله مفقود .

وقال السخاوى فى (سفر السعادة) قال شيخنا ابو اليمن الكندى ينبغى ان يعلم ان كثيرا من النحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته وانما ذكره سيبويه عارضا فى مواضع واكثر ما يجىء تابعا للاسماء المبهمة كقولك يا هذا زيد ألا ترى انه ينون زيد فدل على انه ليس ببدل وعلى هذا تقول يا ايها الرجل زيد فزيد لا يكون بدلا من الرجل لان أى

لا توصف الا بما لا لام فيه وانما يكون بدلا من أى فلذلك كان مبنيا على الضم غير منون وهذا المكان من اوضح فروقه وهو من المواضع التى لا يقع فيها البدل وللبدل مواضع يخالف لفظه فيها لفظ عطف البيان فيعلم بذلك ان عطف البيان من قبل التوابع قائم بنفسه على خفائه، واحكامه فى التكرير والعطف والاعراب فى التقديم والتأخير والعامل فيه احكام الصفة فلذلك ادخله سيبويه فى جملتها ولم يفرد له بابا، قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان ان الصفة لابد من تقديرها ثانيا والا بطل كونها صفة وعطف البيان علمه لابد من تقديره غير ثان بل اولا والا فسد كونه علما فلذلك لا يصح ان يجرى مجرى الصفة من كل وجه. انتهى.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) عطف البيان والنعت وبدل الكل من الكل والتأكيد فيها بيان لمتبوعها وتفترق من اوجه، فيفارق عطف البيان النعت من وجهين.

احدهما، من حيث ان النعت بالمشتق او بالمؤول به وهو ليس كذلك، والثانى من حيث ان النعت يرفع الضمير والسببى، والبيان ليس كذلك وهذا الوجه ناشئ عن الاول فينبغى ان يهذب فيقال يكون فى الحقيقة لغير الاول نحو برجل قائم ابوه والبيان لا يكون الا للاول.

ويفارق التأكيد من وجهين.

احدهما ان التأكيد بالفاظ محصورة وهذا ليس كذلك.

الثانى ان التأكيد يرفع المجاز وهذا انما يرفع الاشتراك.

ووجه ثالث على رأى الكوفيين انهما يتخالفان فى التعريف والتنكير فى نحو، صمت شهرا كله، ولا يجوز ذلك فى البيان خلافا للزمخشرى.

ويفارق البدل من وجهين.

احدهما ان متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس كذلك البدل فالمقصود التابع لا المتبوع وانما ذكر الاول كالتوطئة.

والثانى ان البيان من جملة الاول والبدل من جملة اخرى . انتهى .

وقال الاندلسى فى (شرح المفصل) امتاز البدل عن بقية التوابع الاربعة بخواص لا توجد فيها ، اما امتيازه عن الصفة فبوجوه .

احدها ان الصفة تكون بالمشتق اوما هو فى حكمه ولا كذلك البدل فان حقه ان يكون بالاسماء الجامدة اوالمصادر .

الثانى ان الصفة تطابق الموصوف تعريفا وتنكيرا والبدل لايلزم فيه ذلك .

الثالث انه يجرى فى المظهر والمضمر والصفة ليست كذلك .

الرابع ان البدل ينقسم الى بدل بعض وكل واشتمال والصفة لاتنقسم هذه القسمة .

الخامس ان البدل منه مايجرى مجرى الغلط وليس ذلك فى الصفة .

السادس ان البدل لايكون للمدح والذم كما تكون الصفة .

السابع ان البدل يجرى مجرى جملة اخرى ولا كذلك الصفة .

الثامن ان الصفة تكون جملة تجرى على المفرد وفى البدل لايكون كذلك فلا تبدل الجملة من المفرد .

التاسع ان الوصف يكون بمعنى فى شىء من اسباب الموصوف والبدل لا يكون كذلك لو قلت سلب زيد ثوب اخيه لماجاز .

العاشر أن البدل موضوع على مسمى المبدل منه بالخصوصية من غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس موضوعا على مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام .

واما امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه .

احدها انه يجرى فى المعرفة والنكرة وعطف البيان لايكون الامعرفة على ما قبل ذلك (١) .

---

(١) كذا ويمكن ان يكون الصواب « على خلاف فى ذلك » اونحوها لان الزمخشرى مخالف فيه كما تقدم - ح .

الثانى ان عطف البيان هو المعطوف لاغير والبدل قد لايكون المبدل بل بعضه او مشتملا عليه اولا واحدا منهما وهو بدل الغلط .

الثالث ان البدل يقدر معه العامل ولا كذلك فى عطف البيان .

الرابع ان فى البدل مايجرى مجرى الغلط وليس هذا فى عطف البيان .

واما امتيازه عن التأكيد فلأن الفاظ التأكيد المعنوى محصورة واما اللفظى فهو اعادة اللفظ الاول والبدل ليس كذلك، ولأن التأكيد قد يكون المراد منه الاحاطة والشمول وليس هذا فى البدل .

واما امتيازه عن عطف النسق فظاهر .

وقال ابن الدهان فى (الغرة) المناسبة بين التوكيد والبدل انهما تكريران يلحقان الاول فى احد اقسام البدل وان كل واحد منهما لايتقدم على صاحبه وان اعرابهما كاعراب ما يجريان عليه وانك فى التوكيد مسدد لمعنى المؤكد وكذلك فى البدل يعنى بالاول فتبدل منه .

ومن المقاربة التى بين الوصف والبدل ان الصفة موضحة كما ان البدل موضح .

والمباينة بينهما ان الصفة لا تكون الامشتق والبدل لا يلزم ذلك فيه وفى البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر الى اللفظ وذلك البعض والاشتمال وليس كذلك الصفة اذا كانت للاول بل يكون مستترا غير ظاهر الى اللفظ . وفى البدل مالا يتحمل (عليه ــ ١) ضمير البتة وليس كذلك الصفة . والبدل يخالف متبوعه فى التعريف والتنكير والصفة ليست كذلك .

ومن الفرق بين الصفة والبدل ان الفعل يبدل منه ولايوصف .

ذكر ما افترق فيه الصفة والحال

قال ابن القواس . الحال لها شبه بالصفة من حيث ان كل واحد منهما

منى و ينبغى ان يكون « مالايحمل عليه ضمير » او مالايتحمل ضميرا «وهذا الثانى هو المعروف فى عباراتهم ــ ح .

لبيان هيئة مقيدة .

وقال فى (البسيط) الفرق بينهما من عشرة اوجه .

احدها ان الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت جاء زيد الضاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا قلت جاء زيد ضاحكا كانت صفة الضحك له فى حال مجيئه فحسب .

الثانى ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفى الاعراب بخلاف الحال فانها قد تكون من الفاعل والمفعول .

الثالث ان الصفة تتبع الموصوف فى اعرابه بخلاف الحال .

الرابع ان الحال تلازم التنكير والصفة على وفق موصوفها .

الخامس ان الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القوى عند البصريين بخلاف الصفة فانها لا تتقدم على موصوفها .

السادس ان الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفة .

السابع ان الحال ليس فى عاملها خلاف وفى عامل الصفة خلاف .

الثامن ان الحال يغنى عن عائدها الواو بخلاف الصفة .

التاسع ان الصفة ادخل من الحال فى باب الاشتقاق .

العاشر أن الصفات المتعددة لموصوف واحد جائزة وفى الاحوال المتعددة كلام . انتهى .

ذكر ما افترقت فيه ام المتصلة والمنقطعة

قال ابن الصائغ فى (تذكرته) نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه فالمتصلة تقدر باى، ولا تقع الا بعد استفهام، والجواب فيها اسم معين لا نعم اولا، ويقدر الكلام بها واحدا، والاضراب فيها، وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع باضمار مبتدأ، وتقتضى المعادلة وهى ان يكون حرف الاستفهام يلى الاسم وام كذلك والفعل بينهما كأزيدا ضربته أم عمرا فزيد وعمرو مستفهم عنهما وأوليت كلا حرف الاستفهام

والذى تسأل عنه بينهما ولو سألت عن الفعل قلت أضربت زيدا أم قتلته .

وقال المهلبى

الفرق فى ام اذا جاءتك متصله ... من اوجه سبعة للقطع معتزله
وقوعها بعد الاستفهام عارية ... عن قطع الاضراب فى الاسماء معتدله
كالفعل والفصل لا يحتل بينهما ... جواب سائلها التعيين للمسله
من بعد تقدير اى ثم مفردها ... من بعدها داخل فى حكم ما عدله
وكون ما بعدها من جنس اوله ... وعكس ذلك يقتضيه لمنفصله

ذكر ما افترق فيه أم وأو

قال ابن العطار فى (تقييد الجمل) أم وأو يشتبهان من وجوه ويفترقان من وجوه فوجوه المشابهة ثلاثة الحرفية والعطفية وانهما لاحد الشيئين أو الاشياء ، ووجوه المخالفة خمسه .

وقال فى (البسيط) الفرق بينهما من اربعة أوجه .

احدها ان ام تفيد الاستفهام دون او .

الثانى ان أو مع الهمزة لا تقدر باحد وأم مع الهمزة المعادلة تقدر باى .

الثالث ان جواب الاستفهام مع أو بلا أو نعم وجوابه مع أم المعادلة بالتعيين

الرابع ان الاستفهام مع أو سابق على الاستفهام مع أم المعادلة لأن طلب التعيين انما يكون بعد معرفة الاحدية وحكم الاحدية .

قال واما الفرق بين موقعها فاذا كان الاستفهام باسم كقولك ايهم يقوم اويقعد ومن يقوم أو يقعد كان العطف با ودون أم لأن التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلاحاجة الى ام فى ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيين واما افعل التفضيل كقولك زيد افضل أم عمرو فلا يعطف معه الا بأم دون أولان افعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه الا التعيين دون الاحدية واذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف بأم سواء كان مابعدها

اسما أم فعلا كقولك سواء على أزيد فى الدار أم عمرو وسواء على أقمت أم قعدت وإنما كان كذلك لأن الهمزة تطلب ما بعد أم لمعادلة المساواة ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم ، واذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام فلا يخلو اما ان يقع بعده اسمان اوفعلان فان وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك سواء على زيد وعمرو وفى التنزيل(سواء محياهم ومماتهم)لأن التسوية تقتضى التعديل بين شيئين،وان وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك سواء على قمت أو قعدت كان العطف بأو لانه يصير بمعنى الجزاء، واذا وقع بعد أبالى همزة الاستفهام كان العطف بأم كقولك ما أبالى أزيدا ضربت أم عمرا لأن الهمزة تقتضى ما بعد أم لتحقيق المعادلة والمجموع فى موضع مفعول أبالى ولذلك لايصح السكوت على ما قبل أم واما اذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك ما أبالى ضربت زيدا اوعمرا فان العطف بأو لعدم الاستفهام الذى يقتضى ما بعدها ولذلك يحسن السكوت على ما قبل أو تقول ما أبالى ضربت زيدا، والاجود فى نحو قولك ما ادرى أزيد فى الدار أم عمرو وما ادرى أقمت أم قعدت وليت شعرى أقمت أم قعدت،العطف بأم لانها بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضى ما بعد أم لتحقيق المعادلة والفعل المعلق متعلق فى المعنى بمجموعهما على معنى أيهما، وقد ذكروا جواز أو وهو ضعيف لوجهين .

احدهما انه لايصح السكوت على ماقبل أو والضابط الكلى فى الفرق بينهما انه يحسن السكوت على ماقبل أو وان لم يحسن فهو من مواضع أم .

والثانى انه يصير المعنى ما ادرى احد الفعلين فعل ولامعنى له انما المعنى يقتضى ما ادرى اى الفعلين فعل واما قوله .

اذاما انتهى علمى تناهيت عنده أطال فاملى أو تناهى فاقصرا

فالذى حسن العطف فيه بأو وان تقدمت الهمزه ان الجملتين فضلة فى موضع الحال اى تناهيت عنده فى حال طوله فى املائه أو فى حال تناهيه وقصره . انتهى .

ذكر الفرق بين أو وإما

قال ابن ابي الربيع فى (شرح الايضاح) الفرق بين أو واما من جهة اللفظ من وجهين .

احدهما ان اما لا تستعمل الا مكررة وأو لا تكرر .

الثانى ان اما تلازم حرف العطف واو لا يدخل عليها حرف العطف .

ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو

قال ابن هشام فى (المغنى) تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه .

احدها ان لمعطوف حتى ثلاثة شروط ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوى ولم اقف عليه لغيره وان تكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة ، أو جزءا من كل كأكلت السمكة حتى رأسها ، او كجزء كاعجبتنى الجارية حتى حديثها ، والذى يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع وان يكون غاية لما قبلها اما فى علو اوضده .

الثانى انها لا تعطف الجمل .

الثالث انها اذا عطفت على مجرور أعيد الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز واطلقه وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم .

قال ابن هشام وهو حسن قال ويظهر لى ان الذى لحظه ابن مالك ان الموضع الذى يصلح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ الى اعادة الجار (عند قصد العطف نحو اعتكفت فى الشهر حتى فى آخره .... وزعم ابن عصفور أن اعادة الجار (١) مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة .

---

(١) من المغنى

ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين

قال ابن السراج فى الاصول النون الخفيفة فى الفعل نظير التنوين فى الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين وقد فرقوا بينهما بأن النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمتى التقى النون الخفيفة ساكن سقطت كأنهم فضلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما .

وقال ابن النحاس فى (التعليقة) انما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك حطالها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين غالبا لان الافعال اضعف من الاسماء فما يدخلها اضعف مما يدخل الاسماء مع ان نون التوكيد ليست ملازمة للفعل الا مع المستقبل فى القسم، والتنوين لازم لكل اسم منصرف عرى عن الالف واللام والاضافة فلما انحطت النون من التنوين وانحط ما تلحقه عما يلحقه التنوين الزموها الحذف عند التقاء الساكنين .

قال ابو علي لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مزية يعنى تفضيلهم التنوين بتحريكه لالتقاء الساكنين على النون بحذفها لالتقاء الساكنين

ذكر ما افترق فيه تنوين المقابلة والنون المقابل له

قال ابن القواس فى (شرح الدرة) اعلم ان تنوين المقابلة يفارق النون المقابل له فى ان التنوين لا يثبت مع اللام ولا فى الوقف بخلاف النون وان النون تجعل حرف الاعراب بخلاف التنوين .

ذكر ما افترقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام فى (المغنى) تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو (ولسوف يعطيك ربك فترضى) وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله (وما ادرى وسوف اخال ادرى) وذهب البصريون الى ان مدة الاستقبال

معهااوسع من السين .

قال ابن هشام وكأنهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس ذلك بمطرد .

وقال ابن اياز فى (شرح الفصول) الفرق بين السين وسوف من وجهين .

الاول التراخى فى سوف اشد منه فى السين بدليل استقراء كلامهم قال تعالى (وسوف تسألون) وطال الامد والزمان وقال تعالى (سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم) فتعجل القول .

والثانى انه يجوز دخول اللام على سوف ولا تكاد تدخل على السين وقال ابن الخشاب سوف اشبه بالاسماء من السين لكونها على ثلاثة احرف والسين أقعد فى شبه الحروف لكونها على حرف واحد فاختصت سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين .

ذكر ما افترقت فيه الفاظ الاغراء والامر

قال الاندلسى الفرق بين هذه الاسماء عليك ودونك ونحوها فى الاغراء وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه .

منها ان الاغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه زيدا .

ومنها انه لا يتقدم معمولها عليها لا تقول زيدا عليك .

ومنها ان الفاعل فيها مستتر لا يظهر اصلا فى تثنية ولا جمع .

ومنها ان حروف الجر هنا لا تتعلق بشىء ولا يعمل فيها عامل عند بصرى الا المازنى كقوله تعالى (ارجعوا وراءكم) فليس وراءكم معمولا لارجعوا لأنه اسم فعل بل ذكر تاكيدا .

ومنها ان الاغراء لايجاب بالفاء لا يقال دونك زيدا فيكرمك .

ومنها ان المفعول به اذا كان مضمرا كان منفصلا ولم يجز أن يكون متصلا نحو عليك اياى ولا يقال عليكنى كما يقال الزمنى لأن هذه لم تتمكن

تمكن الافعال .

ذكر ما افترقت فيه لام كى ولام الجحود

قال ابو حيان افترقا فى اشياء .

احدها ان اضمار أن فى لام الجحود على جهة الوجوب وفى لام كى على جهة الجواز فى موضع والامتناع فى موضع فالجواز حيث لم يقترن الفعل بلا نحو جئت اتكرمنى ويجوز لأن تكرمنى والامتناع حيث اقترن بلا فان الاظهار حينئذ يتعين نحو (لئلا يعلم اهل الكتاب) فرارا من توالى المتماثلين .

الثانى ان فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كى نحو قام زيد ليذهب .

الثالث انه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد ليفعل ويجوز ذلك فى الفعل قبل لام كى نحو سأتوب ليغفر الله لى .

الرابع ان الفعل المنفى قبلها لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمرا ويوم كذا ليفعل ويجوز ذلك فى الفعل قبل لام كى نحو جاء زيد أمس ليضرب عمرا .

الخامس انه لا يؤخر الفعل معها فلا يجوز ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كى نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا .

السادس انه يقع موقعها كى لا تقول ما كان زيد كى يضرب عمرا ويجوز ذلك فى لام كى نحو جاء زيد كى يضرب عمرا .

السابع ان المنصوب بعدها لا يكون سببا لما قبلها وهو كذلك بعد لام كى

الثامن ان النفى متسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذى يتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفى مابعد اللام، وفى لام كى يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضربك فينتفى الضرب خاصة ولا ينتفى المجىء الا بقرينة تدل على انتفائه .

التاسع ان لام الجحود لا تتعلق الا بمعنى الفعل الواجب حذفه فاذا قلت

ما كان زيد ليقوم فكأنك قلت ما كان زيد مستعد القيام يقدر فى كل موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام ففى نحو قوله تعالى (وما كان الله ليطلعكم على الغيب) يقدر مريدا لاطلاعكم على الغيب واما لام كى فانها متعلقة بالفعل الظاهر الذى هو معلول للفعل الذى دخلت عليه اللام .

العاشر ان لام الجحود تقع بعد ما لا يستقل ان يكون كلاما دونها ولام كى لاتقع الابعد ما يستقل كلاما ولذلك كان الاحسن فى تأويل قوله .

فما جمع ليغلب جمع قومى مقاومة ولا فرد لفرد

انه على اضمار كان لدلالة المعنى عليه اى فما كان جمع ليغلب لتكون اللام فيه لام الجحود لالام كى لأن ماقبلها و هو فما جمع لايستقل كلاما .

ذكر ما افترقت فيه الفاء والواو اللذان ينصب المضارع بعدهما

قال ابوحيان لا احفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتحضيض والرجاء قال فينبغى ان لايقدم على ذلك الابسماع قال وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النفى ومع المنفى بها (١) فان عموم قول التسهيل فى مواضع الفاء يدل على الجواز معهما ويحتاج ذلك الى السماع من العرب، وانفردت الفاء بان ما بعدها فى غير النفى يجزم عند سقوطها نحو (قل لعبادى يقولوا التى هى احسن) ويرفع مقصودا به الوصف اوالاستئناف واجاز الزجاجى الجزم فى النفى ايضا فاجاز ما تأتينا تحدثنا وعلى هذا قال بعضهم كل ماتنصب فيه الفاء تجزم ولم يستثن شيئا .

ذكر ما افترقت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية

قال ابوحيان من الفرق بين أن المصدرية والمفسرة أن المصدرية يجوز أن تتقدم على الفعل لانها معموله واذا كانت مفسرة لم يجز أن تتقدمه لان

---

(١) انظر الهمع ج ـ ص ١٢

المفسر لايتقدم المفسر.

ذكر ما افترق فيه لم ولما

قال ابن هشام في (المغني) افترقتا في خمسة امور.

احدها ان لما لا تقترن باداة شرط لايقال إن لما تقم ولم تقترن به نحو (وان لم تفعل)

الثانى ان منفى لما يتصل بالحال كقوله.

فان كنت ماكولافكن خير آكل ... والا فادركنى ولما امزق

ومنفى لم يحتمل الاتصال نحو (ولم اكن بدعائك رب شقيا) والانقطاع مثل (لم يكن شيئا مذكورا) ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان ولا متداد النفى بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقب قيامى ولايجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن.

الثالث ان منفى لما لايكون الاقريبا من الحال ولايشترط ذلك فى منفى لم تقول لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ولايجوز لما يكن.

الرابع ان منفى لما متوقع ثبوته بخلاف منفى لم ألاترى ان معنى (بل لما يذوقوا عذاب) انهم لم يذوقوه الى الآن وان ذوقهم له متوقع.

وقال الزمخشرى فى قوله تعالى (ولما يدخل الايمان فى قلوبكم) ما فى لما من معنى التوقع دال على ان هولاء قد آمنوا فيما بعد.

الخامس ان منفى لما جائز الحذف لدليل كقوله.

فجئت قبورهم بدءا ولما ... فناديت القبور فلم يجبنه

اى ولما اكن قبل ذلك بدءا اى سيدا ولايجوز وصلت الى بغداد ولم، تريد ولم ادخلها فاما قوله.

احفظ وديعتك التى استودعتها ... يوم الاعارب ان وصلت وان لم

فضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفى فعل ولما لنفى قد فعل.

وقال ابن القواس فى (شرح الدرة) لما تشارك لم فى النفى والقلب وتفارقها من اربعة اوجه .

احدها ان لم لنفى الماضى مطلقا اى بغير قد ولما لنفى الماضى المقترن بقد

والثانى ان لم مفردة ولما مركبة .

والثالث ان لما قد يحذف الفعل بعدها ولا يحذف بعد لم الا فى الضرورة .

والرابع ان لما تفيد اتصال النفى الى زمن الاخبار بخلاف لم فان النفى بها منقطع .

مهمة

اضطرب النحويون فى تخريج قوله تعالى (وان كلا لما ليوفينهم) فى قراءة من شدد ميم لما وشدد إن او خففها فنقل صاحب (كتاب اللامات) عن المبرد أنه قال هذا لحن لا تقول العرب ان زيدا لما خارج(١) وقال المازنى لا ادرى ما وجه هذه القراءة، وقال الفراء التقدير لمن ما فلما كثرت الميمات حذف منهن واحدة فعلى هذا هى لام توكيد ويعنى بكثرة الميمات ان نون من حين ادغمت فى ميم ما انقلبت ميما بالادغام فصارت ثلاث ميمات، وقال المازنى ايضا ان بمعنى ما ثم تثقل كما ان المؤكدة تخفف ومعناها الثقيلة . انتهى .

قال ابو حيان وارتكاب(٢) النحويين فى هذه القراءة وتلحين بعضهم لقارئها يدل على صعوبة المدرك فيها وتخريجها على القواعد النحوية واما التلحين فلا سبيل اليه البتة لانها منقولة نقل التواتر فى السبعة .

واما من قال لا ادرى ما وجهها فمعذور لخفاء ادراك ذلك عليه ، واما تأويل ان المثقلة بأنها المخففة التى هى نافية ففى غاية من الخطاء لانها لو كانت نافية لم ينتصب بعدها كل بل كان يرتفع وايضا فانه لا يحفظ من كلامهم ان تكون ان المثقلة نافية، واما تأويل الفراء فايضا فى غاية الضعف اذ لا يحفظ من كلامهم لما فى معنى لمن ما .

قال وقد كنت من قديم فكرت فى تخريج هذه الآية فظهر لى

---

(١) كذا وفى ى « خرج » (٢) لعله « وارتباك »

تخريجها على القواعد النحوية من غير شذوذ وهو أن لما هي الجازمة وحذف الفعل المعمول لها لدلالة معنى الكلام عليه والمعنى وان كلا لما يبخس او ينقص عمله او ما كان من هذا المعنى فحذف الفعل لدلالة قوله ليوفينهم ربك اعمالهم عليه قال فعلى هذا استقر تخريج الآية على احسن ما يمكن واجمله ولم يهتد احد من النحويين فى هذه الآية اليه على وضوحه واتجاهه فى علم العربية والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم .

قال ثم وجدت شيخنا ابا عبد الله ابن النقيب قد حكى فى تفسيره عن ابى عمرو وابن الحاجب ان لما هنا هى الجازمة وحذف الفعل بعدها . انتهى .

(فائدة) قال ابو الحسين بن ابى الربيع فى (شرح الايضاح) اعلم ان العرب حملت لو على لولا فى موطن واحد اوقعت بعدها ان فقالت لو أن زيدا قائم كما قالت لولا أن زيدا قائم وفعلت هذا هنا لقرب لو من لولا واشبه أن بالفعل فكأن أن اذا وقعت بعد لو قد وقع بعدها الفعل .

ذكر ما افترقت فيه مدة الانكار ومدة التذكار

قال فى (التسهيل) لا تلى زيادة التذكر هاء السكت بخلاف زيادة الانكار ، قال ابو حيان وسبب ذلك ان المنكر قاصد للوقف والمتذكر ليس بقصد للوقف وانما عرض له ما اوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بعد الذى انقطع كلامه فيه فلذلك لم تلحقه .

ذكر الفرق بين هل وهمزة الاستفهام

قال ابن هشام تفترق هل من الهمزة من عشرة اوجه ، اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وتخصيصها المضارع بالاستقبال ولا تدخل على الشرط ولا تدخل على ان ولا على اسم بعده فعل فى الاختيار وتقع بعد العاطف لا قبله وبعد ام ويراد بالاستفهام بها النفى وتأتى بمعنى قد .

ذكر ما افترقت فيه اذا ومتى

قال الزمخشرى فى (المفصل) الفصل بين متى واذا أن متى للوقت المبهم واذا للعين . وقال الخوارزمى الفرق بينهما ان اذا للامور الواجبة الوجود وما جرى ذلك المجرى مما علم انه كائن ومتى لما لم يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون تقول اذا طلعت الشمس خرجت ولا يصح فيه متى وتقول متى تخرج أخرج لمن لم يتيقن انه خارج .

وقال فى (البسيط) تفارق متى الشرطية اذا من وجهين .

احدهما ان اذا تقع شرطا فى الاشياء المحققة الوقوع ولذلك وردت شروط القرآن بها والشرط بمتى يحتمل الوجود والعدم .

الثانى ان العامل فى متى شرطها على مذهب الجمهور لكونها غير مضافة اليه بخلاف اذ الاضافتها اليه اذ كانت للوقت المعين ومتى للوقت المبهم .

ذكر ما افترقت فيه أيان ومتى

قال ابن يعيش ايان ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها وبين متى ان متى لكثرة استعمالها صارت اظهر من ايان فى الزمان، ووجه آخر من الفرق ان متى تستعمل فى كل زمان وايان لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم امره وتعظيمه .

وقال صاحب (البسيط) ايان بمعنى متى فى الاستفهام وتفارق متى من وجهين .

احدهما ان متى اكثر استعمالا منه .

والثانى ان ايان يستفهم به فى الاشياء المعظمة المفخمة وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطا وذكر بعض المتأخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى ومتى مشتركة بين الشرط والاستفهام فكذلك أيان، وتوجيه منع الشرط عدم السماع وان متى اكثر استعمالا منها فاختصت لكثرة استعمالها

بحكم لا تشاركها فيه ايان ، انتهى .

قلت فهذا فرق ثالث .

ذكر ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا

قال ابو حيان ليس عندي ما يختلفان فيه الا ان جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد يقرن بقد كقوله .

اولا الامير ولولا حق طاعته   لقد شربت دما احلى من العسل

ولا احفظ في لو ذلك ، لا احفظ من كلامهم لوجئتني لقد احسنت اليك وليس ببعيد ان يسمع ذلك فيها وقياس او على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغ ، وجواب لو اذا كان ماضيا مثبتا جاء في القرآن باللام كثير اوبدونها في مواضع ولم يجيء جواب لولا في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد ، وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فتارة جعله ضرورة وتارة جعله جائزا في قليل من الكلام .

ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية

قال في (البسيط) اما مشابهتها فانهما اسمان وانهما مبنيان وانهما مفتقران الى مبين وانهما لازمان للتصدر وانهما اسمان للعدد وانهما لا يتقدم عليهما عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر .

واما مخالفتهما فان الاستفهامية بمنزلة عدد منون والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التنوين ، وان الاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية تبين بالمفرد والجمع ، وان مميز الاستفهامية منصوب ومميز الخبرية مجرور ، وان الاستفهامية يحسن حذف مميزها والخبرية لايحسن حذف مميزها ، وان الاستفهامية يفصل بينها وبين

مميزها ولا يحسن ذلك فى الخبرية الا فى الشعر ، وان الاستفهامية اذا ابدل منها جىء مع البدل بالهمزة نحوكم مالك أعشرون أم ثلاثون وكم درهما اخذت أثلاثين أم أربعين ولا يفعل ذلك مع الخبرية لعدم دلالتها على الاستفهام نحوكم غلمان عندى ثلاثون واربعون وخمسون وان الخبرية يعطف عليها بلا فيقال كم مالك لا مائة ولا مائتان وكم درهم عندى لا درهم ولا درهمان لان المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل اكثر منه ولا يجوز فى الاستفهامية كم درهما عندك لاثلاثة ولا اربعة لان لا لايعطف بها الابعد موجب لانها تنفى عن الثانى ماثبت للاول ولم يثبت شيء فى الاستفهام، وان الا اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب مابعدها على حد اعراب كم من رفع اونصب اوجر لانه بدل منها لان الاستفهام يبدل منه ويستفاد من الا معنى التحقير والتقليل نحوكم عطاؤك الاالفان وكم اعطيتنى الاالفين وبكم اخذت ثوبك الادرهم وكم مالك درهما الاعشرون ولايجوز أن يكون مابعد الابدلا من خبر كم ولا من مفسرها لبيانهما بل يبدل من كم لابهامها لارادة ايضاحها بالبدل ولافادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفى كقولك هل الدنيا الاشيء فان، اى ما الدنيا واما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب لانه استثناء من موجب ولايجوز البدل فى الموجب فيقال كم غلمان جاؤنى الازيدا.

وقال ابن هشام فى المغنى يفترقان فى خمسة امور .

احدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية .

الثانى ان المتكلم بالخبرية لايستدعى من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعى ذلك لانه مستخبر، ثم ذكر ثلاثة مماتقدم وهى عدم اقتران المبدل من الخبرية بالهمزة وتمييزها بمفرد ومجموع ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية فتحصلنا من ذلك على عشرة فروق وبها صرح المهلبى فقال .

الفرق فى كم فى الاستفهام والخبر   من عشر استوضحت كالانجم الزهر

نصب المفسر مع افراده ابدا وحذفه تارة والفصل فى نظر
وتقتضيك جوابا فى السؤال بها ومبدلا تقتضيك الحرف فى الاثر
وليس من خيمها التكثير ثمت لا عطف عليها بلاف سائر الزبر
ولا تضاف الى ما بعدها شبها وقد ترى بعدها الا بمستطر
وكل هذا فالاستفهام يحكمه وضده فى كم الاخرى على الخبر

ذكر ما افترق فيه كم وكأين

قال ابن هشام فى (المغنى) توافق كأين كم فى خمسة امور الابهام والافتقار الى التميز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك. وتخالفها فى خمسة امور.

احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح .
الثانى ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه .
الثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور .
الرابع انها مجرورة .
والخامس ان خبرها لا يقع مفردا .

ذكر ما افترق فيه كأين وكذا

قال ابن هشام توافق كذا كأين فى اربعة امور التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التميز وتخالفها فى ثلاثة امور .

احدها انها ليس لها الصدر .
الثانى ان تميزها واجب النصب .
الثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها .

ذكر ما افترق فيه اى ومن

قال فى (البسيط) افترقا من ستة اوجه .

احدها ان ايا معربة تقبل الحركات ولذلك لا يشترط فى حكايتها الوقف بل تلحقها الزيادة فى الوصل والوقف ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة الا فى الوقف .

الثانى ان من لمن يعقل وأى لمن يعقل ولمن لا يعقل بحسب ما تضاف اليه لأنها بعض من كل .

الثالث ان العلم يحكى بعد من ولا يحكى بعد اى .

الرابع ان رب قد تدخل على من دون اى .

الخامس ان ايا قد يوصف بها بخلاف من .

السادس ان من يدخلها الالف واللام وياء النسبة فى الحكاية بخلاف أى .

ذكر ما افترقت فيه تاء التأنيث والف التأنيث

قال ابن يعيش الف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوة لأنها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن هيئة التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمراء فبنية كل واحد من المؤنث هنا غير بنية المذكر وليست التاء كذلك انما تدخل الاسم المذكر من غير تغيير بنيته دلالة على التأنيث نحو قائم وقائمة ويزيد ذلك عندك وضوحا ان الف التأنيث اذا كانت رابعة ثبتت فى التكسير نحو حبلى وحبالى وسكرى وسكارى وليست التاء كذلك بل تحذف فى التكسير نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختلطة بالاسم كان لها مزية على التاء فصارت مشاركتها فى التأنيث علة ومزيتها عليه علة اخرى كأنه تأنيثان فلذلك منعت الصرف وحدها ولم تمنع التاء الامع سبب آخر .

وقال فى باب الترخيم دخول تاء التأنيث فى الكلام اكثر من دخول الفى التأنيث لأنها قد تدخل فى الافعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند وتدخل المذكر توكيدا ومبالغة نحو علامة ونسابة فلذلك ساغ حذفها فى الترخيم وان لم يكن مافيه علما .

ذكر ما افترقت فيه التثنية والجمع السالم

قال ابن السراج فى الاصول التثنية يستوى فيها من يعقل ومن لا يعقل بخلاف الجمع فانه مخصوص بمن يعقل لايجوز أن يقال فى جمل جملون ولا فى جبل جبلون ومتى جاء ذلك فيما لايعقل فهو شاذ ولشذوذه عن القياس علة .

قال ابن السراج والمذكر والمؤنث فى التثنية سواء وفى الجمع مختلف فاذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت الفا وتاء وحذفت الهاء ان كانت فى الاسم وضممت التاء فى الرفع والحقتها التنوين فالضمة فى جمع المؤنث السالم نظيرة الواو فى جمع المذكر والتنوين نظير النون والكسرة فى جمع المؤنث فى الخفض والنصب نظيرة الياء فى المذكرين والتنوين نظير النون .

ذكر ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع

قال ابو حيان يفارق اسم الجمع جمع التكسير من وجوه .

احدها عدم استمرار البنية فى جمع التكسير .

الثانى الاشارة اليه بهذا .

الثالث اعادة ضمير المفرد اليه .

الرابع ان يكون خبرا عن هو .

الخامس ان يصغر بنفسه ولايرد الى مفرده

ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير

قال فى (البسيط) افترقا فى ان بناء التصغير لا يختلف كاختلاف ابنية

الجمع وفى ان الاجود ان يقال فى تصغير اسود واعور وقسور وجدول اسيد واعير وقسير وجديل بالادغام ولايجوز ذلك فى التكسير ويقال فى مقام ومقال مقيم ومقيل بالادغام وفى التكسير مقاوم ومقاول بالاظهار ، قال ولا يقدح ذلك فى قولهم انهما من واد واحد لانه لا يلزم من مشابهة الشىء للشىء ان يشابهه من جميع الوجوه .

وقال ابن الصائغ فى تذكرته سئلت عن السبب فى ان كان النسب الى الجمع فى ماله واحد الى الواحد فان لم يكن له واحد نسب الى الجمع وكان التصغير للجمع فيما له واحد الى الواحد وفيما لم يكن له واحد الى واحده المقدر وهلا اتحد البابان .

فقلت النسب الى الواحد لم يكن الا قصد الخفة حيث المنسوب الى الجمع هو المنسوب الى الواحد وتصغير الواحد فى الجمع انما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير فافترق البابان .

القسم الثانى
باب الاعراب والبناء
مسئلة

يكفى فى بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفى فى منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتفاقا بل لابد من مشابهته له من وجهين . قال فى (البسيط) والفرق ان مشابهة الحرف تخرجه الى ما يقتضيه الحرف من البناء وعلة البناء قوية فلذلك جذبته العلة الواحدة واما مشابهة الفعل فانها لا تخرجه عن الاعراب وانما تحدث فيه ثقلا ولا يتحقق الثقل بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه فلا يقدر على جذبها عن الاصالة الى الفرعية فلذلك احتيج الى سببين لتحقق الثقل بتعاضدهما وغلبتهما بقوة نقلهما خفة الاسم وجذبه الى شبه الفعل .

قال ابن الحاجب فى (اماليه) ان قيل ، لم بنى الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين وكلا الامرين خروج عن اصله .

فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا فى الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الفعل وان كان نوعا آخر الا انه ليس فى البعد عن الاسم كالحرف ألاترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف اولا لانه احد القسمين ويبقى الاسم والفعل مشتركين فيفرق بينهما بوصف اخص من وصفهما بالنسبة الى الحرف فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة الى الآدمى ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمى فشبه الآدمى بالجماد ليس كشبهه بالحيوان فقد علمت بهذا ان المناسبة الواحدة بين الشىء وبين ماهو ابعد لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ماهو قريب منه .

قال ابن النحاس فى (التعليقة) فان قيل فلم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد .

فالجواب ان الاسم بعيد من الحرف فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه قولا واحدا .

مسئلة

قال ابن الدهان فى (الغرة) قال بعض المتقدمين فان قيل لم لما شابه الفعل الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما اشبه الاسم الحرف اعطيتموه كل البناء .

فالجواب ان الاعراب لما كان يتبعض اعطى الفرع فيه دون ماللاصل ولما كان البناء لا يتبعض تساوى الاصل والفرع فيه .

مسئلة

قال بعضهم الفرق بين غد وبين امس حيث اعرب غد على كل اللغات بخلاف امس ان امس استبهم استبهام الحروف فاشبه الفعل الماضى وغد لكونه

منتظرا اشبه الفعل المستقبل فاعرب ، نقله الاندلسى .

باب المنصرف وغيره

مسئلة

اذا سمى بجمع وأخر لم ينصرفا عند سيبويه للتعريف والعدل فى الاصل وانصرفا عند الاخفش لزوال معنى العدل عنهما بالتسمية قياسا على المسمى بالمعدول عن العدد .

قال فى (البسيط) والفرق على الاول انه لا يمكن مراعاة العدل فى العدد بعد التسمية لمنافاة التسمية للعدد واما عدل جمع فلاينا فى التسمية للموافقة فى التعريف وكذلك عدل أخر عن اللام على الصحيح لاينا فى التعريف كما لم ينافه العدل فى سحر .

مسئلة

الجمهور على ان الياء فى معد يكرب ساكنة سواء اضيف اوركب .

وقال بعضهم تحرك بالفتح قياسا على المنقوص .

وقال فى (البسيط) والفرق بينهما من وجهين .

احدهما انه طال بالتركيب والسكون على حرف العلة اخف من الحركة فناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص .

والثانى انها صارت وسطا فى الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية كياء دردبيس ، ولأن حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة واللازم اثقل من العارض .

مسئلة

قال ابن اياز فان قيل ان حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل ومع هذا اذا دخلت على مالا ينصرف لاتجر فى موضع الجر فهلا كانت اللام والاضافة كذلك .

قبيل الفرق من وجهين .

احدهما ان اللام والاضافة يتغير بهما معنى الاسم الاترا هما ينقلانه من التنكير الى التعريف وحروف الجر لا تغير معناه .

والثانى ان حروف الجر تجرى مما بعدها مجرى الاسماء التى تجر مابعدها والافعال قد تقع فى موضع الجر باضافة ظروف الزمان اليها فصار وقوع الاسماء بعد حروف الجر كأنه غير مختص بها اذ كان مثل ذلك يقع فى الافعال فلذلك لم يعتد به ، انتهى .

وقد ذكر السيرا فى هذين الوجهين وزاد فروقا اخرى .

منها ان الالف واللام والاضافة ابعدا الاسم الذى لاينصرف عن شبه الفعل واخرجاه منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل فعمل فيه واما اذا دخل قبل دخول اللام او الاضافة فانه يصادفه ثقيلا فلاينفذ فيه .

ومنها ان الالف واللام والاضافة قاما مقام التنوين فكأن الاسم منون والتنوين هو الصرف وعلامة التمكن وليس العامل كذلك .

ومنها انا لو اعتبرنا العوامل لبطل اصل ما لا ينصرف لان التى تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل فلو كان ينتقل بدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يوجب صرفه ويبطل الفرق بين ماينصرف وبين مالاينصرف .

مسئلة

الاسماء غير المنصرفة تنون للضرورة .

وقال ابن الحاجب فى (اماليه) الاسماء المبنية لا تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب وهى لايدخلها الاعراب فلا يدخلها التنوين .

باب النكرة والمعرفة

مسئلة

اذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لزمه نون الوقاية حذرا من كسر الفعل

لانها تطلب كسر ماقبلها .

قال فى (البسيط) فان قيل فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين فهلا كسر مع ضمير المتكلم والجامع بينهما عدم اللزوم لان ضمير المفعول غير لازم ولذلك هو فى تقدير المنفصل .

قلنا الفرق بينهما من وجهين .

احدهما ان ياء المتكلم تقدر بكسرتين وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات فى التقدير ولا يحتمل ذلك فى الفعل فلذلك احتيج الى نون الوقاية بخلاف التقاء الساكنين اذ ليس معه الا كسرة واحدة ولايلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات .

والثانى ان ياء المتكلم تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف التقاء الساكنين فان الثانى لا يمتزج بالاول لكونه منفصلا عنه فلا يشبه حركته الحركة اللازمة .

باب الاشارة

مسئلة

قالوا فى البعيد للمذكر ذلك فلم يحذفوا الالف وكسروا اللام لالتقاء الساكنين وقالوا للمؤنث تلك وأصله تى لحذفوا الياء وسكنوا اللام والفرق انه لو ابقيت الياء كما ابقيت الالف فى ذلك وقيل تيلك كان يؤدى الى نهاية الثقل وهى وقوع الياء بين كسرتين ولا كذلك المذكر فانه لا ثقل فيه مع تحريك اللام ، وان ثقل التأنيث والكسرة ناسب الحذف بخلاف فتح الذال وخفة التذكير فانه لا يقتضى الحذف

ذكر ذلك فى (البسيط) قال وقدجاء تالك فى البعيد فلم تحذف الف تا كما لم تحذف الف ذا ولما كان استعمالها اقل من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عوضا عن استعمال تالك .

باب الموصول

مسئلة

جوز الكوفيون استعمال ذا موصولا دون ما كما لو كانت مع ما او من ومنعه البصريون وفرقوا بان ما الاستفهامية اذا انضمت الى ذا اكسبته معناها فخرج من التخصيص الى ابهام الذى .

قال فى (البسيط) ولا قياس مع الفارق .

مسئلة

قال ابن الدهان فى (الغرة) يجوز أن توصل أن بالامر نحو كتبت اليه بان قم ولم يجز أن يوصل الذى بالامر لان الذى اسم يفتقر الى تخصيص من صلة وليس كذلك أن لانها حرف .

باب الابتداء

مسئلة

قال ابن الخباز ان قلت ما الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد ؟ قلت ، من وجهين .

احدهما أن زيد اخوك تعريف للقرابة واخوك زيد تعريف للاسم

والثانى ان زيد اخوك لا ينفى ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالعام عن الخاص واخوك زيد ينفى ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت بالخاص عن العام وهذا ما يشير اليه الفقهاء فى قولهم زيد صديقى وصديقى زيد ، نقله ابن هشام فى (تذكرته) .

مسئلة

قال الشلوبين فان قلت اذا قلت زيد أمامك لزم فيه ضمير يعود على المبتدأ لأنه قام مقام المشتق وهو كائن فتضمن الضمير الذى كان يتضمنه

واذا قلت زيد الاسد وابو يوسف ابو حنيفة وزيد زهير فلا ضمير فيه مع انه قد قام مقام ما هو المبتدأ فى المعنى وهو مشتق ، ألا ترى ان الخبر قد قام فى ذلك مقام مثل وهو مشتق فلم لم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان فيما قام مقامه وتحمله هناك .

فالجواب ان الفرق بين الموضعين ان الذى قام مقام الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان يتحمله والذى قام مقامه فى هذا الاخير قام مقامه على معناه ولكن بزيادة انه اريد به انه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى وجعل الثانى كأنه الاول لا مثله فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير ما كان يحمله. هذا اذا قلنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة بزيادة معنى انه هو هو مبالغة وان لم نقل ذلك وقلنا انه بمعنى اصله الذى حذف منه تحمل من الضمير ما كان يتحمله فلك اذا فيه وجهان .

مسئلة

قال ابن النحاس فى (التعليقة) اجاز الكوفيون الاخبار بالظرف الناقص اذا تم بالحال وجعلوا له من قوله تعالى (ولم يكن له كفؤا احد) خبر يكن وكفؤا حال من الضمير المستكن فى له وقاسوه على جواز الاخبار بالخبر الذى لايتم الابالصفة كقوله تعالى (بل انتم قوم تجهلون) ونحوه وفرق البصريون فاجازوا الاخبار بما لايتم الابالصفة ومنعوا الاخبار بمالايتم الابالحال لأن الصفة من تمام الموصوف والحال فضلة فلا يلزم من جواز ماهو من تمام جواز ماهو فضلة .

باب ما واخواتها

مسئلة

قال الاندلسى فى (شرح المفصل) فان قلت ما لهم حكموا بان الباء فى قولك ما زيد بقائم مزيدة مع انها لتأكيد النفى واللام فى قولك إن زيدا لقائم غير مزيدة مع انها لتأكيد معنى الابتداء .

قلت فيه حرفان الحرف الاول ان الباء ابدا تقع فى الطى فلا يلتفت اليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللام فانها تقع فى الصدر فى نحو لزيد منطلق (ولأنتم اشد رهبة) واما ان زيد القائم فبدخول إن.

الحرف الثانى وعليه الاعتماد ان خبر ما لا يكون الاعلى اصله وهو النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللام فان خبر المبتدأ على اصله وان لم تكن اللام زائدة. انتهى.

مسئلة

قال ابن عصفور فى (شرح المقرب).

فان قيل لاى شىء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية اولا فى جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك فى لن ولم ولما مع انها حروف نفى كما ان ما ولا كذلك.

فالجواب ان الفرق ان لن لنفى مستقبل فهى فى مقابلة السين فى سيفعل فاجروها لذلك مجراها فى جواز التقديم فيقال زيدا لن اضرب كما يقال زيدا سأضرب ولم ولما لما صارتا ملازمتين للفعل اشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السين وسوف فجاز التقديم فيهما ولم يجز فى ما لانها لاتلازم الفعل الذى نفى بها كما تلازم لم ولما ولاجعلت فى مقابلة ماهو كالجزء من الفعل.

قال وزعم الشلوبين ان العرب انما اجازت تقديم الفعل الواقع بعد لم ولما عليها حملا على نقيضه وهو الواجب فكما يجوز ذلك فى الواجب فكذلك يجوز فى نقيضه وهذا غير صحيح لانه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية عليها فيقال زيدا ماضربت حملا على نقيضه وهو زيدا ضربت والعرب لاتقواله فدل على ان السبب خلاف ماذكره.

باب كاد واخواتها

مسئلة

قال ابن ايازفان قيل لم امتنع ان يضمر فى عسى ضمير الشأن وهلا

جاز فيها كما جاز فى كاد .

قيل ، فرق الرمانى بينهما بان خبر كاد لايكون الاجملة وخبر عسى مفرد وقد عرف ان ضمير الشأن لايكون خبره الاجملة .

باب إن واخواتها

مسئلة

قال ابن يعيش انما قدم المنصوب فى هذا الباب على المرفوع فرقا بينها وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل فى العمل جرى على سنن قياسه فى تقديم المرفوع على المنصوب اذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت فروعا على الافعال ومحمولة عليها جعلت بينهما بان قدم المنصوب فيها على المرفوع حطا لها عن درجة الافعال اذ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل .

مسئلة

قال الاندلسى فان قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين فى التأكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولايجوز فى المكسورة والمفتوحة مع ان بينهما مغايرة ما ، قلت الفرق ان احدى الكلمتين هناك زائدة اوكالزائدة وهنا بخلافه بدليل ان كل واحد من الحرفين لابد له من اسم وخبر ونظيره قولهم على مانقله سيبويه ان زيدالماينطلقن .

مسئلة

قال الاندلسى قال السيرافى يجوز بعداذا التى للمفاجأة كسر إن وفتحها بخلاف حتى فان المفتوحة لاتقع بعدها والفرق ان ما بعد اذا لايلزم ان يكون ما قبلها ولابعضا ويجوز أن يكون مصدر اوغير مصدر كقولك خرجت فاذا أن زيدا صائح فهنا تفتح أن لان التقدير خرجت فاذا صياح زيد وتكسر اذا اردت فاذا زيد صائح ، واما حتى فان ما بعدها يكون جزءا مما قبلها لانها هنا هى العاطفة

وليست التي للغاية .

باب ظن واخواتها

مسئلة

قال ابن جنى فى (الخاطريات) قلت لابى على قال سيبويه اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى ؟

فقال لا اعلم لاصحابنا فى ذلك فرقا محصلا والذى عندى فى ذلك ان عرفت معناها العلم الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس، يدلك على ذلك فى عرفت قوله تعالى (يعرف المجرمون بسيماهم) والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر .

قلت له أفيجوز أن يقال عرفت ما كان ضده فى اللفظ انكرت وعلمت ما كان ضده فى اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم المعاقبة عبارته للانكار تعدت الى مفعول واحد واذا اريد بها العلم المعاقبة عبارته للجهل تعدت الى مفعولين ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان أنكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يضام العلم ، والجهل لا يضام العلم ولان الجهل يكون فى القلب فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولنا انكره قلبى كان مجازا وكون الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر ، فقال هذا صحيح . انتهى .

باب المفعول فيه

مسئلة

اشترطوا توافق مادتى الظرف المصاغ (١) من الفعل وعامله نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلسه ولم يكتفوا بالتوافق المعنوى بخلاف المصدر فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوى نحو قعدت جلوسا . والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا . فينبغى ان لا يتجاوز به محل السماع ، واما نحو قعدت

---

(١) كذا

جلوسا فلاد افع له من القياس .

ذكره فى (المغنى) .

باب الاستثناء

مسئلة

قال ابن النحاس فى (التعليقة) فان قيل كيف جاز أن يصل الفعل الى غير من غير واسطة وهو لا يصل الى ما بعد الا الا بواسطة .

فالجواب ان غيرا اشبهت الظروف بابهامها والظرف يصل الفعل اليه بلا واسطة فوصل ايضا الى غير بلا واسطة لذلك .

فان قيل فلم لم تبن غير لتضمنها معنى الحرف وهو الا .

فالجواب ان غيرا لم تقع فى الاستثناء لتضمنها معنى الا بل لأنها تقتضى مغايرة ما بعدها لما قبلها والاستثناء اخراج والاخراج مغايرة فاشترك الا وغير فى المغايرة فالمعنى الذى صارت به غير استثناء هو لها فى الاصل لا لتضمنها معنى الا فلم تبن .

باب الحال

مسئلة

قال فى (البسيط) لم يستضعف سيبويه مررت بزيد اسدا بنصب اسد على الحال اى جريئا او شديدا قويا واستضعف مررت برجل اسد على الوصف والفرق بينهما من وجهين .

احدهما ان الوصف ادخل فى الاشتقاق من الحال .

والثانى ان الحال تجرى مجرى الخبر وقد يكون خبرا مالا يكون صفة .

قال والقياس التسوية بينهما لأنه يرجع بالتأويل الى معنى الوصف او بحذف مضاف اى مثل اسد .

وقال ابن يعيش الحال صفة فى المعنى ولذلك اشترط فيها ما يشترط

فى الصفات من الاشتقاق فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل فى صاحب الحال الا ان عمله فى الحال على سبيل الفضلة لأنها جارية مجرى المفعول وعمله فى الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبينة للموصوف فجرت مجرى حرف التعريف، وهذا احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اثنين مشتركين فى اللفظ والحال زيادة فى الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركا فى لفظه .

قال وقد ضعف سيبويه مررت برجل اسد على ان يكون نعتا لأن اسدا اسم جنس جوهر ولا يوصف بالجوهر لو قلت هذا خاتم حديد لم يجز واجاز هذا زيد اسدا على ان يكون حالا من غير قبح واحتج بان الحال مجراها مجرى الخبر وقد يكون خبرا ما لا يكون صفة ألاترى انك تقول هذا مالك درهما وهذا خاتمك حديدا ولايحسن ان يكون وصفا ، وفى الفرق بينهما نظر وذلك انه ليس المراد من السبع شخصه وانما المراد أنه فى الشدة مثله والصفة والحال فى ذلك سواء وليس كذلك الحديد والدرهم فان المراد جوهرها .

باب التمييز

مسئلة

قال ابن النحاس فى (التعليقة) اجاز المازنى والمبرد والكوفيون تقديم التمييز على الفعل قياسا على الحال ومنعه اكثر البصريين والقياس لايتجه لان الفرق بين الحال والتمييز ظاهر لان التمييز مفسر لذات المميز والحال ليس بمفسر فلو قدمنا التمييز لكان المفسر قبل المفسر وهذا لا يجوز .

وقال الابذى فى (شرح الجزولية) التمييز مشبه للنعت فلم يتقدم وانما تقدمت الحال لانها خبر فى المعنى ولتقديرها بفى فاشبهت الظرف وايضا فالحال لبيان الهيئة لالبيان الذات ففارقت النعت .

وقال الفارسى فى (التذكرة) انما لم يجز تقديم التمييز لانه مفسر و

ومرتبة المفسر أن تقع بعد المفسر وايضا فاشبه عشرون واما الحال فحملت على الظرف .

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) سيبويه لايرى تقديم التميز على عامله فعلا كان او معنى اما اذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوى واما اذا كان فعلا متصرفا فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله الا ان منع من ذلك مانع وهوكون المنصوب فيه مرفوعا فى المعنى من حيث كان الفعل مسندا اليه فى المعنى والحقيقة . ألا ترى ان التصبب والتفقؤ فى قولنا تصبب زيد عرقا وتفقأ زيد شحما فى الحقيقة للعرق والشحم والتقدير تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه فلو قدمناهما لاوقعناهما موقعا لايقع(١) فيه الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن ان يكون فاعلا وكذلك اذا قدمناه لم يصح ان يكون فى تقدير فاعل فعل عنه الفعل اذ كان هذا موضعا لا يقع فيه الفاعل .

فان قيل فاذا قلت جاء زيد راكبا جاز تقديم الحال وهو المرفوع فى المعنى فما الفرق بينهما .

قيل نحن اذا قلنا جاء زيد راكبا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقى المنصوب فضلة فجاز تقديمه واما اذا قلنا طاب زيد نفسا فقد استوفى الفعل فاعله لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه كما لم يجز تقديم المرفوع . انتهى .

باب الاضافة

مسئلة

اذا اضيف الفم الى ياء المتكلم رد المحذوف فيقال هذا فىّ وفتحت فىّ ووضعته فى فىّ وذلك لانك تقول هذا فوك ورأيت فاك ونظرت الى فيك فتكون الحركة تابعة لحركة مابعدها من الحروف فاذا جاءت ياء الاضافة لزم ان تكسر الفاء لتكون تابعة لها .

قال ابن يعيش ، فان قيل لم قلبتم الالف هنا ياء مع انهادالة على الاعرب

(١) الاصل يكون

وامتنعتم من قلب الف التثنية وما الفرق بينهما ؟ .

فالجواب ان فى الف التثنية وجد سبب واحد يقتضى قلبها ياء وعارضه الاخلال بالاعراب وههنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها فى التقدير من حيث ان الفاء تكون تابعة لما بعدها فقوى سبب قلبه ولم يعتد بالعارض .

باب اسماء الافعال

مسئلة

لايجوز تقديم معمولات اسماء الافعال عليها عند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا على اسمى الفاعل والمفعول والفرق على الاول انهما فى قوة الفعل لشدة شبههما به واسماء الافعال ضعيفة قاله فى (البسيط) .

باب النعت

مسئلة

قال فى (البسيط) يشترط فى الجملة الموصوف بها ان تكون خبرية لوجهين لان المقصود من الوصف بها ايضاح الموصوف وبيانه وماعداها من الجمل الامرية والنهيية والاستفهامية وغيرها لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك لم تقع صلة لعدم ايضاحها وبيانها . ألاترى انك لو قلت مررت برجل اضربه اوبرجل لاتشتمه اوبرجل هل ضربته لم تفد النكرة ايضاحا ولابيانا .

قال فان قيل هذا بعينه يصح وقوعه خبرا للمبتدأ ولا يمتنع كقولك زيد اضربه وخالد لاتهنه وبكر هل ضربته فهلا صح وقوعه فى الوصف .

قلنا الفرق بينهما من وجهين .

احدها ان الخبر محذوف تقديره مقول فيه والجملة محكية الخبر وجاز ذلك لجواز حذف الخبر ولم يجز ذلك فى الصفة لأنه لايجوز حذفها لأن حذفها ينافى معناها .

والثانى ان المبتدأ يجوز نصبه بالفعل اما على حذف الضمير او على التفسير ولا يتغير المعنى فان زيد اضربه واضرب زيدا سواء فى المعنى واما الصفة فلا يصح عملها فى الموصوف سواء حذف منها ضميره ام لا لانه معمول لغيرها فانك اذا قلت مررت برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضربه ولان الصفة تابعة للموصوف ولايعمل التابع فى المتبوع .

مسئلة

قال الابذى لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنهما كشىء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه .

مسئلة

قال الخفاف فى (شرح الايضاح) وقع (فى كتاب المهذب) لابى اسحاق الزجاج ان تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها فصيح فى الكلام لا كضعف لغة أكلونى البراغيث .

قال والفرق ان اصل الصفة كسائر الاسماء التى تثنى وتجمع وانما يمتنع فيها بالحمل على الفعل فيجوز فيها وجهان فصيحان .

احدهما ان يراعى اصلها فتثنى وتجمع .

والثانى ان يراعى شبهها بالفعل فلا تثنى ولا تجمع .

قال الخفاف وهذا قياس حسن لو ساعده السماع والذى حكى ائمة النحويين ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت الظاهر ضعيف كأكلونى البراغيث وينبنى على قياس قوله ان يجيز فى المضارع الاعراب والبناء لأن اصله البناء واعرب لشبه الاسم وكذا فى الاسم الذى لا ينصرف (الصرف باعتبار الاصل و (١)) المنع باعتبار شبه الفعل . انتهى .

مسئلة

قال ابن الحاجب فى (اماليه) .

(١) من ى .

فان قيل لم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول .

قلنا لأن الصفة تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتنكير لأنها تابعة للموصوف في ذلك والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف فلو حذف الكانت الجملة نكرة فيختل المعنى .

باب العطف

مسئلة

لايجوز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار عند البصريين بخلاف المنصوب، وجوزه الكوفيون قياسا على الضمير المنصوب والجامع بينهما الاشتراك في الفضلة .

قال في (البسيط) والفرق على الاول من أوجه .

احدها ان ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ولذلك لايمكن استقلاله .

والثاني انه يشابه التنوين من حيث انه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ويحذف في النداء نحو يا غلام .

والثالث انه قد يكون عوضا من التنوين في نحو غلامي وغلامك وغلامه فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على ما حل محله وناسبه في شدة الاتصال بالكلمة، وهذه الأوجه معدومة في المنصوب .

وقال الحريري في (درة الغواص) .

فان قيل كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تكرير وامتنع العطف على المضمر المجرور الا بالتكرير .

فالجواب انه لما جاز أن يعطف ذانك المضمران على الاسم الظاهر جاز أن يعطف الظاهر عليهما ولما لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر الابتكرير

الجار فى قولك مررت بزيد وبك لم يجز ان يعطف الظاهر على المضمر الابتكريره ايضا نحو مررت بك وبزيد ، وهذا من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية . انتهى .

مسئلة

اذا أكد ضمير المجرور كقولك مررت بك انت وزيد اختلف فيه فذهب الجرمى الى جواز العطف مع التأكيد قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا أكد والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به وذهب سيبويه الى منع العطف، والفرق من أوجه .

احدها ان تأكيده لا يزيل عنه العلل المذكورة فى المنع بخلاف تأكيد الفاعل فانه يزيل عنه المانع من العطف .

الثانى ان تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجارى على القياس .

الثالث ان ضمير المجرور اشد اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند ارادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله فلما اشتد اتصاله قوى شبهه بالتنوين فلم يؤثر التأكيد فى جواز العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم يشتد اتصاله أثر التوكيد فى جواز العطف عليه .

الرابع انه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع نحو مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى .

اما اللفظ فان قبله ضمير المرفوع ، ولم يحمل العطف عليه .

واما المعنى، فان معنى المجرور غير معنى المرفوع ولا يلزم من العطف على تأكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ ولا مخالفة المعنى . ذكر ذلك فى (البسيط) .

مسئلة

لايجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد وفاصل ماعند البصريين وجوزه الكوفيون قياسا على البدل، والفرق على الاول ان البدل هو المبدل منه فى المعنى فلذلك جاز من غير شرط التأكيد، واما العطف فالثانى مغاير الاول فلابد من تقوية للاول تدل على ان المعطوف المغاير متعلق به دون غيره بخلاف البدل فانه لايحتاج الى تقوية لعدم المغايرة .

باب النداء

مسئلة

يجوز فى وصف المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل ان ترفع الصفة حملا على اللفظ و تنصبها على الموضع .

قال ابن يعيش فان قيل فزيد المضموم فى موضع منصوب فلم لايكون بمنزلة امس فى أنه لايجوز فيه حمل الصفة على اللفظ لو قلت رأيت زيدا امس الدابر بالخفض على النعت لم يجز وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ .

قيل الفرق بينهما ان ضمة النداء فى يا زيد ضمة بناء مشابهة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطرد البناء فى كل اسم منادى منفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك امس فان حركته متوغلة فى البناء ، ألاترى ان كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموما وليس كل ظرف يقع موقع امس يكون مكسوراً الاترى تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمرا غدا فلم يجب فيه من البناء ماوجب فى امس وكذلك عثمان فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف . انتهى .

مسئلة

قال ابن يعيش فان قيل انتم تقولون يا هـذا وهذا معرفة بالاشارة

وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم جازههنا ولم يجز مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين ؟ قلنا الفرق من وجهين .

احدهما ان تعريف الاشارة ايماء وقصد الى حاضر ليعرفه المخاطب بحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة فى نحو يا هذا وشبهه لانه فى الموضعين قصد وايماء الى حاضر .

والوجه الثانى وهو قول المازنى ان اصل هذا ان تشير به لواحد الى واحد فلما دعوته نزعت منه الاشارة التى كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت «ياعوضا» من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لايقال هذا اقبل باسقاط حرف النداء .

مسئلة

قال ابن الحاجب فى (اماليه) ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو، فانه ما جاء فيه الا وجه واحد وهو قولهم وعمرو وجاء فى المعطوف من باب لاوجهان .

احدها العطف على اللفظ والثانى العطف على المحل مثل .

لا ام لى ان كان ذاك ولا اب

فالجواب ان الفرق من وجهين، احدهما ان قولنا يازيد وعمرو، حرف النداء فيه مراد وهو جائز حذفه فجاز الاتيان باثره وليس كذلك فى باب لاف الصورة المذكورة لان لالا تحذف فى مثل ذلك . وانما قدر حرف النداء ههنا دون ثم لكثرة النداء فى كلامهم .

الوجه الثانى ان لابنى اسمها معها الى ان صار الاسم ممتزجا امتزاج المركبات ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ولم يبنوه بناء مبهم على امتزاجه بالأولى لانه قد فصل بينهما بكلمتين ولئلا يؤدى الى امتزاج اربع كلمات .

مسئلة

قال ابن الحاجب قولهم (ألا يا زيدو الضحاك) فيه جواز الرفع والنصب

ولم يأت في باب لا الا وجه واحد وهو الرفع لاغير مثاله لا غلام لك ولا العباس والفرق بينهما ان لا – لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه ولا يمكن حمله على اللفظ لان لا – انما أتى بها لنفي المتعدد ولا تعدد في قولك لا غلام لك ولا العباس، ولان دخول النصب فيه فرع دخول الفتح فيه اذا كان منفيا ولا يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه لان دخول الفتح انما كان لتضمنه معنى الحرف ألا ترى ان معنى قولك لا رجل في الدار، لا من رجل، ولا يتقدر مثل ذلك في ما ذكرناه، ألا ترى ان لا اذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم حينئذ الى اصله فاذا وجب الرفع فيما يلي لا – فلم يجز فيه غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف من باب الاولى وليس كذلك في باب النداء في قولنا (يا زيد والضحاك) فان حرف النداء وان كان متعذرا كما تعذر فيما ذكرنا الا انه يتوصل اليه بأى وبهذا كقولك يا ايها الضحاك ويا ايهذا الضحاك، فصار له دخول وان كان باشتراط فصل بخلاف لا – فانها لا تدخل بحال انتهى .

باب الترخيم

مسئلة

لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوزه بعضهم بحذف الثاني قياسا على النسب فانه يجوز بحذف الثاني .

قال ابن فلاح في (المغنى) والفرق على الاول ان الثقل الناشيء من اجتماع ياء النسبة معها لو لم يخفف بالحذف لأدى الى جعل ثلاثة اشياء كشيء واحد فلذلك حذف منها في النسب لقيام يائه مقام المحذوف واما الترخيم فانما لم يجز لان شرطه مع تمييز النداء البناء في المرخم ولم يوجد هنا فلم يجز الترخيم ولانه اشبه بالمضاف والمضاف اليه في كون الاول عاملا في الثاني فلم يجز ترخيمها كالمضاف اليه .

باب العدد

مسئلة

قال الاندلسى فى (شرح المفصل) فان قلت الاسمان المركبان فى العدد يجريان مجرى الكلمة الواحدة فهلا اعرب مجموعهما كما اعرب معديكرب واخواته، قلنا، الفرق من وجهين.

احدهما. ان الامتزاج هنا اشد اذ كان احد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده بل حضرموت مثلا فى استعماله علما لهذه البلدة كدمشق مثلا وبغداد فكما ان هذه معربة فكذلك حضرموت واما مركبات الاعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة اذا اردت بها هذا القدر وكذلك العشرة فالعاطف المتضمن معتبر واذا اعتبر فقد تضمن معناه وما تضمن معنى الحرف فلاوجه لاعرابه.

والثانى ان العدد فى الاصل موضوع على ان لا يعرب ما دام لما وضع له من تقدير الكميات فقط فان حقه ان يكون كالأصوات ينطق بها ساكنة الأواخر وحروف التهجى وانما يعرب عند التباسه بالمعدود.

باب نواصب الفعل

مسئلة

الباء الزائدة تعمل الجر فى نحو ليس زيد بقائم، وفاقا وأن الزائدة لا تعمل النصب فى الفعل المضارع على الأصح.

وقال الاخفش تعمل قياسا على الباء الزائدة. والفرق على الاول ان الباء الزائدة تختص بالاسم وأن الزائدة لا تختص لأنها زيدت قبل فعل وقبل اسم وما لا يختص فأصله ان لا يعمل - ذكره ابو حيان.

مسئلة

لا يتقدم معمول معمول أن عليها عند جميع النحاة الا الفراء فلا يقال

طعامك اريد أن آكل ، ويجوز تقديم معمول لن عليها عند جميع النحاة الا الاخفش الصغير فتقول زيدا لن اضرب ، والفرق أن أن حرف مصدري موصولة ومعمولها صلة لها ومعمول معمولها من تمام صلتها فكما لا تتقدم صلتها عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها ، ولن بخلاف ذلك ، وحكم كي عند الجمهور حكم ان ، لايجوز تقدم معمول معمولها فلا يقال جئت النحو كي أتعلم ، ولا النحو جئت كي أتعلم ، لأنها ايضا حرف مصدري موصولة كأن فكما لايتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك لايتقدم معمول صلة الحرف الموصول ، واما اذن فقال الفراء اذا تقدمها المفعول وما جرى مجراه بطلت فيقال صاحبك اذن اكرم ، واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب .

قال ابو حيان ولا نص احفظه عن البصريين في ذلك بل يحتمل قولهم انه يشترط في عملها ان تكون مصدرة ان لا تعمل لأنها لم تتصدر اذ قد تقدم عليها معمول الفعل ويحتمل ايضا ان يقال تعمل لأنها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لأن النية بالمفعول التأخير .

ولقائل ان يقول لايجوز تقديم معمول الفعل بعد اذن لانها ان كانت مركبة من اذ وان او من اذا وان فلايجوز تقديم المعمول كما لايجوز في أن ، وإن كانت بسيطة واصلها اذ الظرفية ونونت فلايجوز ايضا لان ما كان في حيز اذا لايجوز تقديمه عليها ، وان كانت حرفا محضا فلايجوز ايضا لان مافيه من الجزاء يمنع ان يتقدم معمول ما بعدها عليها ، ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقدم معمول فعل الشرط على اداة الشرط اجازوا ذلك في اذن كما اجازوا ذلك في إن نحو زيدا إن تضرب اضرب .

مسئلة

قال ابو حيان سأل محمد بن الوليد ابن ابي مسهر وكانا قد قرءا كتاب سيبويه على المبرد ورأى ابن ابي مسهر أن قد أتقنه ، لم اجاز سيبويه اظهار أن مع لام كي ولم يجز ذلك مع لام النفي فلم يجب بشيء انتهى .

قال ابو حيان والسبب فى ذلك ان لم يكن ليقوم وما كان ليقوم ايجابه كان سيقوم فجعلت اللام فى مقابلة السين فكما لايجوز أن يجمع بين ان الناصبة وبين السين اوسوف كذلك لا يجمع بين ان واللام التى هى مقابلة لها .

مسئلة

سمع بعد كى وحتى الجر فى الاسماء والنصب فى الافعال فاختلف النحويون فقيل كل منهما جار ناصب وقيل كلاهما جار فقط والنصب بعدهما بان مضمرة وقيل كلاهما ناصب والجر بعدهما بحرف جر مقدر ، والصحيح وهو مذهب سيبويه فى كى أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام وتارة تكون حرفا موصولا ينصب المضارع بنفسه، والصحيح من مذهبه فى حتى أنها حرف جر فقط وان النصب بعدها بان مضمرة لا بها .

قال ابو حيان فان قلت ما الفرق بينها وبين كى حيث صحح فيها انها جارة ناصبة بنفسها .

قلت النصب بكى اكثر من الجر ولم يمكن تأويل الجر لأن حرفه لا يضمر فحكم به وحتى ثبت جر الاسماء بها كثيرا وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدرنا من الاضمار والاشتراك خلاف الاصل، ولانها بمعنى واحد فى الفعل والاسم بخلاف كى فانها سبكت فى الفعل وخلصت للاستقبال .

مسئلة

قال الاندلسى فى (شرح المفصل) قال على بن عيسى انما عملت ان فى المضارع ولم تعمل ما ـ لان ان نقلته نقلين الى معنى المصدر والاستقبال وما لم تنقله الانقلا واحدا الى معنى المصدر فقط وكل ما كان اقوى على تغيير معنى الشىء كان اقوى على تغيير لفظه .

وقال السيرافى انما لم ينصبوا بما اذا كانت مصدرا لان الذى يجعلها اسما وهو الاخفش فان كانت معرفة فهى بمنزلة الذى فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع فى صلة الذى وان كانت نكرة فيكون الفعل بعدها صفة فلاتنصبه واما

سيبويه بجعلها حرفا وجعل الفعل بعدها صلة لها .

والجواب على مذهبه ان المعنى الذى نصبت به ان هو شبهها بان المشددة لفظا ومعنى ولذلك لم يجمعوا بينهما فلا تقول ان ان تقوم كما يستقبحون ان ان زيدا قائم وهذا مفقود فى ما وايضا فما يليها الاسم مرة والفعل اخرى فلم تختص. انتهى .

وقال ابن يعيش الفرق بين ان وبين ما ان ما تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وان مختصة بالفعل فلذلك كانت عاملة فيه ولعدم اختصاص مالم تعمل شيئا .

باب الجوازم

مسئلة

يجوز تسكين لام الأمر بعد واو وفاء نحو (وليوفوا نذورهم) (فليستجيبوا الى وليؤمنوا بى) ولا يجوز ذلك فى لام كى وفرق ابو جعفر النحاس بان لام كى حذف بعدها ان فلو حذفت كسرتها ايضا لاجتمع حذفان بخلاف لام الامر، وفرق ابن مالك بان لام الامر اصلها السكون فردت الى الاصل ليؤمن دوام تقوية الاصل بخلاف لام كى فان اصلها الكسر لانها لام الجر .

مسئلة

اختلف فى لم ولما هل غيرتا صيغة الماضى الى المضارع او معنى المضارع الى المضى على قولين ونسب ابو حيان الاول الى سيبويه ونقل عن المغاربة أنهم صححوه لان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ والثانى مذهب المبرد وصححه ابن قاسم فى (الجنى الدانى) وقال ان له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو، وان الاول لا نظير له ولا خلاف ان الماضى بعد أن غير فيه المعنى الى الاستقبال لاصيغة المضارع الى لفظ الماضى، والفرق كما قال ابو حيان ان ان لا يمتنع وقوع صيغة الماضى بعدها فلم يكن لدعوى تغير اللفظ موجب

بخلاف لم و لما فانهما يمتنع وقوع صيغة الماضى بعدها فلهذا قال قوم بانه غيرت صيغته .

مسئلة

الامر صيغة مرتجلة على الاصح لامقتطع من المضارع ولا خلاف ان النهى ليس صيغة مرتجلة وانما يستفاد من المضارع المجزوم الذى دخلت عليه لا للطلب وانما كان كذلك لأن النهى يتنزل من الامر منزلة النفى من الايجاب فكما احتيج فى النفى الى اداة احتيج فى النهى الى ذلك ولذلك كان بلا التى هى مشاركة فى اللفظ للاالتى للنفى .

مسئلة

لا تدخل على لا التى للنهى اداة الشرط فلا فى قولهم ان لا تفعل افعل للنفى المحض ولا يجوز أن تكون للنهى لأنه ليس خبرا والشرط خبر فلا يجتمعان

وقال بعضهم هى لا التى للنهى واذا دخل عليها اداة الشرط لم تجزم و بطل عملها وكان التأثير لاداة الشرط وذلك بخلاف لم فان التأثير لها لا لاداة الشرط فى نحو (فان لم تفعلوا والفرق ان اداة الشرط لم تلزم العمل فى كل ما تدخل عليه اذ تدخل على الماضى فلم يكن لها اذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعفت فحيث دخل عامل مختص كان الجزم له. ذكره ابو حيان فى (شرح التسهيل) .

مسئلة

ان قيل لم جزمت متى وشبهها ولم تجزم الذى اذ اتضمنت معنى الشرط نحو الذى يأتينى فله درهم .

فالجواب ان الفرق من وجوه .

احدها ان الذى وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل فاشبه لام التعريف الجنسية فكما ان لام التعريف لا تعمل فكذا الذى .

و الثانى ان الجملة التى يوصل بها لابد ان تكون معلومة للمخاطب و الشرط

لايكون الامبهما .

والثالث ان الذى مع مايوصل به اسم مفرد والشرط مع مايقتضيه جملتان مستقلتان . نقلت ذلك من خط ابن هشام فى بعض تعاليقه وذكره ابن الحاجب فى اماليه .

مسئلة

قال ابن ايا زان قيل حرف الجزم اضعف من حرف الجر وحرف الجر لايعمل فى شيئين فكيف عملت إن فى شيئين .

قيل الفرق بينهما الاقتضاء فحرف الجر لما اقتضى واحد اعمل فيه وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما . انتهى .

باب الحكاية

مسئلة

تحكى الاعلام بمن دون سائر المعارف هذا هو المشهور والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة اوجه .

احدها ان الاعلام تختص باحكام لا توجد فى غيرها من الترخيم وامالة نحو الحجاج وعدم الاعلال فى نحو مكوزة وحيوة ومحبب وحذف التنوين منها اذا وقع ابن صفة بين علمين فالحكاية ملحقة بهذه الاحكام المختصة بها .

والثانى ان اكثر الاعلام منقول عن الاجناس مغير عن وضعه الاول والحكاية تغير مقتضى من والتغيير يأنس بالتغيير .

والثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاشتراك فرفع الحكاية يوهم ان المستفهم عنه غير السابق لجواز أن السامع لم يسمع اول الكلام . ذكر ذلك (صاحب البسيط) .

قال والفرق بين من حيث يحكى بها العلم وبين اى حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع فاذا قيل رأيت زيدا او مررت بزيد يقال اى زيد من غير

حكاية ان من لما كانت مبنية لا يظهر فيها اعراب جاءت الحكاية معها على حذف مايقتضيه خبر المبتدأ، واما اى فانها معربة يظهر فيها الرفع فاستقبح لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها .

ونظيره قول العرب إنهم اجمعون ذاهبون، لما لم يظهر اعراب النصب فى الضمير اكدوه بالمرفوع ومنعهم إن الزيدين اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب النصب الزموا التأكيد بالنصب .

مسئلة

لا يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت اوبيان او تأكيد اوبدل اتفاقا واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه فى (التسهيل) من غير ترجيح ورجح غيره جواز حكايته .

قال ابوحيان والفرق بين العطف وبين غيره من التوابع ان العطف ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع فان فيه بيانا ان المتبوع هو الذى جرى ذكره فى كلام المخبر واما فى العطف فلايبين ذلك بيانا ثابتا الا الحكاية وايراد لفظ المخبر فى كلام الحاكى على حاله من الحركات .

وقال صاحب (البسيط) يشترط لجوازها ان يكون المعطوف عليه والمعطوف علمين نحو رأيت زيدا وعمرا فان كان المعطوف عليه علما والمعطوف غير علم فنقل ابن الدهان منع الحكاية وهو الاقوى ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعا اوبعكسه لم تجز الحكاية اتفاقا .

باب النسب

مسئلة

قال ابوحيان فان قلت لم اجزت بيضات وجوزات بالتحريك ولم تجز طولى بالتحريك فى النسبة الى طويلة .

قلت بينهما فرق وهو ان الحركة فى بيضات وجوزات عارضة فلم

يعتدبها والنسبة بناء مستأنف .

باب التصغير

مسئلة

قال ابو حيان أرؤس اذا سميت به امرأة ثم خففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى الراء فقيل أرس وصغرتها قلت اريس ولا تدخل الهاء وان كان قد صار ثلاثيا، واذا صغرت هندا قلت هنيدة بالهاء، والفرق بينهما ان تخفيف الهمزة بالحذف والنقل عارض فالهمزة مقدرة فى الاصل وكأنه رباعى لم ينقص منه شيء .

فان قلت لم لا تلحقه بتصغير سماء اذا قلت سمية أليس الاصل مقدرا .

قلت لا يشبه تصغير سماء لان التخفيف جائز فى ارؤس عارض بخلاف سماء فان الحذف لها لازم فيصير على ثلاثة أحرف اذا صغرت فتلحقها الهاء وبهذا الفرق بين ارؤس وسماء اجاب ابو اسحاق الزجاج بعض اصحاب ابى موسى الحامض حين سأل أبا اسحاق عن ذلك وكان ابو موسى الحامض قددس رجلا لقنا فطنا على ابى اسحاق فسأله عن مسائل فيها غموض هذه المسئلة منها، وكان فى هذا المجلس المشوق الشاعر فاخذ ورقة وكتب من وقته يمدح أبا اسحاق ويذم من يحسده من اهل عصره .

فقال

صبرا أبا اسحاق عن قدرة فذو النهى يمتثل الصبرا
واعجب من الدهر واوغاده فانهم قد فضحوا الدهرا
لا ذنب للدهر ولكنهم يستحسنون المكر والغدرا
نبئت بالجامع كلبا لهم ينبح منك الشمس والبدرا
والعلم والحلم ومحض الحجا وشامخ الاطواد والبحرا
والديمة الوطفاء فى سحها اذا الربا أضحت بها خضرا

فتلك اوصافك بين الورى يا بين والتيه لك الكبرا
يظن جهلا والذى دسه ان يلمسوا العيوق والغفرا
فارسلوا النزر الى غامر وغمرنا يستوعب النزرا
فاله ابا اسحاق عن جاهل ولا تضق منك به صدرا
وعن خشار غدر فى الورى خطيبهم من فمه يخرا

مسئلة

قال ابو حيان فان قلت لم لايجوز اثبات همزة الوصل فى نحو استضراب اذا صغر وان كان مابعدها متحركا لأن هذا التحريك عارض بالتصغير فلم يعتد بهذا العارض كما لم يعتد به فى قولهم الحمر باثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النقل .

فالجواب ان بين العارضين فرقا وهو أن عارض التصغير لازم لا يوجد فى لسانهم ثانى مصغر غير متحرك ابدا وعارض الحمر غير لازم لأنه يجوز أن لاتحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال الاحمر ولايمكن ذلك فى المصغر فى حال من الاحوال .

باب الوقف

مسئلة

اذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالالف اتفاقا نحو رأيت عصى واختلف فى الوقف على المنقوص المنون فمذهب سيبويه انه لايوقف عليه بالياء بل تحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس أثباتها .

قال ابن الخباز فان قلت فما بالهم اختلفوا فى اعادة ياء المنقوص واتفقوا على أعادة الف المقصور .

قلت الفرق بينهما خفة الالف وثقل الياء .

باب التصريف

مسئلة

الزائد يؤزن بلفظه وزيادة التضعيف تؤزن بالاصل قال ابو حيان والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتمونيها من حيث انها عامة لجميع الحروف ففرقوا بينهما بالوزن وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله فلو نطقوا في الوزن باحدى دالى قردد لم يتبين من الوزن كيف زيادتها فلما لم ترد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة في الوزن .

انتهى القسم الرابع من الاشباه والنظائر النحوية

ويليه (الطراز فى الالغاز) وهو

القسم الخامس، والحمدلله

اولا وآخرا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه – والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله وذويه .

هذا هو الفن الخامس من الاشباه والنظائر وهو فن الألغاز والأحاجى والمطارحات والممتحنات والمعاياة وهو منثور غير مرتب وسميته (الطراز فى الألغاز) .

قال الشيخ جمال الدين ابن هشام فى كتابه (موقظ الوسنان وموقد الأذهان) اعلم ان اللغز النحوى قسمان، احدهما مايطلب به تفسير المعنى، والآخر ما يطلب به وجه الاعراب .

فالأول – كقول الحريرى، وما العامل الذى يتصل آخره بأوله – ويعمل معكوسه مثل عمله وتفسيره (يا) فى النداء فانه عامل النصب فى المنادى وهو حرفان فآخره متصل بأوله ومعكوسه وهو (اى) حرف نداء ايضا .

وكقوله ايضا وما منصوب ابدا على الظرف لا يخفضه سوى حرف .

وجوابه – لفظة عند، تقول جلست عنده وأتيت من عنده ولا يكون الا منصوبا على الظرفية او مخفوضا بمن خاصة فاما قول العامة سرت الى عنده فخطأ .

فان قيل لدن وقبل وبعد بمنزلة عند فى ذلك فما وجه تخصيصك اياها ؟

قلت – لدن مبنية فى اكثر اللغات فلا يظهر فيها نصب ولا خفض وقبل وبعد يكونان مبنيين كثيرا وذلك اذا قطعا عن الاضافة وانما تبين الالغاز والتمثيل بما يكون الحكم فيه ظاهرا وكقوله واين تلبس الذكران براقع النسوان ، وتبرز ربات الحجال بعمائم الرجال .

وجوابه – باب العدد من الثلاثة الى العشرة تثبت التاء فيه فى المذكر وتحذف فى المؤنث .

والثانى – وهو الذى يطلب فيه تفسير الاعراب وتوجيهه لابيان المعنى كقول الشاعر .

جاءك سلمان ابوها شما فقد غدا سيدها الحارث

شرحه جاء فعل ماض كسلمان جار ومجرور وعلامة الجر الفتح لانه لاينصرف وانما افردت الكاف فى الخط ليتأتى الألغاز ابوهافا على جاء والضمير لامرأة قدعرفت من السياق شما فعل امر من شام البرق يشيمه ونونه للتوكيد كتبت بالالف على القياس سيدها نصب بشم كما تقول انظر سيدها والحارث فاعل غدا، انتهى كلام ابن هشام، وقال ابن هشام فى (المغنى) مسئلة – يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور اعدت الجار لم تعده وهو الضمير المجرور بلولا نحو لولاى وموسى لايقال ان موسى فى محل الجر لانه لايعطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار هنا لان اولا لاتجر الظاهر فلواعيدت لم تعمل الجر بل يحكم للمعطوف والحالة هذه بالرفع لان لولا محكوم لها بحكم الحروف الزائدة والزائدة لا تقدح فى كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية فكذا ما اشبه الزائد .

ذكر بقية الغاز الحريرى التى ذكرها فى مقاماته

قال ماكلمة ان شئتم هى حرف محبوب، أو اسم لما فيه حرف حلوب. واى اسم يتردد بين فرد حازم، وجمع ملازم – وأية هاء اذا التحقت اماطت الثقل، واطلقت المعتقل. واين تدخل السين فتعزل العامل من غير أن تجامل. واى مضاف اخل من عرى الاضافة بعروة، واختلف حكمه بين مساء وغدوة، واى عامل نائبه ارحب منه وكرا، واعظم مكرا، واكثر لله تعالى ذكرا.

واين يجب حفظ المراتب، على المضروب والضارب. واى اسم لا يفهم الاباستضافة كلمتين، اوالاقتصار منه على حرفين؛ وفى وضعه الاول التزام وفى الثانى الزام. واى وصف اذا اردف بالنون نقص من العيون – وقوم بالدون – وخرج من الزبون، وتعرض للهون.

اراد بالاول نعم ، وبالثانى سراويل ، وبالثالث هاء التانيث الداخلة على الجمع المتناهى ، نحو زنادقة وصياقلة وتبابعة ، وبالرابع باب ان المخففة من الثقيلة وبالخامس لدن ، وبالسادس باء القسم وتائه الواو ، وبالسابع نحو كلم موسى عيسى(١) وبالاخير نحو ضيف تدخل عليه النون فيقال ضيفن وهو الطفيلى

وللزمخشرى (كتاب الأحاجى) منثور وشرحه الشيخ علم الدين السخاوى بشرح سماه (تنوير الدياجى فى تفسير الاحاجى) واتبعه بأحاجى له منظومة وانا الخص الجميع هنا ، قال الزمخشرى اخبرنى عن فاعل جمع على فعلة وفعيل جمع على فعلة .

الاول باب قاض وداع . والثانى نحو سرى وسراة .

وقال اخبرنى عن تنوين يجامع لام التعريف وليس ادخاله على الفعل من التحريف . هو تنوين الترنم والغالى .

وقال اخبرنى عن واحد من الاسماء ثنى مجموعا بالالف والتاء .

اخبرنى عن موحد فى معنى اثنين وعن حركة فى حكم حركتين .

اخبرنى عن حركة وحرف قد استويا وعن ساكنين على غير حدهما قد التقيا .

اخبرنى عن اسم على اربعة فيه سببان لم يمتنع صرفه باجماع وعن آخر مافيه الاسبب واحد وهو حقيق بالامتناع .

اخبرنى عن فاء ذات فنين وعن لام ذات لونين .

الاولى – نحو السرى والسرى والبثّ والنثّ وقاتعه الله وكاتعه بمعنى قاتله وبيدانى من قريش وميدانى ونحو وزن وأزن وهو قياس مطرد فى المضموم وفى المكسور نحو وشاح ووعاء وإشاح وإعاء والمفتوح نحو وسن واسن ووبد وابد واذ اغضب ووله واله وأله تحير وما وبه له وما ابه سماع

(١) اغفل السادس وهو قوله « واى اسم لا يفهم ... » وهو « مهما » كما فى المقامات – ح (٢) كذا ولعله « البرى » والثرى » – ح

باجماع .

والثانية – نحو عضه وسنه هي هاء في عضه وعضاه وبعير عاضه وعضه اى راعى العضاه وعضهه اذا شتمه وفي نخلة سنهاء وسانهت الأجير وواو في عضوات وسنوات .

اخبرني عن نسب بغير يائه – وعن تأنيث بتاء ليس بتائه .

الاول ما دل عليه بالصيغة نحو عواج وبتار ودراع ولابن ونظير دلالتي العلامة والصيغة قولك لتضرب واضرب والفرق بين البنائين ان فعالا لما هو صيغة وفاعلا لمباشرة الفعل .

والثاني بنت واخت لان تاءها بدل من الواو والتي هي لام الا ان اختصاص المؤنث بالابدال دون المذكر قام علما للتأنيث فكان هذه التاء لاختصاصها كتاء التأنيث ونحوها التاء في مسلمات هي علامة لجمع المؤنث فلاختصاصها بجمع المؤنث كأنها للتأنيث ومن ثم لم يجمعوا بينها وبين تاء التأنيث فلم يقولوا مسلمتات .

فان قلت ما ادراك انها ليست تاء تأنيث ؟قلت لوكانت كذلك لقلبها الواقف هاء في اللغة الشائعة .

فان قلت فلم قلبها من قلبها هاء في الوقف فقال البنون والبناه؟قلت رآها تعطى ماتعطيه تاء التأنيث فتوهمها مثلها .

اخبرني عن نعت مجرور ومنعوته مرفوع وعن منعوت موحد ونعته مجموع .

الاول نحو هذا جحر ضب خرب والثاني قول القطامى .

كأن قيود رجلي حين ضمت حوالب غزرا ومعاجياعا

جعل المعا لفرط جوعه بمنزلة امعاء جائعة بجمع النعت مع توحيد المنعوت .

اخبرني عن فصل ليس بين المعرفتين فاصلا وعن رب على المعرفة داخلا

الاول نحو كان زيد هو خيرا منك ـ وان ترنى انا اقل منك ما لا ـ وانما ساغ ذلك في افعل من لامتناعه من دخول لام التعريف عليه امتناع ما فيه التعريف فشبه به واجرى حكمه عليه .

والثانى نحو قولهم رب رجل واخيه قال سيبويه ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة .

اخبرنى عما ينصب ويجر وهو رفع وعما تدخله التثنية وهو جمع .

الاول المحكى .

والثانى قولهم « عندى لقاحان سودا وان » وقوله .

بين رماحى مالك ونهشل

وقوله

لاصبح الحى اوبادا ولم يجدوا عند التفرق فى الهيجا جمالين

اخبرنى كيف يكون متحرك يلزمه السكون ؟ هو عين حى وعى وصف فى قولهم ضف الحال وزنها فعل لانه من باب فرح وبطر واشر .

اخبرنى عن واحد وجمع لا يفرق بينهما ناطق ، الا ان الضمير بينهما فارق . هما فلك وفلك للواحد والجمع ومثله جمل هجان وابل هجان ودرع دلاص ودروع دلاص .

اخبرنى عن فاعل خفى فابدا ، وآخر لا يخفى ابدا .

الاول فاعل أفعل ونفعل ونحوهما .

والثانى الواقع بعد الا نحو ماقام الا زيدا والا انا .

اخبرنى عن حرف يزاد ثم يزال ، وأثره باق ماله انتقال . هو نون التثنية والجمع تزال واثرها باق فى نحو ـ هما الضاربا زيد والضاربو زيد .

اخبرنى عن حرف يوحد ثم يكثر ، ويؤنث ثم يذكر .

الاول باب تمرة وتمر .

والثانى باب العدد ثلاثة الى عشرة .

اخبرني عن معرف في حكم التنكير، ومؤنث في معنى التذكير.

الاول مررت بالرجل مثلك او برجل مثلك لايكاد في نحو هذا الموضع يتبين الفرق بين النكرة والمعرفة. ومثله.

ولقد امر على اللئيم يسبني.

والثاني باب علامة ونسابة.

اخبرني عن واحد يوزن باربعة، وعن عشرة عند بعضهم متسعة.

الاول هو باب ق وع وش ونحوها توزن بافعل ولا يقال في وزنه ع والثاني حروف العطف عند النحويين عشرة وقد تسعها ابو على الفارسي حيث عزل عنها إما.

اخبرني عن زائد يمنع الاضافة ويؤكدها، ويفك تركيبها ويؤيدها، هو اللام في قولهم لا ابا لك، هي مانعة الاضافة فاكة لتركيبها بفصلها بين ركنيها وهما المضاف والمضاف اليه وهي مع ذلك مؤكدة لمعناها مؤيدة لفائدتها من حيث انها موضوعة لاعطاء معنى الاختصاص. ونظيرتها تيم الثانية في (يا تيم تيم عدى) اقحمت بين المضاف والمضاف اليه وتوسطت بينهما كما قيل بين العصا ولحائها وهي بما حصل بتوسطها من التكرير معطية معنى التوكيد والتشديد. وهذه اللام لها وجه اعتداد ووجه اطراح فوجه اعتدادها استصلاحها الاب لدخول لا الطالبة للنكرات عليه، ووجه اطراحها ان لم تسقط لام الاب الواجبة الثبوت عند الاضافة. ونحوه قولهم «لا يدى لك» سقوط النون مع اللام دليل الاطراح وتنكير المضاف وتهيؤه لدخول «لا» دليل على الاعتداد.

فان قلت فكيف صح قولهم لا اباك؟

قلت اللام مقدرة منوية وان حذفت من اللفظ، والذى شجعهم على حذفها شهرة مكانها وانه صار معلما لاستفاضة استعمالها فيه وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها انطق من لسان المقال. ومنه حذف لا في (تا لله تفتؤ)

وحذف الجار فى قول رؤبة « خير » اذا صبح عند ما قيل له كيف اصبحت ؟ ومحمل قراءة حمزة (تساءلون به والارحام) عليه سديد لان هذا المكان قد شهر بتكرير الجار فقامت الشهرة مقام الذكر .

اخبرنى عن ميمات هن بدل وعوض وزيادة ، وعن واحدة هى موصوفة بالجلادة ، البدل نحو ابدال طيىء الميم من لام التعريف ، والعوض فى اللهم عوضت من حرف النداء ، والزيادة فى نحو مقتل ومضرب ، والموصوفة بالجلادة هى ميم فم بدل من عين فوه قال سيبويه ابدلوا منها حرفا اجلد منها وفى مقامة النحوى من النصائح وتجلد فى المضى على عزمك وتصميمه ولا تقصر عما فى الفم من جلادة ميمه .

اخبرنى عن ثالث مقول أعين هو أم واو مفعول؟ فيه اختلاف سيبويه والاخفش وقد تقدم فى اول الكتاب .

اخبرنى عن اسم بلد فيه اربعة من الحروف الزوائد وكلها اصول غير واحد . هو يستعور من بلاد الحجاز فيه الياء والسين والتاء والواو من جملة الزوائد العشرة وكلها اصول فى هذا الاسم الا الواو .

اخبرنى عن مائة فى معنى مئات وكلمة فى معنى كلمات . المائة فى ثلثمائة فى معنى المئات لأن حق مميز الثلاثة الى العشرة ان يكون جمعا ، والكلمة فى معنى كلمات قولهم كلمة الشهادة وكلمة الحويدرة وقوله تعالى (الى كلمة سواء بيننا وبينكم ان لانعبد الا الله) الآية .

اخبرنى عن حرف من حروف الاستثناء ، لم يستثن شيئا قط من الاسماء . هو لما بمعنى الا لايستثنى به الاسماء كما يستثنى بالا واخواتها وانما يقال نشدتك الله لما فعلت واقسمت عليك لما فعلت .

اخبرنى عن مكبر يحسب مصغرا ، وعن مصغر يحسب مكبرا .

الاول سُكَّيت بالتشديد يحسبه من ليس بنحوى مصغرا وهو خطأ ظاهر لأن ياء التصغير لا تقع الا ثالثة بل سكيت مكبر كسكيت وسكيت بالتخفيف

مصغرة تصغير الترخيم .

والثانى حبرور هو فى عداد المكبرات وفى قول الاعرابى الذى سئل عن تصغير الحبارى فقال حبرور .

اخبرنى عن مصغر ليس له تكبير ، وعن مكبر ليس له تصغير .

من الاسماء ما وضع على التصغير ليس له مكبر نحو كميت وكعيت ومنها ما ورد مكبرا ولم يصغر كأين وكيف ومتى والضمائر ونحوها .

اخبرنى عن كلمة تكون اسما وحرفا، وعن اخرى تكون غير ظرف وظرفا

الاول على وعن وكاف التشبيه ومذ ومنذ .

والثانى نحو اليوم والليلة والساعة والحين والخلف والأمام .

اخبرنى عن اسم متى اضيفت اخواته وافقها ومتى افردت فارقها .

هو ذو بمعنى صاحب .

اخبرنى عن سبب متى آذن بالذهاب تبعه سائر الاسباب .

هو التعريف فى نحو آذربيجان ودرابجرد وخوارزم اذا ذهب عنه بالتنكير لم يبق لسائر الاسباب اثر وهى التأنيث والعجمة والتركيب .

اخبرنى عن شيء من العلامات يشفع لاخيه فى السقوط دون الثبات

التنوين هو المقصود وحده بالاسقاط فى باب ما لا ينصرف وانما سقط الجر لاخوة ثبتت بينه وبين التنوين وذلك انهما جميعا لايكونان فى الافعال ويختصان بالاسماء فلهذه الاخوة لماسقط التنوين تبعه الجر فى السقوط فالتنوين اصل فيه والجر تبع كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط اتباعه وهذا معنى قول النحويين سقط الجر بشفاعة التنوين فاذا عاد الجر عندالاضافة واللام لم يتصور عود التنوين .

اخبرنى عن حرف تلعب الحركات بما بعده ولا يعمل منها الا الجر وحده

هو حتى يقع الاسم بعدها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا والجر وحده عملها

اخبرنى عن اسم صحيح امكن هو فاعل وما هو مرفوع ، وعن آخر داخل عليه حرف الجر وهو عن الجر ممنوع .

الاول غير فى قول الشماخ .

لم يخرج (١) الشرب منها غير أن نطقت

والثانى حين فى قوله .

على حين عاتبت المشيب على الصبا

اخبرنى عن شيء وراء خمسة اشياء يجزم جوابه فى الجزاء .

هو الاسم اوالفعل الذى ينزل منزلة الامر والنهى ويعطى حكمهما لأن فيه معنـاهما ومرادهما فيجزم به كما يجزم بهما وذلك قولك ، حسبك ينم الناس ، واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه بمعنى ليتق الله وليفعل .

اخبرنى عن ضمير ما اشتق من الفعل احق به من الفعل، وفى ذلك انحطاط الفرع عن الاصل .

هو الضمير فى قولك هند زيد ضاربته هى وزيد الفرس راكبه هو وفى كل موضع جرت فيه الصفة على غير من هى له فالمشتق من الفعل وهو الصفة احق به من الفعل لابد له منه وللفعل(٢) منه بد اذا قلت هندزيد تضربه وزيد الفرس يركبه حتى ان جئت به فقلت تضربه هى ويركبه هو كان تأكيدا للمستكن والسبب قوة الفعل واصالته فى احتمال الضمير والمشتق منه فرع فى ذلك ففضل الفرع على الاصل .

اخبرنى عن زيادة أوثرت على الاصالة ، وعن امالة ولدت امالة .

الاول ـ حذفهم الالف والياء الاصليتين للتنوين فى هذه عصا وهذا قاض ولياء النسب الى المصطفى وحذف اللام لالف التكسير وياء التصغير فى فرازد وفريزد وحذف العين فى شاك ولاث وابقاء الف فاعل وحذف الفاء فى يعد لحروف المضارعة، ومن ذلك قول الاخفش فى مقول وحذفه عين مفعول او واوه .

والثانى ـ قولهم رأيت عمادا ولقيت عبادا أمالوا الالف الاولى

---

(١) كذا والمعروف فى الرواية « يمنع » ـ ح (٢) لعله سقط « لأن المشتق من الفعل » .

لكسرة العين ثم أمالوا الثانية لامالة الاولى ونظير تسبب الامالة للامالة تسبب الالحاق للالحاق فى نحو قولهم الندد، هو ملحق بسفرجل والالف والنون معا زائدتان للالحاق ولولا النون المزيدة للالحاق لما كانت الهمزة حرف الحاق ألاترى انها فى المد ليست كذلك .

اخبرنى عن حلف ليس بحلف وعن امالة فى غير الف .

الاول – قولهم بالله الا زرتنى وبالله لما لقيتنى وبحق ما بينى وبينك لتفعلن، صورته صورة الحلف وليس به لان المراد الطلب والسؤال .

والثانى امالة الفتحة قبل راء مكسورة نحو الضرر .

اخبرنى عن فعل يقع بعد منذ ومذ وعن جملة يضاف اليها المشبه باذ .

الاول نحو ما رأيته مذ كان عندى ومذ جاءنى .

والثانى نحو كان ذاك زمن زيدا ميروز من تأمر الحجاج، حق هذه الجملة ان تكون على صفة الجملة التى تضاف اليها اذ وهى صفة المضى وتكون فعلية تارة وابتدائية اخرى .

اخبرنى عن لام تحسب للابتداء، والمحققة يأبون ذلك اشد الاباء، هى اللام الفارقة الداخلة على خبر إن المخففة .

اخبرنى عن دخول ان الخفيفة على بعض الاخبار، غير معوضة واحدا من جملة الإستار (١)،

ان المخففة اذا دخلت على الفعل وهو المراد ببعض الاخبار عوض مما سقط منه احد الاحرف الاربعة وهى قد وسوف والسين وحرف النفى وشذ تركه فيما حكاه سيبويه « اما ان جزاك الله خيرا » .

اخبرنى عن عينين ساكنة يفتحها الجامع ما لم يصف ومكسورة لايفتحها المتكلم ما لم يضف،

الاولى باب تمرة يحرك بالفتح فى الجمع نحو تمرات الا فى الصفة فتقر على سكونها

---

(١) الاستار هنا بكسر اوله ومعناه « اربعة » قيل هو معرب « چهار » – ح .

كضخمات .

والثانية باب نمر تفتح فى النسب نحو نمرى .

اخبرنى عن حرف يدغم فى اخيه ولا يدغم اخوه فيه .

هو اللام تدغم فى الراء ولا تدغم الراء فيها .

اخبرنى عن اسم من اسماء العقلاء لايجمع الا بالألف والتاء .

هو طلحة

اخبرنى عن مكبر ومصغر هما فى اللفظ مؤتلفان ولكنهما فى النية والتقدير مختلفان .

مبيطر ومسيطر إن صغرتهما قلت مبيطر ومسيطر على لفظ التكبير سواء .

اخبرنى عن النسبة الى تمرات من التمرات والى اسم رجل مسمى بتمرات .

النسبة الى تمرات جمع تمرة تمرى بسكون الميم لانك ترد الجمع فى النسبة الى الواحد والى تمرات اسم رجل تمرى بفتح الميم لانك تحذف الالف والتاء عند النسب .

اخبرنى عن اسم ناقص له شتى اوصاف موصول ولازم للاضافة ومضاف الى فعل وغير مضاف .

هو ذو يكون موصولا بمعنى الذى ولازما للاضافة فى نحو ذو مال ومضافا الى الفعل فى قولهم اذهب بذى تسلم وغير مضاف فى قولهم الا ذواء الذى يزن وذى جدن وذى رعين وغيرهم .

اخبرنى عن اسم تكبيره يجعل ياءه هاء وتصغيره يقلب هاءه ياء

هو ذى فى اشارة المؤنث تبدل ياؤه هاء فى المكبر منه خاصة نحو ذه امة الله فاذا صغرته رددته الى اصلها ياء فتقول فى امرأة سميتها بذه ذيية لا ذهية .

اخبرنى عن الفرق بين ضمتى العليا والعليا وبين ضمتى اولى واوليا .

الفرق بين الاولين ان الاولى ضمة بناء الفعل والثانية ضمة بناء المصغر واما الاخريان فمتفقتان ضمة المصغر هى ضمة المكبر لان اسم الاشارة اذا صغر لم يضم اوله .

اخبرنى عن الفرق بين لهى امك ولهى ابوك وبين لاه ابنك وله اخوك .

لما كان اسم الله سبحانه وتعالى لاشىء ادور منه على الالسنة خففوه ضروبا من التخفيف فقالوا لاه ابوك بحذف اللامين وقلبوا فقالوا لهى ابوك وحذفوا من المقلوب فقالوا اله ابوك وبنين لتضمن لام التعريف كامس وبنى احدها على السكون لانه الاصل ولا مانع ، والثانى على الكسر لانه الملجأ عند التقاء الساكنين، والثالث على الفتح لاستثقال الكسرة على ما هو من جنسها .

اخبرنى عن مذكر لا يجمع الا بالالف والتاء - وعن مؤنث يجمع بالواو والنون من غير العقلاء .

الاول - نحو سرادق وحمام .

والثانى - باب سنين وارضين .

اخبرنى عن مجموع فى معنى المثنى وعن واحد من واحد مستثنى .

الاول - نحو قوله تعالى (فقد صغت قلوبكما) .

والثانى - ما جاء فى لغة بنى تميم من قولهم ما أتانى زيد الاعمر وبمعنى ما أتانى زيد لكن عمرو، ومنها قولهم ما اعانه اخوانكم الا اخوانه -

هذا آخر احاجى الزمخشرى ونعقبها باحاجى السخاوى

قال الشيخ علم الدين السخاوى .

وما اسم جمعه كافعل منه ... وما اسم فاعل فيه كفعل

له وزنان يفترقان جمعا ... ويتحد ان فيه بغير فصل

وقال

ما اسم ينون لكن ... قدا وجبوا منع صرفه

وما الذى حقه النو ن حين جاء وابحذفه

الاول باب جوار وغواش .

الثانى (وبيض) .

وقال

ماذا تقول أكاذب أم صادق من قال وهو يجد فيما يخبر
رجلان اختى منهما وكذاك فى اخوى ايضا من تحيض وتطهر
وكذا اغلا ما زوجتى تناكحا حلا وليس عليهما من ينكر

وقال

ما اسم انيب عن اسم وكان لابد منه
واين شرط اتى لا جواب يلزم عنه
واين ناب سكون عن السكون أبنه

وقال

ما حروف ذات وجهين لها منعوا الصرف وطورا صرفوا
ثم ما اسم كيقوم احتمل الصرف والمنع وفيه اختلفوا

وقال

وما فاء تداولها ثلاثة احرف عددا
وماعين لها حرفا ن يعتور انها ابدا
ولا مات لها حرفا ن ايضا مثلها وجدا
وماعينان مع لا ميـن لفظهما قد اتحدا
هما فى كلمتين هما لمعنى واحد وردا
وماضدان ان وضعا ولولا الفاء ما انفردا

الاول قولهم فى دواء السم درياق وترياق وطرياق .

والثانى نعق الغراب ونغق؛ ومعافير ومغافير .

والثالث جدث وجدف للقبر ولازم ولازب .

والرابع الجداد والجذاذ بالدال المهملة والمعجمة اتحد فى كل منهما لفظ العين واللام والكلمتان لمعنى واحد وهو صرام النخل .

والخامس الارى والشرى فالارى العسل والشرى الحنظل ولولا الفاء ما افترقا انما فرقت الفاء بين لفظيهما ، يقال له طعمان ارى وشرى

وقال

و مااسم غير منسوب اليه اتى لفظ العلامة ليس يخفى
وآخر لم تكن فيه فكانت ولم يزدد بها فى اللفظ حرفا
وآخر فيه كانت ثم عادت اليه فغيرت معناه وصفا
واين مؤنث لا تاء فيه بتقدير ولا فى اللفظ تلفى

الاول بخاتى جمع بختى سميت به رجلا .

والثانى بخاتى المذكور اذا نسبت اليه ازلت الياء التى كانت فيه وجعلت مكانها ياء النسب ولم يزدد حرفا لأن التى ازلتها منه مثل التى الحقتها به .

والثالث بختى اسم رجل اذا نسبت اليه قلت بختى فاللفظ واحد والحكم مختلف فانه كان اولا اسما فلما نسبت اليه صار صفة .

والرابع المؤنث المسمى بمذكر نحو جعفر علم امرأة لا تاء فيه فى لفظ ولا تقدير .

وقال

وما خبر أتى فردا لمبتدأ أتى جمعا
وجاء عن المثنى وهو فرد كافيا قطعا
ويا من يطلب النحو وفى ابوابه يسعى
اتجمع نعت افراد اجبنا محسنا صنعا
وهل للنعت دون الوصف معنى مفرد يرعى

الاول قول حيان المحاربى ،

الا ان جيرانى العشية رائح

فقوله رائح مفرد اراد به الجمع والثانى قوله

فانى وقيار بها لغريب .

والثالث قولك مررت بقرشي وطائى وفارسى صالحين .

واما النعت والصفة فلا فرق بينهما عند البصريين وقال قوم منهم ثعلب النعت ما كان خاصا كالاعور والاعرج لأنهما يخصان موضعا من الجسد والصفة للعموم كالعظيم والكريم وعند هؤلاء الله تعالى يوصف ولا ينعت .

وقال

لم اذا قلت ان زيدا هو القا ... ئم كان الضمير ان شئت فصلا

فاذا اللام ادخلوها عليه ... بطل الفصل عندهـا واستقلا

وهل الفصل واقعا اولا او ... قبل حال هل قيل ذلك ام لا

والذى بعد هؤلاء بناتى ... أتراه فصلا مع النصب يتـــلى

ولم اختص رب بالصدر لم يلـــف له بين احرف الجر مثلا

ثم هل يحسن اجتماع ضمير يـــن وما ذا رأى الذى قال كلا

انما لم يكن فصلا فى نحو إن زيد الهو القائم لأنهـا لام ابتداء فهو اذن مبتدأ مستقل واجاز بعض الكوفيين وقوع الفصل فى اول الكلام نحو (قل هو الله احد) وبين المبتدأ والحال وحملوا عليه قراءة (هؤلاء بناتى هن اطهر لكم) بالنصب وابى ذلك البصريون ، وانما اختصت رب بالصدر من بين حروف الجر لامرين .

احدها انها بمنزلة كم فى بابها .

والثانى انها تشبه حرف النفى والنفى له صدر الكلام، وشبهها بالنفى انها للتقليل والتقليل عندهم .

نفى ويؤكد الضمير بالضمير نحو زيد قام هو ومررت به هو ومررت بك انت .

وقال

ما لهم استفهموا مخاطبهم ... فى النكر بالحرف عند ما وقفوا

واسقطوا الحرف فى المعارف والوصل ومن بعد ذا قد اختلفوا
وواحد خاطبوا بتثنية وواحد اثنين عنه قد صدفوا

انما اتوا با لعلامة فى النكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة وذلك من اجل ان الاستفهام فى المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام فى النكرة لان الاستفهام فى المعرفة عن الصفة والاستفهام فى النكرة عن العين فلما اختلف المعنى خالفوا بينهما فى اللفظ، وانما لحقت العلامة فى الوقف دون الوصل لان وصل الكلام يفيد المراد فلم يحتج الى العلامة فيه ولان الوقف موضع التغيير فكانت العلامة فيه من جملة تغييراته وانما لم تلحق هذه العلامات المعرفة لانهم استغنوا عن ذلك بالحركات التى يقبلها الاسم، واما الواحد المخاطب بلفظ التثنية فقولهم اضربا يريد اضرب ومنه (القيا فى جهنم) وواحد اثنين عنه قد صدفوا هو قولهم المقصان والكلبتان والجلمان . وقال ابو حاتم ومن قال المقص فقد اخطأ .

وقال

ما ساكن قد أوجبوا تحريكه ومحرك قد أوجبوا تسكينه
ومسكن قد اسقطوه وحذفه لو زال موجب حذفه يبقونه

الاول نحو اضرب القوم لالتقاء الساكنين والثانى . . . (وابيض)

وقال

ما تاء مخبر ان تقل هى فاعل وتكون مفعولا فانت مصدق
واسم لفاعل ان نطقت بلفظه وعنيت مفعولا فانت محقق

الاول - التاء فى نحو بعت تقول بعت الغلام فالتاء فاعل ويقول الغلام بعت فالتاء مفعول يريد باعنى مولاى وبنى الفعل للمفعول واصله بيعت كضربت .

والثانى نحو مختار تقول اخترت فانا مختار فيكون اسم فاعل واصله مختير واخترت المتاع فهو مختار فيكون اسم مفعول واصله مختير .

وقال

واشكل فاعل فى الجمع فيما اطارح فيه ذاالب ونبل
أهل ياتى فواعيل وفعل وفعلة جمعه فانظر بعقل
وهل جمعوا فعيلا اوفعولا على فعل فقل فيه بنقل

الاول ـ نحو خاتم وخواتيم وصاحب وصحب وصحبة .
والثانى ـ نحو أديم وأدم .
الثالث ـ نحو عمود وعمد .

وقال

وما جمع على لفظ المثنى اذا ما الوقف نابهما جميعا
وعند الوصل يختلفان لفظا ويفرق فيه بينهما مذيعا

وقال

ما فاعل اوجب مفعوله تأخيره عن فعله فانفصل
وأى فعل معرب عامل النصب والجزم به ما اتصل

وقال

ما اسم ازيل ولم يزل تأثيره من بعده فكأنه موجود
ولربما اعطوا اخاه ماله من بعده فكأنه مفقود

وقال

وأى حرف زيد للجمع قد شبهه بالأصل بعض العرب
وبعضهم اجراه فى وقفه مجرى الذى للفرد ياذا الأدب

وقال

وما كلم بآخر بعضهن الخلف غير خفى
فبعض ظنها عينا وقد نقلت الى الطرف
وبعض لايرى هذا وخالف غير منحرف

هى نحو جاءٍ وشاءٍ اسم فاعل من جاءَ وشاءَ الاصل جائىء وشائىء

لان لام الفعل همزة والهمزة الاولى هى لام الفعل عند الخليل قدمت الى موضع العين كما قدمت فى شاكى السلاح وهار والاصل شائك وهائر وعند سيبويه هى عين الفعل فى اصلها استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ماقبلها وهى لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فالع لأنه مقلوب .

وقال

وما اسم على ستة كلها سوى واحد من هويت السمانا
واربعة من هويت السمان أتت فيه اصلا فزده بيانا

المراد سلسبيل وزنه فعلليل وحروفه كلها من حروف الزوائد الا الياء .

وقال

وما اسم مفرد فى حكم جمع وما هو باسم جمع واسم جنس
ومجموع اتى صفة لفرد فبينه لنا من غير لبس

الاول سراويل .

والثانى قولهم برمة اعشار وبرد اسمال ونحوه .

وقال

وإلاهل تجىء مكان إما وما المعنى اذا جاءت كغير
وهل عطفت بمعنى الواو حينا فان بينت جئت بكل خير

جاءت الا بمعنى اما فى قولهم اما ان تكلمنى والا فاذهب المعنى واما ان تذهب، واذا جاءت بمعنى غير فهى فى معنى الصفة والفرق بين موضعها فى الاستثناء والصفة انك اذا قلت هذا درهم الا قيراطا بالنصب استثناء فالمعنى ان الدرهم ينقص قيراطا واذا قلت هذا درهم الا قيراط بالرفع صفة فالدرهم على هذا تام غير ناقص والمعنى ان الدرهم غير قيراط ، وتجىء الا عاطفة بمعنى الواو فى نحو قوله تعالى (لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين

ظلموا) قيل معناه والذين ظلموا .

وقال

يريدون بالتصغير وصفا وقلة فهل ورد التصغير عنهم معظما
وما اسم له ان صغروه ثلاثة وجوه فكن للسائلين مفهما

ورد التصغير للتعظيم فى قولهم جبيل ودويهية والمراد بالثانى نحو بيت وشيخ مما عينه ياء ففى تصغيره ثلاثة اوجه ، شييخ على الاصل ، وشيخ بكسر الشين على الاتباع ، وشويخ بقلب الياء واوا لاجل الضمة .

وقال

ما اسم تصغيره فيشبهه لفظه لفظ المضارع
فاذا أتى علما فما فى صرفه احد ينازع

هو أبيض تصغير اباض وافق لفظ المضارع من بيضت فلو سميت بهذا المضارع لم يصرف ولو سميت بذلك المصغر صرف لان الهمزة فيه اصلية وانما يترتب الحكم فى هذا من الصرف وامتناعه على الزائد والاصلى

وقال

مالانواع معانى كلمه قد اتت منها على اثنى عشرا
ثم زادت واحدا اخت لها ثم اخرى ماثلتها ماترى

التى جاءت على اثنى عشر وجها ،ما والذى على ثلاثة عشر ،لا، وأو

وقال

هل تعرفون مؤنثا يحكى بصيغته المذكر
ومعرفا لا شك فيه ولفظه لفظ المنكر
ومصدرا باللام لا هى عرفته ولا تنكر

وقال

ألستم ترون الوزن بالاصل واجبا فما لكم خالفتموا فى الصواقع
فقلتم جميعا وزن ذاك فوالع وفى كل مقلوب بغير تنازع

وأى حروف العطف يأتى مقدما وذو عطفه من قبله غير واقع

وقال

أى الحروف أتى اخاه مؤكدا فأزال عنه قوة الاعمال
مثل الذى يأتى ليسعد ماشيا فيفيده ضربا من العقال

وقال

وما بدل من ستة ثم انه اتى زائدا فى خمسة فى الزوائد
وتلقاه اصلا فى الثلاثة فأتنا بتفسيره سمحا بنشر الفوائد

وقال

ما اسم اضيف فردته اضافته مؤنثا وهو بالتذكير معروف
وما الذى هو بالتنوين ذو عمل وان يضاف وغير اللام مألوف

الاول نحو قولهم ذهبت بعض اصابعه ، واما الذى يعمل حال التنوين والاضافة ولا يعمل مع الالف واللام الا مستقبحا غير مألوف فهو المصدر .

وقال

وما سببان قد منعا اتفاقا وصارا يمنعان على اختلاف
وضم اليهما سبب قوى وكانا يحسبان من الضعاف

هما التأنيث والعلمية يمنعان من الصرف بلا خلاف فان كان الاسم المؤنث على ثلاثة احرف وهو ساكن الوسط صار امانعين وغير مانعين بعد ان كانا يمنعان اتفاقا فان انضم الى التعريف والتأنيث سبب آخر لم ينصرف باجماع نحو ماه وجور .

وقال

ما الذى اعطته دولته ان ازال الجار عن سكنه
وتخطى بعد ذاك الى ثالث اجلاه عن وطنه
ومتى لم يلق جارته بقى المذكور فى وكنه
ثم حرف ان ازيل غدا جاره يقفوه فى سننه

لم تحصنه أصالته وهي الاصلي من جننه

الاول ـ ياء النسب اذ الحق فَعِيلة او فُعَيلة ازال تاء التأنيث وتخطى الى الياء التي قبل الحرف الذي قبل تاء التأنيث فأزالها نحو حنفي في حنيفة فان لم تلق ياء النسب تاء التأنيث بقي المذكور وهو الياء في موضعه لم يحذف نحو تميمي في تميم .

والثاني ـ نحو يا منصُ في منصور لما ازيل الحرف الاخير في الترخيم تبعه الحرف الذي قبله .

وقال

وما حرف يليه الفعل مجز وما ومرفوعا
وينصب بعده ايضا وكل جاء مسموعا

هو ،لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

وقال

ما فاعل والحق يقضي به قد جاء في صورة مفعول
ومفرد لكنه جملة عند ذوي الخبرة والحول (١)

الاول قولهم زهي علينا وعنيت بحاجتي .

والثاني صلة الالف واللام في نحو الضارب زيد والمضروب عمرو .

وقال

وأية كلمة في حكم شرط وجاء جوابها ينبيك عنها
وقد جمعوا حروف الشرط عدا وما عدت لعمرابيك منها

هي أما في قولهم اما زيد فمنطلق .

وقال

ما زائد زيد في اسم فهو فيه على حال الاصيل وحال الزائد اجتمعا
ذو معنيين فهذا آتروه وها ذا آتروه وطورا يصلحان معا

---

(١) « الجول بالضم العقل والحزم » كما في اللسان وفي الاصلين « الحول كذا ـ ح .

وهل ظفرت بمفعول فتذكره من الرباعى ام هل فاعل سمعا

الاول الالف اللاحقة لفَعلى وفِعلى وفُعلى فما لم ينون منها فهو للتأنيث وما نون تارة ولم ينون اخرى فهو للتأنيث والالحاق ومانون لاغير لم يكن الا الالحاق .

والثانى مودوع فقط فى قوله (جرى وهو مودوع) .

والثالث ايفع فهو يافع وابقل فهو باقل .

وقال

اى حرف أتى يعدونه اسما ثم اى الحروف يحسب فعلا

وهو اسم واست اعنى على او عن فبينه زادك الله نبلا

الاول اللام الموصولة .

والثانى قد بمعنى حسبك يحسب فعلا حين قالوا قدنى نحو .

قدنى من نصر الخبيبين قدى

وقال

أى ظرف يضاف ان لم تضفه لسوى ما اضفت من حرف عطف

لم يجزوا الحروف قد جاء فيها مثل هذا بين لنا أى حرف

الظرف الذى يضاف ولابد من اضافته مرة ثانية الى غير من اضفته اليه اولا هو قولك بينى وبينك الله وقد جاء فى الحروف مثل هذا وهو قولهم اخزى الله الكاذب منى ومنك .

وقال

ولام طلقت كلما ثلاثا طلاقا ليس يعقبه اجتماع

وما اسم فيه لام عرفته وليس عن البناء له ارتجاع

لام التعريف لاتجامع التنوين ولا الاضافة ولا النداء والاسم الذى عرف باللام ولم ترده الى الاعراب الآن والخمسة عشر وليس فى العربية مبنى يدخل عليه اللام الارجع الى الاعراب الاماذكر .

وقال

وان وقعت بمعنى اى ولكن لهـا شرط فبينـه مجيبـا
وهل جاءت ومعناها لئلا واذلازلت فى الفتوى مصيبا

وقال

ما اسم يكون مؤنثا فاذا اضيف اليه ذكر
واسم تفوه بأصله ابدا اضافته وتخبر

المراد بالاضافة هنا النسب واذا نصب الى مؤنث حذف منه التاء فصار لفظه على لفظ المذكر والمراد بالثانى نحو شية اذا نسبت اليه حذفت تاءه وردت فاءه فيقال وشوى.

وقال

ومدغمتان بدلتا بلفظ لم يكن لهما
ولولا ذاك سويتا بحرف جاء قبلهما

هما الدال والسين فى سدس بدلتا بالتاء فى ست ولو لم يفعلوا ذلك وادغموا الدال فى السين لصارت حروف الكلمة كلها سينا وتصير على سس فيساوى الحرفان المدغمان لفظ الحرف الذى قبلهما وهو السين فأبدلوهما لفظا لم يكن لهما وهو التاء .

وقال

ما اسم اذا جاء على بابه لم تدخل النسبة فيه عليه
حتى اذا حول عن بابه تجوز النسبة كل اليـه

هو خمسة عشر وبابه لا يجوز النسبة اليه وهو على بابه من العدد فاذا نقل عن بابه الى التسمية جازت النسبة اليه .

وقال

وما اسم ناقص لكن باب الإشارة بابه قول اليقين
وفى باب الكناية جاء شىء يشبهه بـه بعض الظنون

هو ذا في قولك ماذا فعلت وفعلت كذا وكذا .

وقال

وما اسم مؤنث من غير تاء وفى حال النداء تكون فيه
وتدخل فى مذكره المنادى وقد اعيا عـلى من لا يعيه
وقالوا انها بدل انيبت عن الياء التى كانت تليـه
وتلك التا لهـا بدل سواه ويجتمعان هذا مـع اخيه

هى ام فى قولك يا امت و مذكره ياابت والتاء فيهما عوض من ياء الاضافة وقد تبدل الياء الفا فلها اذا بدلان التاء فى ياابت والالف فى ياابا وقد يجمع بينهما نحو يا ابتا ويا امتا ولم يعد واذلك جمعا بين العوض والمعوض لانه جمع بين العوضين .

وقال

ومانونان يتفقان لفظا ويختلفان تقديرا وحكما
وماهى ضمة صلحت لأمر حديث اولما قدكان قدما

النونان فى نحو قولك الرجال يدعون ويعفون والنساء يدعون ويعفون هى فى الاول حرف اعراب وفى الثانى ضمير والضمة فى صاد منصور ونحوه اذا قلت يا منصُ تصلح ان تكون التى فى الاصل قبل النداء وان تكون ضمة النداء على لغة من لاينتظر .

وقال

وماكلمة مبنية قد تلعبت بها حادثات القلب والحذف والبدل
وجاءت على خمس عرفن لغاتها اجب باذلا فاعالم الحبر من بذل

هى كأين .

وقال

وما ابن جمعها بدا بنـات وفى الحيوان جاء وفى النبات
وهل من مضمر بالميم واف لغير ذوى العقول المدركات

الاول نحو ابن عرس وابن الماء وابن آوى وابن اوبر .

والثانى نحو قوله تعالى (رأيتهم لى ساجدين) استعمل ضمير من يعقل لمن لا يعقل .

وقال

وأسماء لغير ذوى عقول   اجازوا جمعها جمع السلامه
لأية علة ولأى معنى   أفدنا مرشد افلك الامامه

وقال

واسماء اذا ما صغروها   تزيد حروفها شططا وتغلو
وعادتهم اذا زادوا حروفا   يزيد لاجلها المعنى ويعلو

وقال

وما فرد يراد به المثنى   كتثنية ذكرناها لفرد
أفدنا وهى خاتمة الاحاجى   فمن أفتيت منقلب برشد

وقال المعرى ملغزا فى كاد

أنحوى هذا العصر ما هى لفظة   جرت فى لسانى جرهم وثمود
اذا استعملت فى صورة الجحد اثبتت   وان أثبتت قامت مقام جحود

واجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله

نعم هى كاد المرء ان يرد الحمى   فتأتى لاثبات بنفى ورود
وفى عكسها ما كاد أن يرد الحمى   فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

واجاب غيره فقال ويقال انه الشيخ عمر ابن الوردى رحمه الله

سألت رعاك الله ما هى كلمة   أتت بلسانى جرهم وثمود
اذا ما اتت فى صورة النفى اثبتت   وان اثبتت قامت مقام جحود
ألا ان هذا اللغز فى زال واضح   والا فعندى كاد غير بعيد
اذا قلت ما كادوا يرون فما رأوا   ولكنه من بعد غير جهيد
وان قلت قد كادوا يرون فما رأوا   فخذه ولا تسمح به لعنيد

وقال ابو العلاء المعرى ملغزا فى ال التى للتعريف

وخلين مقرونين لما تعاونا ازالا قصيا فى المحل بعيدا
وينفيهما ان احدث الدهر دولة كما جعلاه فى الديار طريدا

وقال الشيخ شمس الدين ابن الصائغ ملغزا فى الا التى للاستثناء

مالفظ رفع المجاز وقرره وهو متضح لمن تدبره(١)

قال فى (شرحه) اما كون الا ترفع المجاز فان القائل قام القوم الا زيدا كان قبل اخراج زيد يحتمل اخراج جماعة فباخراج زيدا فادابقاء اللفظ على العموم الذى هو حقيقة اللفظ مع ان اخراج زيد فيه استعمال مجاز فى القوم لكونه اخراج بعضه فهذه الاداة حصلت مجازا ورفعت مجازا، انتهى .

قال بعضهم

سلم على شيخ النحاة وقل له هذا سؤال من يجبه يعظم
انا ان شككت وجدتمونى جازما واذا جزمت فاننى لم اجزم

جوابه

هذا سؤال غامض فى كلمتى شرط وان واذا مراد مكلمى
ان ان نطقت بها فانك جازم واذا اذا تأتى بها لم تجزم
واذا لما جزم الفتى بوقوعه بخلاف ان فافهم اخى وفهم

قال ابو السعادات ابن الشجرى فى المجلس الخامس والستين من (اماليه) .

هذه ابيات الغازسئلت عنها

اسمع ابا الازهر ما اقول عليك فيها نابنا التعويل
مسئلة اغفلها الخليل يرفع فيها الفاعل المفعول

ويضمر الوافر والطويل

فاجبت بان الاضمار من الالقاب العروضية والنحوية فهل فى العروض

---

(١) كذا ولعله نثر لاشعر

لقب زحاف يقع فى البحر المسمى الكامل وهو ان يسكن الحرف الثانى من متفاعلن فيصير متفاعلن فينقل الى مستفعلن والبحران الملقبان الطويل والوافر ليس الاضمار من القاب زحافهما والاضمار فى النحو أن يعود ضمير الى متكلم اومخاطب اوغائب كقوله فى اعادة الضمير الى الغائب زيد قام وبشر اقيته وبكر مررت به فهذا هو الاضمار الذى اراده بقوله ويضمر الوافر والطويل لا الاضمار الذى هو زحاف وقد وضعت فى الجواب عن هذا السؤال كلاما يجمع اضمار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل وهو قولك ظننت زيدا الطويل حاضرا ابوه وحسبت عمرا الوافر العقل مقيما اخوه، فقولك حاضرا ومقيما مفعولا ن لظننت وحسبت وقد ارتفع بهما ابوه واخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت يحضر ابوه و يقيم اخوه ، والهاء فى قولك ابوه ضمير الطويل والهاء فى قولك ، اخوه ضمير الوافر فقد اضمرت هذين الاسمين باعادتك اليهما هذين الضميرين وقولك ابوه واخوه فاعلان رفعهما هذا ان المفعولان مفعولا ظننت وحسبت وبالله التوفيق والتسديد .

لغز فى امس كتب بها عز الدين ابن البهاء الموصلى الى الصلاح الصفدى

يا اماما شاع ذكره ، وطاب نشره ، فطيب الوجود وعطر ، وفاضلا بين كل معمى و مترجم وارخ وترجم وعمن عبر عبر ،وكتب فكبت الأعادى ، وكتب من دون خطر وحطة فرسان الاذهان والايادى، فتتخطى قوام قلمه وتخطر .

اذا اخذ القرطاس خلت يمينه تفتح نورا او تنظم جوهرا

ما اسم ثلاثى الحروف وهو من بعض الظروف ماض ان تصحفه عادفعل امر ، وان ضممت أوله صار مضارعا فاعجب لهذا الامر إن اردت تعريفه بأل تنكر اوتغيرت عليه العوامل فهو لا يتغير .

كل يوم يزيد فى بعده ولا يقدر على رده ان نزعت قلبه بعدقلبه فهو فى لعبة النرد موجود وقلبه سما فلا تناله الاحزاب والجنود وكل ما فى الوجود

الى حاله يعود ، به يضرب المثل و منها نقطع الأمل ثلثاه حرف استفهام ان تعكس يطرد ذلك النظام و ثالثه الاول كذلك وعكس ثلثيه يترك الحى هالكا فى الهوالك لا يوصف الا بالذهاب وليس له الى هذا الوجود اياب ، وهو ثلاثة وعدده فوق المائة وكم رجل يعد بفئة وليس فى الوجود ، بنى وفيه اس ولكن لا فى السماء ولا فى الارض ولا فى هبوط ولا فى صعود .

طرفاه اسم لبعض الرياحين العطرة ، وكله جزء من الياسمين لمن اعتبره مكسور لا يجبر وغائب لا يستحضر اقرب من رجوعه مثال معكوسه ، يدركه العاقل بفكره وليس بمحسوسه ، أبنه لا زلت تزيل الاشكال وتزين الاضراب والاشكال .

فكتب اليه الجواب وقف المملوك على هذا اللغز الذى ابدعته وفهم بسعدك السر الذى ودعته فوجدته ظرفا ملأته منك ظرفا واسما بنى لما اشبه حرفا ثلاثى الحروف ، ثلث ما انقسم اليه الزمان من الظروف ان قلبته سما واراد حرف تنفيس وما بقى منه ما ، ثلثاه مس وكله بالتحريك امس وهو بلا اول تصحيفه مبين وفى عكسه سم بيقين ، التقى فيه ساكنان فبنى على الكسر ووقع بذلك فى الاسر لا ينصرف بالاعراب ولا يدخله تنوين فى لسان الاعراب يبعد من كل انسان وينطق به وما يتحرك به لسان ، لا يدرك باللمس ، ولا يرى وفيه ثلثا شمس ، تتغير صيغته حال النسبة اليه ويدخله التنوين اذا طرأ التنكير عليه متى بات فات ولم يعد له اليك التفات امين على ما كان من قربه يعجز كل الناس عن رده فماضيه مايرد وثانيه ما يصد وطريق ثالثه مايسد .

ثلاثة ايام هى الدهر كله وما هى غير اليوم والامس والغد

وقال ابن هشام فى تذكرته (لغز) اذا وقف على آخر الفعل الماضى بالسكون فانه يقدر فيه الفتحة حتى لو وصل بما بعده لوصل بها فهل تذكر مسئلة يوقف فيها على آخر الفعل الماضى ولا ينوى فيها الفتح ولو وصل بها فان قيل عض فهو خطأ لان هذا لا يصح ان تقول فيه لا يجوز الوقف بالفتح .

وانما الجواب بقوله .

لوان قومى حين ادعوهم حمل على الجبال الصم لارفض الجبل

قال الشيخ بدر الدين الدمامينى رحمه الله

أيا علماء الهند انى سائل فمنوا بتحقيق به يظهر السر
فما فاعل قد جر بالخفض لفظه صريحا ولا حرف يكون به الجر
وليس بذى جر ولا بمجاور لذى الخفض والانسان للبحث يضطر
فمنوا بتحقيق به استفيده فمن بحركم مازال يستخرج الدر

اراد قول طرفة

بجفان تعترى نادينا وسديف حين هاج الصنبر

قال الخوارزمى

ما تابع لم يتبع متبوعه فى لفظه ومحله ياذا الثبت
ماذا بعلم غير علم نافع بالنعت فى اتقانه حتى ثبت

قال والعجب ان هذا اللغز فى ابياته صورة المسئلة وهو قوله ـ (ماذا بعلم غير علم نافع) ولما عرضه على الزمخشرى قال له ، لقد جئت شيئا إداأى عجبا .

وقال بعض ادباء المغرب

يا عالم النحو أى فعل ان حله الهمز لم يعده
ثم هو بالعكس ان تعرى منه أبن يا نسيج وحده

اراد انك اذا قلت ضره تعدى بنفسه واذا قلت اضر لم يتعد الابحرف الجر فتقول اضر به ولهم من هذا النمط افعال كثيرة .

فى (تذكرة ابن هشام) هل يقال ان المبتدأ اذا كان موصولا مضمنا معنى الشرط كان خبره صلته كما ان جملة الشرط هى الخبر وهى نظيرة الصلة ويؤيد ذلك انهم ربما جزموا جوابه كقوله .

كذاك الذى يبغى على الناس ظالما تصبه على رغم قوارع ما صنع

وهى مسئلة يحاجى بها فيقال اين تكون الصلة لها محل وخبر المبتدأ اذا كان جملة لامحل له ؟

قال الجمال يحيى بن يوسف الصرصرى الشاعر المشهور ملغزا فى حرف الكاف .

وحرف من حروف الخط ليست علامته على العلماء تخفى
يكون اسما مع الاسماء طورا وطورا فى الحروف يكون حرفا
تراه يقدم الاسماء طرا ويمنع من مشابهة وينفى
يصير امامها مادام حرفا وان سميته فيصير خلفا
وقد تلقاه بين اسم وفعل قد اكتنفاه كالابريق اطفا

وقال سعد الدين التفتازانى ملغزا فى لدن غدوة واختصاصها بنصبها

ومالفظة ليست بفعل ولاحرف ولاهى مشتق وليست بمصدر
وتنصب اسما واحدا ليس غيره له حالة معه تبين لمخبر
فمعنى الذى الغزته عند من يرى يزيل لنا اشكاله غير مضمر
ومنصوبها صدر لما هو ضدها اتا نائبا سا فى الكتاب المطهر

وقال ابوعبدالله محمد بن مصعب المقرى فى مذ ومنذ

أيها العالم الذى ليس فى الأر ض له مشبه يضاهيه علما
أى شىء من الكلام تراه عاملا فى الاسماء لفظا وحكما
خافضا ثم رافعا ان تفهمت يزد فهمك التفهم فهما
يشبه الحرف تارة فاذا ما ضارع الحرف نفسه صار اسما
هو مرفوع رافع وهو ايضا رافع غيره وليس معمى
وهو من بعد ذاك للجر حرف فأجبنا ان كنت فى النحو شهما

اورده الحافظ محب الدين ابن النجار فى تاريخ بغداد .

ومن ألغازى قلت

ألا ايها النحوى ان كنت بارعا وانت لاقوال النحاة تفصل

وأتقنت ابواب الاحاجى باسرها أبن لى عن حرف يولى و يعزل

قال ابن هشام فى (تذكرته) «ما» تولى وتعزل فتولى حيث تجزم بعد ان لم تكن جازمة وتعزل ان واخواتها وتكفها عن العمل .

ومن ألغازى النثرية

ما كلمة اذا كثر عرضها قل معناها ، واذا ذهب بعضها جل مغزاها وأى عامل يعمل فيه معموله ، ولا يقطع مأموله ، واى اسم مشترك بين افعل التفضيل والصفة المشبهة ، ونفى اذا ثبت لم تزل اعماله الموجهة ، وما حرف قلبه اسم كريم ، واسم اذا صغرا ختص بالتكريم ، وأى كلمة هى اسم وفعل وحرف لم ينبه عليها احد من علماء النحو والصرف ، وأى فعل ليس له فاعل ، ومعمول لا ينسب لعامل ، وأى لفظة تمد فى الافراد وهى فى الجمع مقصورة ، ولام لانجا مع النداء ولا فى الضرورة ، وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه ، وعامل ان لم يعمل لم يعتب عليه ، وأى كلمة جاءت باصلها ، فلم يلتفت اليها بين اهلها ، وأى كلمة هى حرف ، وتضا هى الاسم عند الوقف ، وأى فاعل يجب جره ، وآخر رفعه فى السماء خطره .

اردت بالأول الاسم الجنس الجمعى اذا زيد عليه التاء نقص معناه وصار واحدا كتمر وتمرة ونبق ونبقة.

وبالثانى ادوات الشرط فانها تعمل فى الافعال الجزم والافعال تعمل فيها النصب .

وبالثالث اكبر واعظم ونحوهما فى صفات الله فانها فى حقه لاتكون بمعنى التفضيل بل بمعنى كبير وعظيم .

وبالرابع لا النافية للجنس اذا دخلت عليها الهمزة وصارت للتمنى فان عملها باق .

وبالخامس نعم فان قلبها معن وهو اسم لرجل مشهور بالكرم وهو معن بن زائدة .

وبالسادس فرس وتصغيره فريس .

وبالسابع بلى فانها حرف جواب وفعل بمعنى اختبر واسم .

وبالثامن قلما وطالما .

وبالتاسع نحو مات زيد .

وبالعاشر صحراء وصحارى وعذراء وعذارى .

وبالحادى عشر اللام التى للعهد استثناها ابن النحاس فى (التعليقة) من اطلاقهم ان اللام يجامع حرف النداء فى الضرورة .

وبالثانى عشر فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو والله لتضربن يا قوم وفاعل المصدر ذكره ابن النحاس فى (التعليقة) وابو حيان فى (تذكرته) وتقدم فى كتاب التدريب .

وبالثالث عشر ليت اذا وصلت بما .

وبالرابع عشر استحوذ ونحوه .

وبالخامس عشر اذن .

وبالسادس عشر نحو أكرم بزيد .

وبالسابع عشر ما ورد من قولهم كسر الزجاج الحجر .

نقلت من خط العلامة شمس الدين ابن الصائغ .

قال هذه ألغاز نحوية عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ما شىء يقع حرفا للاعراب، واسما مذموما فى الخطاب، هو الكاف فى مساويك ان عنيت به جمعا فهو حرف اعراب، وان عنيت به مخاطبة فهو اسم فى تقدير الاضافة والاول جمع مسواك والثانى اضافة الى المساوى اى شىء يبنى مفردا فيعمل ويعرب مثنى فيهمل، هو هذا يعمل مفردا فى الحال والتثنية تمنعه من العمل، واذا قلنا هذان الزيدان قائمين فالعامل هالاذا، وأى مختص الغاؤه اكثر، وان اعمل فعمله لايظهر هو لولا المختصة بالاسماء فاذا وقع بعدها المبتدأ فهى ملغاة وانما تعمل فى موضعين .

احدها الرفع فى نحو لولا انك منطلق اكرمتك فهى عند سيبويه مبنية على لولا بناء الفعل على المفعول فبالحقيقة يكون موضعها رفعا،والموضع الثانى قولك لولاك فهى عنده مجرورة وهى فى الموضعين لايظهر عملها ، وما الحرف الذى يرفع الوضيع ، ويضع الرفيع، هولام الابتداء اذ ادخلت على الفعل المستقبل ارتفع لشبه الاسم واعرب واذا دخلت على ظننت واخواتها تمنعها العمل وتضعها عن منصبها ما الجملة المفيدة العارية من الرفع ، وفيها معنى الدعاء ،وطلب النفع ، هو مثل قول الشاعر (يا ليت ايام الصبا ،ورواجعا) .

جاز ذلك لما فى ليت من معنى الدعاء وكان فى الجملة مرفوعا من جهة المعنى لا فى اللفظ ، وما الحرف الذى ان اعمل اشبه الفعل الكامل، او اهمل ابطل العوامل ، هو ما على لغة الحجاز يقولون ما زيد قائما فيشبه باب كان واذا اهمل دخل على ان وغيرها فيبطل عملها وقد يبطل الفعل نحو قلما والاسم نحو بينما، واى شيء ان نفيته وجب وان اوجبته سلب ، هو كاد ، وما الاسم المحذوف لامه فى التكبير ، وعينه فى التصغير ، هو ذالانه مكبر افع ومصغر افيلا .

وما الزائد الذى يزيل الوصل،ويظهر الفضل ،ويوجب الفصل ، هو الالف الداخل عوضا من التنوين فى المقصور المنصرف فى الوقف مثل رأيت عصا فانها زائدة صرفت الاصل واذهبت الوصل فى الكلام واظهرت الفضل على غير المنصرف لكونها عوضا من التنوين واوجبت الفصل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير المنصرف مثل حبلى .

وما الحرف الذى شأنه ينقص الكامل ، ويفصل بين المعمول والعامل ، هو النون الخفيفة اذا عنيت بها نون التوكيد نقصت الفعل المضارع وان عنيت بها نون الوقاية فصلت بين المعمول والعامل ، انتهى .

قال القاضى بدر الدين ابن الرضى الحنفى ملغزا
وارسل به الى الشيخ شرف الدين الانطاكى

سل لى اخا العلم والتنقيب والسهر ‏ عن قائل قال قولا غير مشتهر

هل معك فعل غدا بالحذف منجزما في غير امثلة خمس بلا نكر
كذاك في غير معتل وذا عجب اذلم يبين لنا في كل مختصر

فأجاب الشرف المذكور

لقد تأملت ما قد قال سيدنا اعييذ طلعته بالآى والسور
ولم اجد فعل فرد صح آخره في الجزم يحذف في بعض من الصور
سوى يكون فبالجر بعد غدا معناه مع اوبقلب ذا الكلام حرى (١)
نعم كيبدأ مما الهمز آخره اعرابه كالصحيح الآخر اعتبر
فان تخففه فاقلب همزه الفا واحذفه في الجزم حذفا واضح الأثر

قال الصلاح الصفدى في (تذكرته) أنشدنى من لفظه القاضى جمال الدين ابراهيم لوالده القاضى شهاب الدين محمود لغزا كتبه الى شيخه مجد الدين ابن الظهير في (من).

وما مفرد اللفظ مستعمل لجمع الذكور وجمع الاناث
يحرك بالحركات الثلاث فيغدو من الكلمات الثلاث

فكتب اليه الشيخ مجد الدين الجواب.

قريضك ياملغزا في اسم من يميل الى صلة كالذى
غدا حامل المسك يحذى الجليس منه ويحظى بعرف شذى

قال الصلاح الصفدى وانشدنى من لفظه المولى ناصر الدين محمد بن النسائى الجواب عن ذلك له.

أيا من علا في الورى قدره واضحى لراجيه اولى غياث
أتى منك لغز فألفيته من القول قد حل بعد اكتراث
وها هو حرفان ميم ونون ولم يبلغ القول منه الثلاث
هو اسم وفعل وحرف اذا اردت حصول الاصول الثلاث
فلازلت للخير مهما حييت تنبعث الدهر أى انبعاث

(قال العلامة جمال الدين ابن الحاجب رحمه الله تعالى)

---

(١) كذا

أيها العالم بالتصريف لا زلت تحيا
قال قوم ان يحيى ان يصغر فيحيا
وابى قوم فقالوا ليس هذا الرأى حيا
انما كان صوابا لو اجابوا بيحيا
كيف قد ردوا يحيا والذى اختاروا يحيا
أتراهم فى ضلال أم ترى وجها يحيا

قال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج فى توجيهها الى تقديم ثلاثة امور .

احدها انهم اختلفوا فى وزن يحيى فقيل فعلى وقيل يفعل والاول ارجح لأن الثانى فيه دعوى الزيادة حيث لاحاجة .

الثانى ان الحرف التالى لياء التصغير حقه الكسر كالتالى لالف التكسير حملا لعلامة التقليل على علامة التكثير حملا للنقيض على النقيض واستثنى من ذلك مسائل .

منها ان يكون ذلك الحرف متلوا بألف التأنيث كحبلى ـ صونا لها من الانقلاب .

الثالث انه اذا اجتمع فى آخر المصغر ثلاث ياءات فان كانت الثانية زائدة وجب بالاجماع حذف الثالثة منسية لا منوية كعطاء اذا صغرته تقول عطيى بثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الف المد والياء المنقلبة عن ياء الكلمة ثم تحذف الثالثة وتوقع الاعراب على ماقبلها وان كانت غير زائدة فقال ابو عمر ولا تحذف لان الاستثقال انما كان متأكدا لكون اثنين منها زائدتين ياء التصغير والياء الاخرى الزائدة .

وقال الجمهور تحذف نسيا ومثال ذلك احوى اذ اصغر على قولهم فى تصغير اسود اسيد فقال ابو عمر واقول احيى ثم اعله اعلال قاض رفعا وجرا واثبت الياء مفتوحة نصبا .

وقال غيره تحذف الثالثة فى الاحوال كلها نسيا ثم اختلفوا فقال عيسى بن عمر اصرفه لزوال وزن الفعل كما صرفت خيرا وشرا لذلك.

وقال سيبويه امنع صرفه وفرق بين خير وشر وبين هذا فان حرف المضارعة محذوف منهما دونه وحرف المضارعة يحرز وزن الفعل ولهذا اذا سميت بيبيضع منعت صرفه .

فاذا تقرر هذا فنقول من قال ان يحيي فعلى قال فى تصغيره يحيي كما قال فى تصغير حبلى حبيلى صونا لعلامة التأنيث عن الانقلاب وهو الذى قال الناظم رحمه الله مشيرا اليه قال قوم البيت .

ومن قال انه يفعل قال فيه على قول سيبويه رحمه الله تعالى يحى بالحذف ومنع الصرف وهو الذى اشار اليه فى قوله انما كان صوابا لو اجابوا بيحيى وذلك لانه استعمله مجرورا بفتحة ثم اشبع الفتحة للقافية وتكمل له بذلك ما اراده من الالغاز حيث صار فى اللفظ على صورة ما اجاب به الاولون والفرق بينهما ما ذكرنا من ان هذه الالف اشباع وهى من كلام الناظم لا من الجواب والالف فى جواب الاولين للتأنيث وهى من تمام الاسم .

فان قيل ـ فاذا لم تكن على الجواب التاء للتأنيث فما بال الحرف الدال على التصغير لم يكسر ما بعده .

فالجواب ـ انه لما صار متعقب الاعراب تعذر ذلك فيه كما فى زبيدلان ذلك يقتضى الاخلال بالاعراب وايضا فان ياء التصغير لا يكمل شبهها بالف التكسير الا اذا كان بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن والله اعلم .

نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم .

قال نظم بعض اصحابنا لغزا وكتب به الى ، وهو .

ما قول شيخ النحو فى مشكل يخفى على المفضول والافضل
فى اسم غدا حرفا وفى اسم غدا فعلا وكم فى النحو من معضل

آخره لام وسينا غدا وهذه ادهى من الأول

فكتبت اليه فى الجواب

يا ايها السائل عما غدا وراء باب عنده مقفل
فى النحو مايعضل تخريجه لكن هذا ليس بالمعضل
لجئ بصعب غير هذا تجد عندى جوابا عنه ان تسأل
فمثل هذا منك مستصغر ومن سواك الاكبر المعتلى
وعند ما اسفر لى ليله وانحط لى كوكبه من على
ارسلت طرسا فيا مناشرحه فهاكه فهو به منجلى

قال وشرح ما سأل عنه فى قول ارسلت طرسا،ففاعل ارسل تاء الضمير وهو اسم غدا حرفا اى على حرف واحد فهذا حل قوله فى اسم غداحرفا وهو مورى به عن الحرف الذى هو قسيم الاسم والفعل،وطرس اسم غدافعلا اى غدا اذا وزنته فعلا وهو مورى به عن الفعل المقابل للاسم،وآخره لام لان آخر الكلمة الموزونة تسمى لاما فى علم التصريف كائنا ما كان فى الحروف هو مورى به عن اللام الذى هو أحد حروف ا ب ت ث،وهو سين لان آخر طرس سين كما ترى .

قال الشيخ برهان الدين البقاعى فى ثبته انشدنا شيخنا الامام محمد الاندلسى الراعى لنفسه لغزا فى كلمة إ بمعنى عد إذا اتيت قبلها بكلمة قل ونقلت حركة الهمزة الى اللام الساكنة وحذفتها .

حاجيتكم نحاتنا المصريه اولى الذكاوالعلم والطعميه(١)
ما كلمات اربع نحويه جمعن فى حرفين للأحجيه

قال وانشدنا لنفسه فى ذلك مختصرا

فى اى قول يا نحاة الملة حركة قامت مقام الجملة

ثم رأيت كراسة فيها الغاز منظومة مشروحة ولم اعرف لمن

(١) بهامش ى « اوقال والرتب العليه، لسلم من هذه الكلمة العامة »

هى(١) وها هى ذه

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد ربى حمد ذى اذعان معترف بالقلب واللسان
مصليا على الرسول المهتدى بهديه فى السر والاعلان
ثم الرضى عن آله وصحبه وتابعيهم بعد بالاحسان
وبعد انى ملغز مسائلا فى النحو تعتاص على الاذهان(٢)
يخرجها فكر لبيب فطن يوردها بواضح الاذهان
فيااولى العلم الاولى حاز والعلا عين الزمان جلة الاعيان
حاجيتكم لتخبروا اما اسمان واول اعرابه فى الثانى
وذاك مبنى بكل حال ها هو للناظر كالعيان

يعنى الالف واللام الموصولة فى مثل جاء الضارب ومررت بالضارب على القول بانها اسم كالذى يكون الاعراب الذى يستحقه الموصول انما استقر فى الاسم الواقع صلة اجراء لهذا الاسم مجرى الاداة المعرفة فى مثل الرجل ولا يوجد بعده الا هذا وقد اشار فى البيت الثانى الى التصريح به بقوله للناظر

وتخبروا باسم مضاف ثابت التنوين فيه اجتمع الضدان

يعنى كأين اذا استعملت دون من بعدها كقول القائل .

كأين قائل للحق يقضى ويرمى بالقبيح من الكلام

فان ابن كيسان ذهب الى ان جر ذلك باضافة كأين اليه حملا لها على كم الخبرية لأنها بمعناها ونونها انما هو تنوين اى وقد ثبت مع الاضافة والتنوين مؤذن بالانفصال والاضافة مؤذنة بالاتصال فقد اجتمع الضدان، وذهب غير ابن كيسان الى ان الجر بعدها بمن محذوفة لأن تنوينها هو الغالب فى الاستعمال.

واسم بتنوين لدى الوقف يرى كالوصل حالاه هما سيان

يعنى ايضا ايا المتصلة بالكاف المشار اليه فى البيت قبله نحو(وكأين من نبى)

---

(١) فى حواشى الخضرى على ابن عقيل ـ لابى سعيد فرج بن قاسم المعروف بابن لب النحوى الاندلسى ـ ح (٢) كذا ولعله « البرهان »

فان القراء سوى ابى عمرو بن العلاء وقفوا على تنوينها ووقف ابو عمرو على الياء بحذف التنوين على مقتضى القياس .

وتابع وليس يلفى تابعا ما قبل فى شان وذا فى شان

يعنى مثل قولك ما زيد بشىء الاشىء لا يعبأ به ، على اللغة الحجازية فى ما النافية فلفظ الخبر جر بالباء الزائدة وموضعه نصب بما لانها فى تلك اللغة تعمل عمل ليس والا شىء بدل من الخبر ولم يتبعه فى لفظ ولا موضع فما قبل هذا التابع على شان من جر اللفظ ونصب الموضع ومن توجه النفى عليه وشان التابع بخلاف ذلك لأنه مرفوع ابدا مثبتا بإلا .

وقد كنت نظمت فى هذه المسئلة قديما بيتا وهو قولى .

أحاجيكم ما تابع غير تابع لمتبوعه فى موضع لا ولا لفظ

وقد تنتظم هذه الألغاز هكذا مسئلة العطف على التوهم كقوله تعالى (فاصدق وأكن) على قراءة الجزم لأن هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله فى موضع ولا لفظ وانما جاز على مراعاة سقوط الفاء حملا على المعنى المرادف .

وكقول القائل

بدالى انى لست مدرك مامضى ولاسابق شيئا اذا كان جائيا

انما جاز جر سابق على توهم جر مدرك بباء زائدة بجواز ذلك فيه .

يا هؤلاء اخبروا سائلكم ما اسم له لفظ ومعنيان

ولا يراعى لفظه فى تابع والموضعان تديرا عيان

واللفظ مبنى كذاك موضع من موضعيه عاد من بيان

يعنى قولك يا هؤلاء فى باب النداء فان فى لفظه الكسر للبناء وله موضعان الضم الذى فى مثل يا زيد، والنصب الذى هو الاصل فى المنادى لظهوره فى مثل يا عبدالله، وتقول فى التابع ياهؤلاء الكرام بالرفع اوالكرام بالنصب فيراعى الموضعين ولا يراعى اللفظ بوجه والشان فى البناء لا يراعى فى التابع لكنه هنا روعى منه ما لم يظهر ولم يراع ما ظهر مع ان الظاهر قوى بظهوره والمقدر ضعيف بتقديره لكن لما كان هذا البناء المقدر شبيها بالاعراب

صار كأنه موضع اعرابين فجازت مراعاته وصار يعتدبه موضعا بخلاف البناء الاصيل .

ما زائد لفظا ومعنى لازم   ينوى اذا لم يلف فى المكان

يعنى فى مثل قولك قيامى كما انك تقوم اى كقيامك فالكاف جارة لموضع ان وصلتها وما فارقة بين هذه الكاف وبينها مركبة مع ان ولا جر لها وذلك فى قولك كأن زيدا قائم، والكلام مع كأن جملة بخلاف الكاف الجارة فانها مع ما بعدها جزء كلام فاذا ارادوا التركيب لم يفصلوا بشىء وان ارادوا الجارة فصلوا بها فهى زائدة فى اللفظ لان ما بعدها مجرور المحل بالكاف التى قبلها وفى المعنى ايضا اذ لا تفيد شيئا سوى الفرق اللفظى وقد تخفف ان بعد الكاف الجارة فتقول قمت كما ان ستقوم، وقد تحذف ما فى الشعر وتكون منوية فهى زائدة لفظا ومعنى لازمة بحيث تنوى اذا لم توجد وعليه جاء بيت سيبويه .

قروم تسامى عند باب رفاعة   كأن يؤخذ المرء الكريم فيقتلا

على رواية رفع يؤخذ اراد كما انه يؤخذ ولم يفصل بين ان المخففة من ان وبين الفعل ضرورة ايضا وعطف نيقتل على المصدر المقدر من ان وما بعدها من باب قوله (للبس عباءة وتقر عينى) جرت ان وصلتها فى ذلك مجرى المصدر الملفوظ به .

وما الذى اعرابه مختلف   من غير أن تختلف المعانى

يعنى مثل قولك زيد حسن الوجه، برفع الوجه او بنصب او بجر والمعنى فى واحد والشأن فى الاعراب اختلاف المعانى باختلاف الاعراب .

وما الذى الوصف به من اصله   وذاك منه ليس فى الامكان

يعنى فى مثل قولك أقائم اخوك وأمسا فر غلامك او اخوتك او غلمانك، فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعلية ولا يمكن فى هذا الموضع جريه على موصوف وان كان ذلك هو الاصل فيه لانك اذا ثنيت الموصوف اوجمعته فالوصف مفرد

وان افردته فالمراد اثنان او جماعة لا واحد وانما هذا الوصف هنا كالفعل فى حكم اللفظ وفى المعنى .

وما الذى فيه لدى اعرابه وقبل ذاك يستوى اللفظان

يعنى ان من المعربات مايستوى لفظه بعد التركيب وجريان الاعراب فيه وقبل ذلك والشأن فى لفظ الاعراب ابدا اختصاصه بحالة التركيب لأنه اثر العوامل وذلك مثل الفتى والعصا ويخشى فالنحاة يقولون فى هذا الباب كله تحركت الواو بحركة الاعرب وانفتح ما قبلها فسكنت وانقلبت الفا ويقال كذلك اللفظ قبل التركيب مع ان حركة الاعراب مفقودة اذ ذاك بفقد عاملها فقد كان قياس الصناعة يقتضى ان يقال قبل التركيب الفتيى والعصو ويخشى ويرضى بياء او واو ساكنة فى الآخر كما تقول قبل التركيب رجل وزيد لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستعارة بحالة التركيب وبمراعاة المآل فى اللفظ ولأن من العرب من يقول فى يوجل وييأس ياجل وياءس فالتزموا ذلك هنا لما ذكر .

وما اللذان يعملان دواة والعاملان فيه معمولان

يعنى اسماء الشرط فى مثل قوله تعالى (ايًّا ماتدعوا) فأيا منصوب بتدعوا وتدعوا المجزوم بأيا وهكذا نحو من تضرب اضرب ، فالمفعولية فى اسم الشرط بحق الاسمية والجزم بتضمن ان الشرطية والرتبة فى ظاهر اللفظ متضادة لوجود سبق العامل معموله فيهما .

ومفرد لفظا ومعنى فيهما معنى كلام فيه لفظ ثان

يعنى ضمير الشأن والقصة اذ هو مفرد فى اللفظ والمعنى لكن معناه الذى هو الخبر يفهم معنى كلام يفسره اللفظ الثانى بعده كقوله تعالى (قل هو الله احد) فهو عبارة عن الخبر او الامر او الشأن وتفسيره الله احد وهذا اضمار مذكر وان شئت انثت الضمير على معنى القصة كقوله تعالى (فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا)

وليس لهذا الضمير فى كلا حاليه من الاحكام الاعرابية الا حكمان الرفع بالابتداء نحو ماتقدم اوبكان واخواتها والنصب بان اوظننت واخواتها نحو (فأنها لاتعمى الابصار).

ما ذا الذى فى كبر مؤنث ونبل ذاك كان فى الذكران

يعنى الذباب المسمى فى كبره بنحلة(١) وفى صغره بقرادوفيه انشد صاحب الايضاح.

وما ذكر فان يكبر فانثى شديد الازم ليس بذى ضروس

ما اسم لدى التذكير باد عسره يرمى لاجل العدم بالهجران

وهو لدى التأنيث ذو ميسرة من اجل ذا قرت به العينان

يعنى الخوان فاذا كان عليه طعام سمى مائدة فيقصى اذا كان خوانا ويدنى اذا كان مائدة وهذا والذى قبله الغاز فيما هو من مسائل اللغة.

ما معرب مفعول او مبتدأ ولفظه جرمدى الازمان

يعنى كأين وأيش يستعملان مفعولين او مبتدأين نحو كأين من رجل رأيت، وأيش قلت، ونحو كأين من رجل جاءنى، وايش هذا، واللفظ فيهما جرابدا لان كأين اصله كاف التشبيه دخلت على اى فجرتها ثم اجرى اللفظ مجرى كم الخبرية فى الاستعمال والمعنى، وايش اصله اى شىء ثم حذفت العرب الياء المتحركة من اى كما حذفوها من ميت وبابه وحذفوا من شىء عينه ولامه معا وابقوا الفاء وجعلوها محل الاعراب الذى كان فى اللام فهذا باب من التركيب بقى الاسم الثانى فيه على اعرابه الاصلى.

ما اسم له تغير بعامل محله من آخر حرفان

يعنى امرء او ابنما واخاك وبابه لانه يتغير فيه بالعوامل حرفان الآخر وما قبله بسبب الاتباع.

ما اثنان فى اواخر من كلمة ضدان حقا وهما مثلان

يعنى كل لقبين متقابلين من القاب الاعراب والبناء الرفع مع الضم

(١) كذا ولعله «يعنى الدود المسمى فى كبره بحلمة» اولعله سقط شىء - ح

والنصب مع الفتح والجر مع الكسر والجزم مع السكون هما مثلان فى الصورة ضدان فى الاعراب والبناء بحسب الانتقال واللزوم .

ما فاعل بالفعل لكن جره مع السكون فيه ثابتان

يعنى الصنبر فى قول طرفة .

بجفان تعترى نادينا من سديف حين هاج الصنبر

والصنبر البرد بسكون الباء

قال ابن جنى فى خصائصه فى وجه ذلك كان حق هذا اذ نقل الحركة ان تكون الباء مضمومة لان الراء مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل يعنى المصدر كأنه قال حين هيج الصنبر يعنى انه نقل الحركة فى الوقف الى الباء الساكنة وسكنت الراء لكنه لم ينقل الا حركة توجد فى الاصل وهى الجر الذى يوجبه اضافة مصدرها الى الضمير لان الظرف قد اضيف الى الفعل واصله ان يضاف الى المصدر فقد ثبت فى هذا الاسم الجر المنقول مع سكون محله وهو الراء والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو هاج .

ما فاعل ونائب عن فاعل باوجه الاعراب يجريان

يعنى مثل قولك زيد قائم الاب وقائم الاب وقائم الاب ونحو زيد مضروب الاب ومضروب الاب ومضروب الاب .

ما كلمة قد ابدلت عين لها ابدالها يصحبه قلبان

فاول لآخر وآخر لأول حالا هما هذان

يعنى مسئلة اينق فى جمع ناقة على افعل اصله انوق كما قالو انوق فابدلوا العين فى انيق ياء لكن هذا الابدال صحبه قلبان احدهما انهم قلبوا العين سالمة الى موضع اللام فصار اللفظ انقوثم فعلوا فيه ما فعلوا فى أدل وأجر وبابهما فصار انقيا ثم لما صارت الواو المتطرفة ياء لوجوب ذلك قلبوها على حالها الى موضع الفاء وهذا هو القلب الثانى فصار اللفظ اينقا وعادت بنية الجمع الى اصلها لخروج حرف العلة عن التطرف بنقله الى موضع الفاء فقد صار هذا

(١) يعنى جمعى دلو وجر - ح

الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذى هو لآخر الكلمة وبالقلب الثانى الذى هو لأولها فهذان حالان للقلبين المذكورين .

قال ابو القاسم الزجاجى فى (نوادره) هذا المذهب فى هذه الكلمة قول المازنى وحذاق اهل التصريف .

ما كلمة مفردها وجمعها بواوه قد يتبا ثلان

يعنى فى قولك جاءنى اخوك الكريم وجاءنى اخوك الكرام وهكذا ابوك تقول هذا ابوك وهؤلاء ابوك يكون واحدا من الاسماء الخمسة وجمعها بالواو والنون لكن حذفت النون للاضافة وعليه انشدوا .

فقلنا اسلموا انا اخوكم فقدبرئت من الإحن الصدور

وقول الآخر .

فلما تبين اصوا اتنا بكين وفديننا بالأبينا

وأى جمع نصبه كالجر فى مفرده اذ يتساويان

يعنى قولك رأيت ابيك الكرماء واخيك الفضلاء جمعا على حذف النون للاضافة وتقول فى المفرد مررت بابيك الكريم وباخيك الفاضل فيتساويان فى اللفظ .

ما كلمة متى اتى اسم بعدها فرفعه والجر جاريان

والفعل بالرفع وبالجزم اتى وهى لها فى كل ذا معان

يعنى كلمة متى يقع بعدها الاسم مرفوعا تارة ومجرورا اخرى ويقع بعدها الفعل مرفوعا اومجزوما ومعناها مختلف باختلاف احوالها تقول متى القيام فى الاستفهام ويرتفع الاسم وتقول العرب اخرجها متى كمه بمعنى وسط(١) فجروا بعدها وجروا ايضا بها بمعنى من كقوله .

اذا اقول صحا قلبى أتيح له سكر متى قهوة سارت الى الرأس

اى من قهوة وقال ابو ذؤيب .

---

(١) فى التاج « وسمع ابو زيد بعضهم يقول وضعته متى كمى اى فى وسطه »

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضرلهن نئيج

متى فيه بمعنى وسط عند الكسائى .

وقال يعقوب هى بمعنى من وتقول متى تقوم فى الاستفهام فترفع الفعل ومتى تقم اقم فى الشرط فتجزم .

ما حرف ان سبقه ذوعمل كر على العمل بالبطلان
صدر ولاكن ليس صدرا فله تقدم تأخر وصفان

يعنى لام الابتداء اذا وقعت بعد ان تقول علمت ان زيدا قائم فتعمل علمت فى ان تؤثر فيها الفتح فان جرت باللام فى الخبر بطل العمل فقلت علمت ان زيدا لقائم وهذه اللام اداة مصدر فى محلها الاصيل لها وهو الدخول على ان ولذلك منعت من فتحها ولا صدرية لها فى موقعها بعد ان فقد (عمل) ما قبلها فيما بعدها لان ان رافعة للخبر الداخلة هى عليه وعمل ايضا ما بعدها فيما قبلها كقوله تعالى (ان الله بالناس لرؤف رحيم) .

فبالناس متعلق برؤف وتقول انى زيدا لاضرب فلهذه اللام هنا وصفان تأخر فى اللفظ تقدم فى الاصل .

بأى حرف اثرلعامل اعراب معرب وذا شبهان

يعنى ان فانها تفتح بالعامل وتكسر دونه تقول انك قائم وعجبت من انك قائم سمى سيبويه وقدماء النحاة هذا عملا فهذا فى الحروف واعراب المعربات شبيهان فكأنه اعراب فى الحروف .

مجرور حرف قدترتبت (١) مبتد مؤكدا وان له وجهان

يعنى مثل قولك الزيدان لهما غلامان والهند ان لهما بنتان والزيدون لهم غلمان والهندات لهن بنات ان اخذت هذا الكلام على ان الثانى للأول ملك اوسبب كانت اللام جارة وان اخذته على ان الاول هو الثانى فاللام ابتدائية مؤكدة والاسم بعدها مبتدأ مؤكد بها والكلام صالح للوجهين يرجع فى تعيين احدهما الى مايقتضيه منصرف القصد من المعنى كقوله تعالى (انهم لهم

---

(١) لعله « تدريك » .

المنصورون وان جندنا لهم الغالبون) فالمعنى المقصود عين ان الاول هو الثانى.

واى مبنى به تلاعبت عوامل ارادة البيان

يعنى الضمائر المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر نحو اكرمتك واياك اكرمتك على حد زيد ضربته اوزيدا ضربته، فى باب الاشتغال وبك مررت فى الجر، فاختلاف صور الضمائر بالعوامل مع انها مبنيات كاختلاف اوجه الاعراب فى المعربات.

ما كلمة فى لفظها واحدة وجمعها قد يتعاقبان

يعنى مثل تخشين الله ياهندا ويا هندات وترمين يا دعدا ويا دعدات فهذا الفعل صالح للفظ الواحدة وجمعها والتقدير مختلف لان تخشين للواحدة اصله تخشيين كتذهبين وجمعها اصله على لفظ تفعلن كتذهبن وترمين للواحدة اصله ترميين كما تقول تكتسبين فأُعِلّ تخشين بما يجب لكل واحد منهما فى التصريف وترمين يا هندات تفتعلن على مقتضى لفظه.

كذلك للجمع لفظ واحد ذكر اوانث لا لفظان

يعنى مثل الزيدون يدعون والهندات يدعون، قال الله تعالى (واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم) وقال (رب السجن احب الى مما يدعوننى اليه وان لا تصرف عنى كيدهن) فهذا يفعلن للاناث والاول يفعلون للذكور واللفظ فيهما واحد.

ما موضع يغلب الأنثى به ولفظه فى الاصل للذكران

يعنى مثل سرنا خمسا من الدهر وخمس عشرة بين يوم وليلة، لان الزمان يغلب فيه الليالى لسبقها وليس ذلك فى غيرها ونزع التاء من اسماء العدد علامة تانيث المعدود وذلك خاص بباب العدد والاصل فى اللفظ الخالى من علامة التانيث ان يكون للذكر كما فى سائر الابواب نحو قائم وسائر الصفات ومن ههنا استقام الغاز الحريرى فى العدد بقوله ماموضع تبرز فيه ربات الحجال بعمائم الرجال يعنى نزع التاء من اسماء العدد.

حرفان قد تنازعا فى عمل   واسمان للحرفين مطلوبان

يعنى ليت ان زيدا قائم، فالاسمان بعد أن مطلوبان لها ولليت من جهة المعنى لكن العمل فيهما لان واغنى ذكرهما بعدها عن ذكرهما لليت فهو اعمال مع تنازع بين حرفين والشان فى التنازع اختصاصه بالافعال وما يجرى مجراها وانما خصه النحاة بذلك اذ قصدوا فيه ما يتصور فيه اعمال العاملين .

فيها ايضا فصيحا قد يرى   فعل وحرف يتنازعان

يعنى مثل علمت ان زيدا قائم، فالاسمان قد يتنازع فيها الفعل والحرف معا لكن الواجب ان يعمل الحرف وهذه كالمسئلة قبلها .

وقد يرى مبتدأ خبره   فى الرفع والنصب له حالان

يعنى المسئلة الزنبورية وبابها كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى .

قاله سيبويه، اوفاذا هو إياها قاله الكسائى وحكاه ابوزيد الانصارى عن العرب والضمير فى الاول مبتدأ ولا خبر له من جهة المعنى غير الضمير الذى بعده لانه المستفاد من الكلام والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة فرفعه ظاهر جلى والنصب فى القول الصحيح على اضمار فعل قام معموله مقامه وناب عنه بنفسه دون فعل يحصل معناه دون فعل والتقدير فاذا هو يساويها لان باب زيد زهير انما معناه يساويه، ومما يدخل تحت هذا البيت ما اجازه بعض نحاة المتأخرين فى مثل قول ابن قتيبة فى الادب، ان اللطع(١) بياض فى الشفتين، واكثر ما يعترى ذلك السودان والنصب على انه مفعول يعترى وما مصدرية اى اكثر اعتراء ذلك السودان وهذا المفعول هو الذى اغنى عن الخبر لانه الجزء المستفاد من الكلام فموضع الالغاز من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خبر لمبتدأ جوازا فى اللفظ ولزوما فى المعنى ومثل كلام ابن قتيبة قولك اكثر ما اضرب زيد .

ما علة تمنع الاسم صرفه   وهى واخرى ليس تمنعان

---

(١) فى الاصلين « الطمع » خطأ ـ ح .

يعنى ان مثل صيا قل وصيارف وملائك يمتنع صرفه بعلة تناهى الجمع فاذا قلت صيا قلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعية وانضمام التأنيث اليها والتأنيث من علل منع الصرف ولكنه بالتاء شاكل الآحاد فلذلك انصرف كطواعية وعلانية وكراهية .

ما اسم فى الاستثناء منصوب به وهو أداته له الحكمان

يعنى مسئلة الاستثناء بغير وسوى نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثناء فنصبه نصب الاستثناء وليس بمستثنى وانما هو أداة استثناء ومجروره هو المستثنى فهو غريب فى بابه لانه سرى اليه حكم مجروره فله حكم الاداة فى المعنى وحكم المستثنى وهذا اشبه ما يقوله بعضهم فى المفعول معه نحو جئت وزيدا ان الاصل جئت مع زيد فلما جاء الحرف وهو الواو وقع اعراب مع على زيد فاجتمع المسئلتان فى محكى الاسم باعراب ملابسه .

ما اسم يريك النصب فى اسم بعده وشانه الجر لدى اقتران

يعنى مسئلة لدن غدوة فان لدن مع غدوة لها شأن ليس لها مع غيرها قاله سيبويه لانها تنصب غدوة ولا عمل لها فى غيرها الا الجر كقوله تعالى (من لدن حكيم عليم) .

وما اللذان جردا من صلة لكن هما فى الاصل موصولان

يعنى الموصولان فى مثل قول العرب فعلته بعد اللتيا والتى يعنون بعد صغر الامر وكبره اى بعد مشقة فهما موصولان فى الاصل جردا من الصلة فى الاستعمال وقد ربعضهم بعد اللتيا دقت والتى جلت وقيل اللتيا والتى يراد بهما الداهية وقد حكى بعض النحاة جاء نى الذين واللاتى يعنى الرجال والنساء ولا يريد احالة على فعل شيء ولا على تركه .

ما معرب اعرابه وحرفه كلاهما فى الوصل محذوفان

يعنى مثل قوله تعالى (اوكانوا غزى لوكانوا) فعلامة نصب غزى الفتحة المقدرة فى الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين بالتنوين لحذف من الكلمة

نفسها الاعراب وحرفه الذى هو محله وذلك مما ينا فى حال الاعراب لانه وضع للبيان وهكذا الاسم المقصور اذا نون .

ما اثر فى كلمة موجبه وجوده وفقده سيان

يعنى مثل عيد اصلـه الواو من العود وموجب انقلاب هذه الواو الساكنة ياء وجود الكسرة قبلها ثم ان هذه الكسرة زالت وبقيت الياء فى اعياد فقد استوى وجود هذه الكسرة وفقدها مع انها الموجبة ـ ومن هذه مسئلة أينق المتقدمة لأن موجب الياء قد زال وهى باقية منبهة عـلى قصد العلتين اذا رجعت الواو ولم تحمل الاعلى قلب واحد .

ما عارض روعى فى كلمـة ولم يراع سمع الامران

يعنى مثل الاحمر اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف فان شئت ابقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لأنها عارضـة وان شئت حذفت الالف معتدا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا اجاز الفراء فى مذهب ورش ان يقرأ (الان خفف الله عنكم) ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعـلى هذا قرئ (لمن الآثمين) بفتح نون من اعتبار بسكون اللام لأنه الاصل كما تقول من الرجل وقرئ فى الشاذ (لمن الآثمين) بادغام نون من فى اللام اعتدادا بحركتها كما تقول من لدن ، وهذا وان كان البيت يسترسل عليه فليس هو المعتمد وجود الامرين معاً فى الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سماعا من العرب وذلك نحو ما حكى ابو عثمان المازنى من قول بعض العرب فى رضوا رضيوا بسكون الضاد مـع بقاء الياء فاعتدوا بالسكون العارض فردوا اللام التى كان حذفها لاجل الحركة فقالوا رضيوا كما تقول فى الاسمـاء ظبى ولم يعتدوا بالسكون حين ردوا اللام ياء واصلها الواو من الرضوان وانما اوجب انقلابها ياء الكسرة فى رضى كشقى ودعى وبابهما فراعوا الكسرة الذاهبة فى الياء الباقية فتدخل عـلى هذه الكلمة العلة فى البيت قبل هذا مع ما ذكر فيه من اعياد ونحوه .

ما اسم كحرف من الاسم قبلـه هما كواحد والاصل اثنان

يعنى اثنى عشر فى باب العدد حذفت العرب نون اثنين منه لتنزيلها عشر منزلتهما اذ الاضافة فيـه ولهذا يقولون احد عشرك وخمسة عشرك الى سائرها ولم يقولوا اثنى كما لا يصح فى اثنين ان يضاف وفيه النون فاثنا عشر كاسم واحد فى دلالته على مجموع ذلك العدد كدلالة عشرين واصله اسمان اثنا وعشرة لكن فى قولـه فى البيت والاصل اثنان دون ضميمة ففى البيت شىء فما(١) تقدم فى قوله هاهو للناظر كالعيان وفى قوله ياهؤلاء اخبروا سائلكم وفى قوله ما كلمة متى اسم بعدها وسيأتى التنبيه على نحو ذلك .

واسم له الرفع وما من رافع (٢) من قاص ولا من دان

يعنى الضمير الواقع فصلا المسمى عند الكوفيين عمادا لانه اسم مرفوع دون رافع منه ولا قريب وهو بدع من الاسماء فى اللسان ولهذا وقع فى كتاب سيبويه وعظيم والله جعلهم فصلا .

وما من الحروف يلغى زائدا فى لفظ اومعنى هما قسمان

اوفيهما واسم وفعل لهما هنا دخول اين يدخلان

يعنى ان من الحروف ما يلغى زائدا فى اللفظ خاصة نحو جئت بلا زاد ونحو (ان لا تنصروه) و (لا يضركم كـيدهم) اوفى المعنى خاصة نحو (انما الله اله واحد) و (انما يأتيكم به الله) و (كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون) فما فى المعنى زائدة وهى فى اللفظ معتمدة كافة اومهيئة ، او تكون الزيادة فى اللفظ والمعنى معا كقوله تعـالى (فبما رحمة من الله) و (فبما نقضهم) (مما خطيئاتهم) فهذه اقسام ثلاثة فى زيادة الحروف مع انها حروف معان فزيادتها على خلاف الاصل ويعنى بدخول الاسم فى باب الزيادة نحو قول عنترة .

يا شـاة من قنص لمن حلت له حرمت على وليتها لم تحرم

روى ماقنص ومن قنص عـلى الزيادة واضافة شاة الى قنص هذا هو الظـاهر وقد تؤولت من على الزيادة بتكلف وقد استجاز اهل الكوفة زيادة حين فى مثل زيد حين بقل وجهه وكقولهم وجهه حين وسم وقد رأى

---

(١) لعله « مما » (٢) سقط يوجد » اونحوه – ح .

بعضهم زيادة اسماء الزمان كيوم وحين عند اضافتها الى اذ كقولك يومئذ وحينئذ لأن ذلك اليوم والحين هو مداول اذ وقد اكتفى بها وحدها كقول الشاعر.

نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح

وقد تأول قوم ذلك على ان الحين هو المعتمد وسيقت اذ لتدل على مضيه بنفسها وعلى ما حذف مما هو مراد بتنوينها قال وذلك لأنهم ارادوا اقطع يوم اوحين عن الاضافة مع التعويض ولم يصح لتعويض التنوين فيه من الجملة المحذوفة اذ هو مشغول بتنوين التمكين الذى هو من اصله فلا يحمل تنوينه على غيره بخاء وا باذ تعيينا للمضى الذى يحرزه وتحصيلا للدلالة على المحذوف بالتنوين الذى يقبله فقالوا حينئذ اى حين كان ذلك ولهذا قلما يوجد فى كلام العرب اذ هذه المتصلة بالزمان مضافة غير منونة لكن هذه لا تخلص من دعوى زيادة الحين لأن اذ تغنى عنه لأنها تخلص الزمان ومضيه كما اكتفى بها فى البيت المتقدم. ونعنى بدخول الفعل فى باب الزيادة مثل قوله.

سراة بنى ابى بكر تساموا على كان المسومة العراب

فزاد كان بين الحرف ومجروره وكقولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفأ العشية وكذلك ما كان احسن زيدا فكان زائدة فى اللفظ ومحرزة لمعنى المضى.

ما شكل افعال يرى جمعا ولم يصرف ولم يشركه فى ذا ثانى

يعنى اشياء جمع شيء من جهة المعنى وهو فى ظاهر أمره على شكل افعال جمع فعل كفيء وافياء وحي واحياء فكان القياس صرفه كنظائره لكنه لم يصرف قال الله تعالى (لا تسألوا عن اشياء) ولم يشركه فى هذا شيء مما هو من من بابه ثم اختلف النحاة فى وجهه فهو فعلاء مقلوبا عند اهل البصرة اصله شيئأ فقدمت الهمزة وافعلاء محذوفا عند الفارسى من الكوفيين والاخفش من البصريين اصله اشيئا جمع شيىء فخففا معا بحذف الياء المكسورة والتزم التخفيف وهو عند الكسائى واكثر

الكوفيين افعال مشبه بفعلاء فمنع ومن ههنا جمعوه على اشياوات .

ما فعل أمر وخطاب صالح بعينه ومنقضى الزمـان

يعني مثل خافوا وناموا وتذكروا وتعالوا يصلح هذا ونحوه للأمر على جهة الخطاب وللفعل الماضي على جهة الغيبة .

وصيغة الماضي ترى مضارعا من لفظـها فيه يرى الفعـلان

يعني مثل تحامى وتعاطى وتسمى وتزكى كقوله تعالى(قد افلح من تزكى) فهذا ماض وكقوله سبحانه (هل لك الى ان تزكى) على قراءة التخفيف فهذا مضارع على حذف التائين ويحتمل الوجهين بيت امرئ القيس .

تحاماه اطراف الرماح تحاميا وجاد عليـه كل اسحم هطال

ويتعين المضارع في قول الآخر(فروم تسامى عندباب رفاعـة)

واى كلمتين في كلمة واى فعلين هما خصمان

يعني بكلمـتين في كلمة مثل عبشمي في عبد شمس وعبقسي في عبد قيس وعبدري في عبد الدار ويعني بالفعلين الخصمين فعلا التنازع نحو ضربت وضربني زيد، لانهما قد تنـازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشيء عدوا والمتنازعان خصمان لان كل واحد يخاصم صاحبه ويدفعه .

واى مضمر مضاف (١) واى اشياء هما شيئان

يعني بالمضاف من المضمرات قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشباب بناء على ان ايا هو الضمير ويعني بالاشياء عبارة عن شيئين في مثل قوله تعالى(فقد صغت قلوبكما) والمراد قلبان خاصة .

ما واحد ليس بذى تعدد لـكنه يقال فيه اثنان

يعني اليوم الذى بعد الاحد من الايام يطلق عليه اثنـان وهو واحد تقول ليلة الاثنين، والاثنان اسم عدد كثلاثة واربعة وليس بعلم لجاء للواحد على خلاف وضعه وانما كان القياس ان يقال ثان او اسم مشتبهة(٢) اللفظ بالاثنين

(١) سقطت من هنا كلمة – ح (٢) كذا

كالثلاثاء والاربعاء والخميس .

ما اسم يجئ فاصلا حتى به الخافض والمخفوض مفصولان

يعنى الالف واللام الموصولة على القول باسميتها تفصل من العوامل كلها على اطراد بخلاف الذى والتى مع انهما بمعناها ولا يطرد الفصل بين الخافض والمخفوض بغيرها من الاسماء والصحيح اسميتها لوضوح ذلك فيها حيث تقع على غير ما تقع عليه صلتها نحو مررت بهند المكرمها انا ، فالالف واللام واقعة على هند ومكرم للمتكلم فوضعها هنا وضع التى .

وما الذى وهو حرف خافض يفصل ما اضيف باستحسان

يعنى مثل لاابالزيد ، ولا اخا لعمرو ، ويابؤس للحرب ، ولا غلامى لك ، ولا يدى لك بكذا ، فاللام حرف جر فى الاصل مقحمة بين المضافين هذا فى بابها وهو خلاف القياس .

وكيف للموصول يلفى صلة فهكذا الفى موصولان

يعنى مثل جاءنى الذين الذى ابوه منطلق منهم اى جاءنى الذين منهم الذى ابوه منطلق وقد انشدوا .

من النفر اللاء الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا

قيل الذين توكيد للاء وقيل هم هو من صلة اى اللاء هم الذين ويصح فى الكلام ان يقال التى الذى يأتيها تلزمه هند على معنى التى تلزم الذى يأتيها هند وهكذا ما كان مثله .

وما الذى بنى وفى آخره دليل اعراب لذى تبيان
وذلك الاعراب فى اسم سابق وذلك الدليل فى اسم ثان
يلفى لديه عوضا من خبر ام ليس لذاك يجتمعان (١)
حرف لا عراب بمبنى وقد ناب عن اسم حل فى المكان

يعنى هذه الابيات الاربعة حكاية النكرات بمن نحو منو ، فى حكاية المرفوع ومنا ، فى حكاية المنصوب ومنى ، فى حكاية المجرور فمن ، مبنية وهذه

---

(١) كذا

العلامة اللاحقة دليل الاعراب الذى فى الاسم السابق و من مبتدأ اغنت تلك العلامة عن خبره وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينها وبين الخبر فلا يقال منو ومن (١) الرجل و البيت الرابع محصل لما تقدم فى الابيات الثلاثة فالاقتصار عليه وحده مغن عما قبله . فيقال

ما حرف اعراب بمبنى وقد ناب عن اسم حل فى المكان
ما فعل امر جائز الحذف سوى حركة تبقى على اللسان

يعنى فعل الامر من وأى يئى بمعنى اوعد تقول فيه إيا زيد ، فان وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على قياس الهمزة قلت قل بالخير يا زيد اى عدنا بخير وهند قالت بخير ياعمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة فى لام قل ، وتقول على هذا يا زيد قلى يا هند فبقيت الحركة والياء بعدها انما هى ضمير الفاعل الذى كان متصلا بفعل الامر المحذوف .

ما اسم له حركة بعامل ينسخها حركة اقتران

يعنى مثل الحمد لله فيمن كسر الدال ونحو (واذ قلنا للملائكة اسجدوا) فيمن ضم تاء الملائكة فحركة الاعراب ذهبت بحركة الاتباع وهى حركة الاقتران .

ما معرب فى لفظه حركة الاعراب والسكون حاصلان

يعنى مثل البكر اذا وقفت عليه بنقل حركة آخره الى الساكن قبله فى لغة من يقف بالنقل تقول هذا البكر ومررت بالبكر ففى اللفظ حينئذ حركة الاعراب والسكون معا كلاهما حاصل فيه .

ونحو دنيا مع صنو مظهر فى كلمة فأين يدغمان

يعنى النون الساكنة وبعدها ياء اوواو فى كلمة يجب اظهارها فرارا من اللبس بالمضاعف لو ادغمت وبابها الادغام فاذا لم يكن لبس روجع الاصل فوجب الادغام نحو انفعل اذا بنيته من وجل او من يئس تقول اوجل وايأس فتدغم

(١) كذا ولعله « و منا »

اذلا لبس هنا لعدم افعل فى كلامهم ووجود انفعل .

ما عامل وعمل قد اهملا وفى انعدام قد يقدر ان

يعنى مسئلة ليس زيد بقائم ولا قاعدا، لك ان تهمل الباء وعملها فى تابعها فتنصبه على الموضع كما قال .

معاوى اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا

فقد اهملت فى التابع الباء وعملها مع وجودها ثم ثبت من كلام العرب مراعاتها مع عدمها كقول زهير .

بدالى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

يروى بجر سابق على توهم لست بمدرك وبيت سيبويه .

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الابين غرابها

جر ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين ففى هذا بدع من الاعتبار أن يطرح الشىء مع وجوده ثم يعتبر مع عدمه .

ماذوبناء مع تصدر اتى خالاه فى ذين مخالفان

يعنى حكاية يونس من قول بعض العرب ضرب من منا لمن قال ضرب رجل رجلا فهو سأل عن الضارب وعن المضروب منهما فأخرج من الاستفهامية عن بنائها وعن صدريتها الواجبة لها وهو نادر فى بابه .

فهذه سبعون بيتا أكملت قصيدة ملغوزة المعانى
عقيلة قد سدلت ستورها تكشفها ثواقب الاذهان
بكر عليها حجب كثيفة تقول للخطاب لن ترانى
حتى تعانى فى طلابى شدة وينحل القلب المعنى العان
والحمد لله الذى عرفنا من فضله عوارف الاحسان
وصل يارب على من احكمت آياته فى محكم القرآن

فهذا تمام الشرح فى طرز على القصيدة اللغزية فى المسائل النحوية مما قيده ناظمها إبانة لغرضه منها والله الموفق للصواب انتهى (١) .

---

(١) بها مش ى « بلغ مقابلة جيدة »

ويتلوه (كتاب التبر الذائب فى الافراد والغرائب من الاشباه والنظائر)

لشيخنا الجلال السيوطى وهو القسم السادس تغمده الله بالرحمة والرضوان

فهرس الجزء الثانى من كتاب الاشباه والنظائر النحوية

الصفحة	الابواب
٢٦٦	القسم الاول
١٦٧	انفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المغنى
١٧١	الفرق بين الاعراب التقديرى والاعراب المحلى
١٧٢	ذكر ما افترق فيه ضمير الشأن وسائر الضمائر
١٧٣	ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل
١٧٤	ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر
»	ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس
١٧٨	ذكر ما افترق فيه باب كان وباب ان
»	ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الافعال
١٨٠	ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس
١٨١	ذكر ما افترق فيه لا وليس
»	ذكر ما افترقت فيه اخوات ان
١٨٢	ذكر ما افترق فيه ان الشديدة المفتوحة وان الخفيفة
»	ذكر ما افترق فيه لا وان
١٨٣	ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق
»	ذكر الفرق بين حذف المفعول اختصارا وبين حذفه اقتصارا
١٨٤	ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب اعلم
١٨٥	ذكر ما افترقت فيه المفاعيل
»	ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر
١٨٦	ذكر الفرق بين عند ولدى ولدن
»	ذكر ما افترق فيه اذ واذا وحيث
١٨٧	ذكر الفرق بين وسط بالسكون وبين وسط بالفتح
»	ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف

تم الفهرس الاشباه والنظائر – ج ٢ – بعونه تعالى